

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة أعمال مالية

الموضوع:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي
دراسة ميدانية بالمركب السياحي (حمام الشلالة)
الفترة (2010-2014)

تحت إشراف الأستاذ:
قلاّب ذبيح إلياس

من إعداد الطلبة:
- بوظرفة رشيد
- صغير عماد

السنة الجامعية: 2014-2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة أعمال مالية

الموضوع:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي
دراسة ميدانية بالمركب السياحي (حمام الشلالة)
الفترة (2010-2014)

تحت إشراف الأستاذ:
قلاّب ذبيح إلیاس

من إعداد الطلبة:
- بوطرفة رشید
- صغیر عماد

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر و عرفان

ومن باب الاعتراف بالجميل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر الكثير ، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي وفقنا وسهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

أتقدم بالشكر الجزيل و عظيم الإمتنان والعرفان إلى:

المشرف الفاضل الأستاذ:

إلياس قلاب ذبيح، أطال الله عمره وأمدّه بالصحة والعافية لقبوله الإشراف على هذا العمل' وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة حول هذا الموضوع.

كذلك نشكر كل مسؤولي وعمال المركب السياحي "حمام الشلالة" على حسن استقبالهم وموافقتهم على الدراسة الميدانية

كما لا ننسى أن نشكر كافة عمال مكتبة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية على توفير الجو المناسب للحصول على المراجع

الإهداء

أهدي حلم الأمس حقيقة اليوم وذكر الغد قبل أحد إلى الله الواحد الصمد
الذي أمدنا بالقوة والصبر و العزيمة و وفقني في إتمام هذا العمل
إلى والدتي حفظها الله التي أحرقت سنين عمرها من أجل أن تضيئ دربي
لتراني في الدرجات العليا والعلم والأخلاق
إلى والدي أطال الله عمره

إلى إخوتي إلى إخوتي وإخواني وكافة أفراد عائلتي وأقاربي
إلى رفقاء الدرب والعائلة الثانية أصدقائي: هارون، أسامة، نورالدين، إبراهيم،
شمس الدين.

إلى زملائي في التخصص: شمس الدين، أمين وباقي الزملاء في قسم إدارة
الأعمال المالية

إلى من قاسمني في هذا العمل زميلي رشيد
وفي الأخير أهدي ثمرة جهدي هذه إلى كل من ساهم في إنجاز هذه
المذكرة من قريب أو من بعيد
إلى من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي.

عمار

إهداء

الحمد لله على عظيم نعمته الذي بفضله عز و جل قدر لنا إتمام
هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين اللذان ربباني و أعاناني على الدراسة
منذ نعومة أظفري و وقوفهما إلى جانبي و دعائهما لي
بالتوفيق أطال الله في عمرهما و أدامهما الصحة و العافية و
طول العمر.

إلى زوجتي الفاضلة على دعمها لي و الوقوف بجانبني و مد يد
العون لي و تشجيعي على الدراسة

إلى أبنائي بهاء الدين و الكتكوتة رنيم و الذين أرجو من الله
رعايتهما

إلى إخوتي و أخواتي و أبنائهم و أرجو من الله توفيقهم في
دراستهم

زميلي في الدراسة و في إعداد المذكرة عماد على دعمه و
الوقوف إلى جانبي

أصدقاء العمل على تشجيعي

زملاء الدراسة تخصص إدارة الأعمال المالية

الهدايا

الرقم	فهرس المحتويات
I	الشكر والعرفان
II	الإهداء
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات و الرموز
أ - ج	مقدمة عامة
35-1	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
3	المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه
3	المطلب الثاني : أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي
4	المطلب الثالث: مبادئ ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي
6	المطلب الرابع : أهمية وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي
8	المبحث الثاني: الإطار التقني للنظام المحاسبي المالي
8	المطلب الأول: سير حسابات الميزانية
10	المطلب الثاني: سير حسابات التسيير
11	المطلب الثالث: المبادئ والقواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي
13	المطلب الرابع : القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي
17	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي
17	المطلب الأول: الميزانية
21	المطلب الثاني: حسابات النتائج
24	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)
29	المطلب الرابع : جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق الأخرى

35	خلاصة الفصل
79-37	الفصل الثاني : التحليل المالي وعلاقته بالنظام المحاسبي المالي
37	تمهيد
38	المبحث الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي
38	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي
39	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي
42	المطلب الثالث: أهداف ومجالات التحليل المالي
43	المطلب الرابع : الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي
46	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
46	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي
52	المطلب الثاني: التحليل عن طريق النسب المالية
61	المطلب الثالث: جدول التمويل
67	المطلب الرابع: تحليل جدول تدفقات الخزينة
72	المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي
72	المطلب الأول: الآثار العامة للنظام المحاسبي المالي على التحليل المالي
73	المطلب الثاني: أثر التغير في الحسابات على التحليل المالي
75	المطلب الثالث : أثر التغير في القوائم المالية على التحليل المالي
79	خلاصة الفصل
117-80	الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالمركب السياحي حمام الشلالة
81	تمهيد
82	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
82	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المركب السياحي
82	المطلب الثاني: الهيكل الإداري والتنظيمي للمركب السياحي
85	المطلب الثالث: مصلحة المحاسبة و المالية
86	المطلب الرابع: الخدمات المقدمة في المركب السياحي حمام الشلالة

86	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمركب السياحي حمام الشلالة
86	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لسنة 2010
93	المطلب الثاني: عرض و تحليل الميزانية لسنوات (2012- 2013- 2014)
101	المطلب الثالث: عرض وتحليل حساب النتائج لسنوات (2012- 2013- 2014)
106	المطلب الرابع: عرض وتحليل جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة لسنوات (2012- 2013- 2014)
113	المبحث الثالث: تفسير النتائج و اختبار الفرضيات
113	المطلب الأول: تفسير الاختلاف في النتائج لسنة 2010
114	المطلب الثاني: تفسير النتائج لسنوات 2012-2013-2014
115	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
117	خلاصة الفصل
119	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	ميزانية الأصول (جانب الأصول)	01
20	ميزانية الخصوم (جانب الخصوم)	02
22	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	03
23	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	04
27	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	05
28	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	06
30	نموذج قائمة تغيرات الأموال الخاصة	07
31	جدول تطور التثبيات وأصول مالية غير الجارية	08
32	جدول الإهلاكات	09
32	جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية	10
33	جدول المساهمات (فروع و كيانات مشتركة)	11
33	جدول المؤونات	12
34	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية	13
48	الميزانية الوظيفية	14
62	الجزء الأول من جدول التمويل	15
63	كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	16
63	كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع)	17
66	الجزء الثاني من جدول التمويل	18
87	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 حسب المخطط المحاسبي الوطني	19
87	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 حسب النظام المحاسبي المالي	20
88	مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية لسنة 2010	21
89	نسب السيولة لسنة 2010	22
90	نسب الدوران (النشاط) لسنة 2010	23
91	نسب الهيكل التمويلي لسنة 2010	24
92	النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج لسنة 2010	25
93	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2012-2013-2014 (جانب الأصول)	26

94	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2012-2013-2014 (جانب الخصوم)	27
95	رأس المال العامل سيولة لسنوات 2012-2013-2014	28
95	نسب السيولة لسنوات 2012-2013-2014	29
96	نسب الدوران (النشاط) لسنوات 2012-2013-2014	30
98	نسب الهيكل التمويلي لسنوات 2012-2013-2014	31
100-99	الميزانية الوظيفية لسنوات 2012-2013-2014	32
100	مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لسنوات 2012-2013-2014	33
102	التحليل الأفقي لحساب النتائج لسنوات 2012-2013-2014	34
104	نسب الربحية لسنوات 2012-2013-2014	35
105	كيفية إيجاد الأصول الإقتصادية لسنوات 2012-2013-2014	36
105	نسب المردودية لسنوات 2012-2013-2014	37
106	كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح) لسنوات 2012-2013	38
107	كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع) لسنوات 2012-2013	39
108	جدول التمويل لسنة 2013	40
109	جدول التمويل لسنة 2014	41
110	التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لسنوات 2012-2013-2014 (طريقة مباشرة)	42
111	التدفق النقدي المتاح لسنوات 2012-2013-2014	43
112	مقاييس جودة الربحية لسنوات 2012-2013-2014	44
113	نسبة التغطية النقدية لسنوات 2012-2013-2014	45

قائمة الأشكال

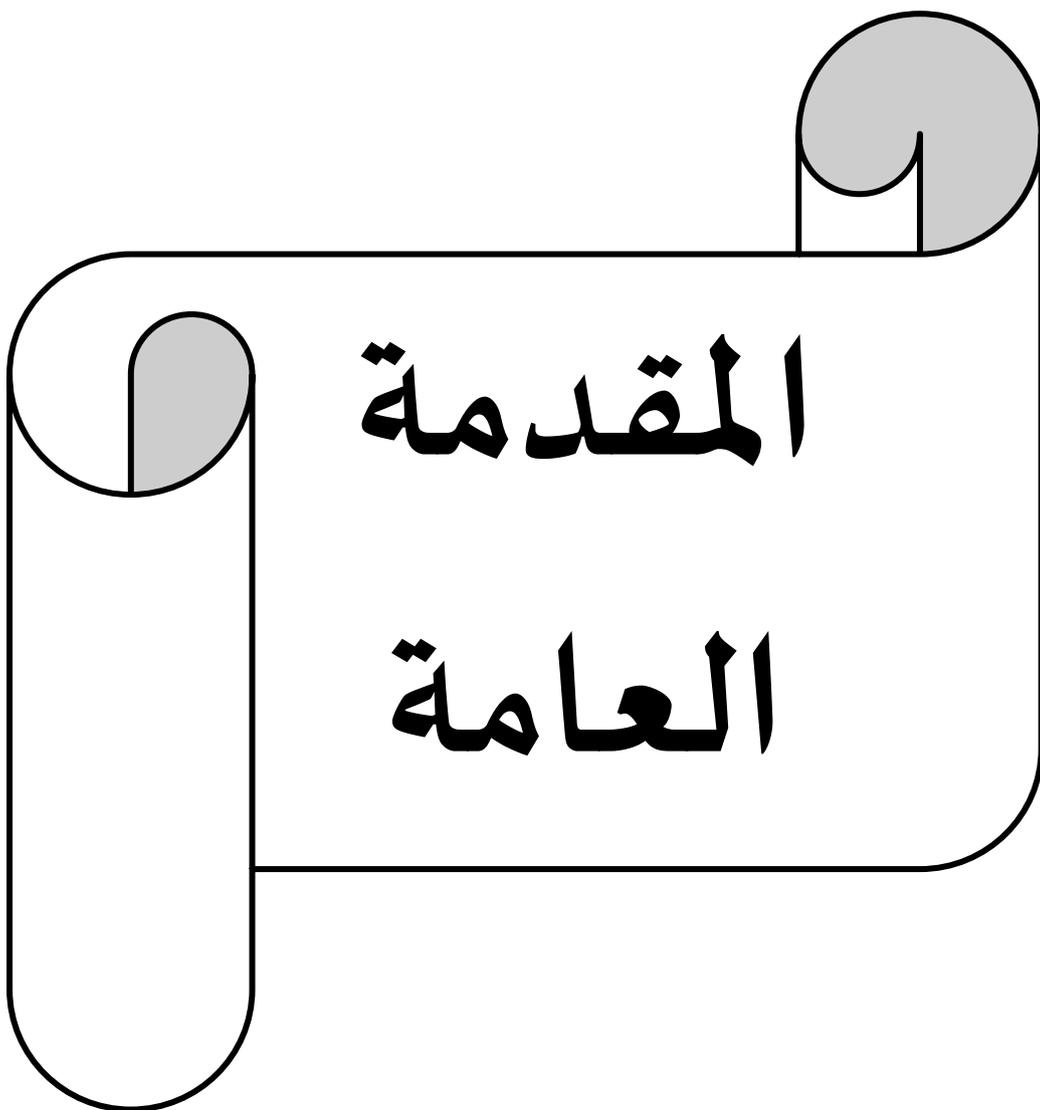
الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
45	الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي	01
50	احتياجات رأس المال العامل	02
51	الحالات الممكنة للخزينة	03
84	الهيكل التنظيمي للمركب السياحي حمام الشلالة	04
85	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية	05
88	مؤشرات التوازن المالي لسنة 2010 حسب SCF,PCN	06
89	نسب السيولة لسنة 2010	07
90	نسب الدوران (النشاط) لسنة 2010	08
91	نسب الهيكل التمويلي لسنة 2010	09
92	النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج لسنة 2010	10
93	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2012-2013-2014 (جانب الأصول)	11
94	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2012-2013-2014 (جانب الخصوم)	12
96	نسب السيولة لسنوات 2012-2013-2014	13
97	نسب الدوران (النشاط) لسنوات 2012-2013-2014	14
98	نسب الهيكل التمويلي لسنوات 2012-2013-2014	15
104	نسب الربحية لسنوات 2012-2013-2014	16
105	نسب المردودية لسنوات 2012-2013-2014	17
112	مقاييس جودة الربحية لسنوات 2012-2013-2014	18

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	ميزانية المركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010 حسب PCN
02	جدول حسابات النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010 حسب PCN
03	ميزانية الأصول للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010 حسب SCF
04	ميزانية الخصوم للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010 حسب SCF
05	جدول تدفقات الخزينة طريقة مباشرة للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010
06	جدول تدفقات الخزينة طريقة غير مباشرة للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010
07	ميزانية الأصول للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2012
08	ميزانية الخصوم للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2012
09	ميزانية الأصول للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013
10	ميزانية الأصول للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013
11	حساب النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013
12	جدول تدفقات الخزينة طريقة مباشرة للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013
13	جدول تدفقات الخزينة طريقة غير مباشرة للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013
14	ميزانية الأصول للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2014
15	ميزانية الخصوم للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2014
16	حساب النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2014
17	جدول تدفقات الخزينة طريقة مباشرة للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2014

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Financier
IAS/IFRS	First-Time-Adoption Of International Financial Reporting Standards
FIFO	First In First Out
CUMP	Coût Unité Moyen Pondéré
FR _L	Fond de Roulement Liquidité
R _D	Resource Durable
E _S	Emploi Stable
R _{ex}	Resource d'Exploitation
E _{ex}	Emploi d'Exploitation
R _{hex}	Resource Hors d'Exploitation
R _t	Resource Trésorerie
E _t	Emploi Trésorerie
FR _{ng}	Fond de Roulement Net Global
BFR _{ex}	Besoin en Fond de Roulement d'Exploitation
BFR _{hex}	Besoin en Fond de Roulement Hors Exploitation
BFR _g	Besoin en Fond de Roulement Global
T _{ng}	Trésorerie Net Global
ΔR_D	Variation du Resources Durable
ΔE_S	Variation d'Emplois Stable
ΔFR_{ng}	Variation de Fond de Roulement Net Global
CAF	Capacité d'Auto Financement
ΔBFR_{ex}	Variation en Besoin de Fond de Roulement Global
ΔE_{ex}	Variation d'Emplois d'Exploitation
ΔR_{ex}	Variation du Resources d'Exploitation
ΔBFR_{hex}	Variation en Besoin de Fond de Roulement Hors Exploitation
ΔE_{hex}	Variation d'Emplois Hors Exploitation
ΔR_{hex}	Variation du Resources Hors Exploitation
ΔT_{ng}	Variation Trésorerie Net Global
FCF	Free Cash Flow



المقدمة

العامّة

إن الانفتاح على الاقتصاد الدولي الذي تسعى إلى تحقيقه الدولة الجزائرية والتغير الكامل للنظام الاقتصادي من الموجه إلى اقتصاد السوق، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعل الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة على توفير كامل الوسائل اللازمة لنجاح العملية وأولى هذه الإجراءات وضع مخطط مالي محاسبي يتلاءم والمعايير العالمية، تؤهل اليد العاملة الفنية الجزائرية من الاندماج والعمل في الشركات الأجنبية العاملة (الناشطة) في الجزائر دون الحاجة إلى الخبراء الدوليين.

ولقد عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عوض المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وسعيًا لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموعة القواعد والممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارًا تصوريًا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد التقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكل الإطار التصوري دليلًا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها.

ونتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح لزامًا على المؤسسات إعادة النظر في طرق تسييرها لتحسين أدائها والقدرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة ومراقبة فعاليتها التحليل المالي الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الاختلافات والصعوبات التي تواجهها، إذ أنه بتبني النظام المحاسبي المالي أصبحت القوائم المالية تخضع للمعايير المحاسبية الدولية في العرض والتحليل وهذا يوجب على مستعملها أن يكون على دراية بالمبادئ والقواعد المستخدمة في إعدادها وتحليلها، وهذا من خلال عرض أدوات التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تشخيصًا للحالة المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات، وذلك بهدف إظهار التغيرات التي طرأت على الحالة المالية للمؤسسة من أجل الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك لإعطاء صورة واضحة عن المؤسسة للمحيط الخارجي كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين... الخ.

أ- طرح الإشكالية:

وبناء على الطرح السابق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية، عدة تساؤلات فرعية كما يلي:

- هل النظام المحاسبي المالي يساهم في تطوير القوائم المالية؟
- هل القوائم المالية الجديدة ساهمت في دعم التحليل المالي؟
- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي يلبي كافة احتياجات مستعملي التحليل المالي في ظل البيئة المحاسبية الحديثة؟

ب- فرضيات الدراسة:

ويوافق التساؤلات الفرعية السابقة الفرضيات التالية:

- النظام المحاسبي المالي قدم العديد من المعلومات والايضاحات على مستوى القوائم المالية وهو يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية.
- القوائم المالية الجديدة ساهمت في دعم التحليل المالي وهي: قوائم مالية قديمة تم تطويرها واستحداث قوائم جديدة مما زاد من قيمة ونجاعة التحليل المالي.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح يلبي كافة احتياجات التحليل المالي ومستعمليه في ظل البيئة المحاسبية الحديثة.

ت- أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة بل كان على أساس عدة مبررات ذاتية و أخرى موضوعية و منها:

مبررات ذاتية تتمثل في:

- الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي؛

- الرغبة في اكتساب معلومات حول النظام المحاسبي المالي والتحليل المالي و الاستفادة منها مستقبلا.

مبررات موضوعية تتمثل في:

- مدى تلاؤمه وتخصصنا (الإدارة المالية)؛

- معرفة الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والتغيرات الحاصلة في القوائم المالية؛

- رغبتنا في معرفة مدى تأثير التحليل المالي بجديد القوائم المالية.

ث- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- أنها تمثل إضافة علمية متخصصة في النظام المحاسبي المالي وتقيس كفاءته وفعالته وإمكانية تطويره في المستقبل؛

- أنها تبرز أهمية التحليل المالي و مختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية؛

- أنها تبين الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي في مجال القوائم المالية التي هي أساس التحليل المالي.

ج- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة النتائج والتأثيرات المحتملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي؛

- محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الجانبين النظري والتطبيقي؛

- محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي و معرفة الشكل الجديد للقوائم

المالية على ضوء النظام المحاسبي المالي.

ح- منهجية الدراسة:

بهدف الدراسة الجيدة و الموضوعية لمشكلة البحث اعتمدنا على المنهجين الوصفي و التحليلي، حيث كان للمنهج الوصفي نصيبه في البحث من خلال تقديم المفاهيم الواردة في البحث و ضبطها، كمفهوم النظام المحاسبي المالي و التحليل المالي و تقديم مختلف العناصر في شكل منهجي يخدم الموضوع، أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه وذلك من خلال عرض و تحليل القوائم المالية المتحصل عليها من المؤسسة المعنية بالدراسة.

خ- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة بشكل عام بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسة، وكإسقاط على الواقع اختزنا المركب السياحي (حمام الشلالة) بقالة كمؤسسة خدمية.

الحدود الزمنية: عند قيامنا بإسقاط الدراسة على حالة المركب السياحي (حمام الشلالة) بقالة حددنا المجال الزمني لسنوات (2010، 2012، 2013 و 2014).

د- مرجعية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في الدراسة على مصدرين:

- المصدر النظري: تم الإعتماد على الكتب العلمية المتخصصة في مجال الدراسة، البحوث والرسائل الجامعية والمؤتمرات والدراسات السابقة، والقوانين والمراسيم... الخ.

- المصدر التطبيقي: اعتمدنا على القوائم المالية للمركب السياحي بالإضافة إلى الإيضاحات المتحصل عليها من مصلحة المحاسبة والمالية.

ذ- الدراسات السابقة:

دراسة حواس صلاح " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق".

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3 سنة 2008، حيث تطرق الباحث فيه إلى القيام بعملية المقارنة بين القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

سمير مرواني:

"Samir marouani , le projet du nouveau système comptable algérien"

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير بالمدرسة العليا لتجارة لسنة 2007، حيث تطرق فيها الباحث لدراسة المراحل التحضيرية والواجب القيام بها، من أجل تحقيق انتقال أفضل لتطبيق النظام المحاسبي المالي وتحضير البيئة المناسبة لذلك.

تودرت أكلي: " التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي "

عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير 2007، ومن أهم الجوانب التي تطرق إليها أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على نوعية المعلومة المالي".

ر- هيكل الدراسة:

من أجل تقديم دراسة وافية وإثراء الموضوع محل الدراسة سنقسم الموضوع إلى ثلاثة فصول احتوت:

الفصل الأول: من خلال هذا الفصل تم التعرض للنظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: تناولنا من خلاله كثير من العناصر التي تتعلق بالتحليل المالي ومدى تأثيره بالنظام المحاسبي المالي.

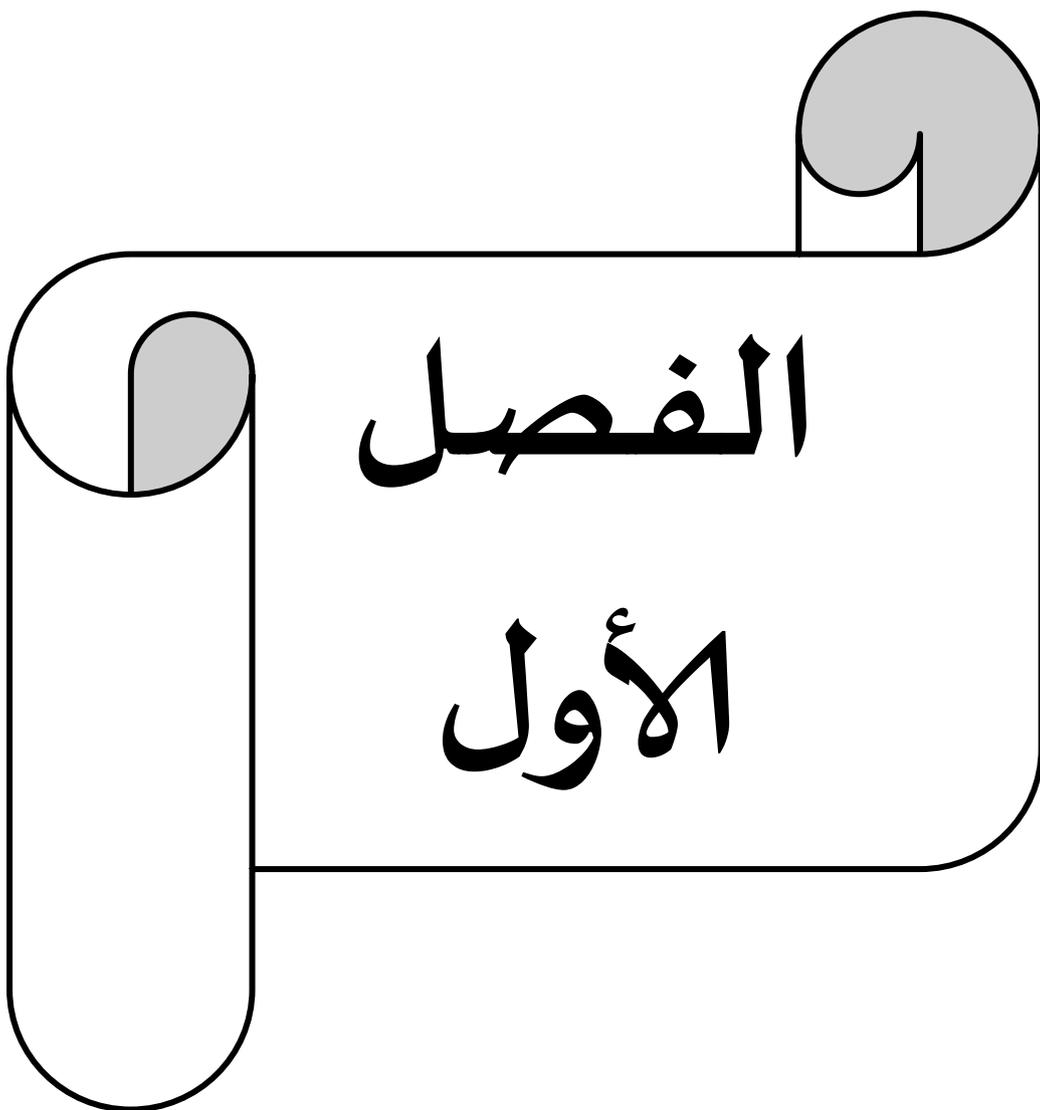
الفصل الثالث: قمنا في هذا الفصل بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمركب السياحي (حمام الشلالة) ومعرفة أثر تبني النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي.

ز- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في هذا المجال وفق النظام المحاسبي المالي؛

- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر؛

- صعوبة الحصول على الموافقة لإجراء الدراسة الميدانية في بعض المؤسسات، بالرغم من تذكيرهم بأن دراستنا هذه تدخل ضمن متطلبات بحث.



الفصل

الأول

تمهيد:

ظهرت التحولات المحاسبية في الجزائر في السنوات الأخيرة، نتيجة لعدم ملائمة قواعد المخطط المحاسبي الوطني للظروف الاقتصادية المحلية والدولية الحديثة و المستمرة، حيث أن الجزائر في سياق الإصلاحات التي تبنتها تهدف إلى تجاوز تداعيات هذه الظروف بتطبيق " نظام محاسبي مالي " تم إعداده بشكل متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، وعليه فإن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة لا بد أن تقدم إجراءات وخطوات محددة لتكفل انتقال سليم في تطبيقه، كون عملية الانتقال مهمة ومرحلة حاسمة لأنها انتقال من مخطط محاسبي دام تطبيقه حوالي 35 سنة إلى نظام لا تعلم عنه شيئا.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة النظام المحاسبي المالي من ناحيتين: النظرية والتقنية مع عرض مخرجاته وفق

ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإطار التقني للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

أعطت العديد من منظمات الأعمال والهيئات الدولية الكثير من الاهتمام للنظام المحاسبي المالي لما له من أهمية في نمو المؤسسات واستمراريتها، ولقد كانت الجزائر من بين هذه الدول حيث أن الإصلاحات المحاسبية في الجزائر أسفرت عن صدور نظام محاسبي مالي في ظل عجز المخطط المحاسبي الوطني عن تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه.

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي.

وفقاً للمادة 03 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فإن النظام المحاسبي يعرف بالمحاسبة المالية وهي " نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."¹

ثانياً: خصائص النظام المحاسبي المالي.

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص نستخلصها من التعريف:

- يركز على مبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين وذلك لعدة أسباب أهمها:²

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 25 نوفمبر 2007، المادة رقم 03.

² جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء الدولية، البويرة، الجزائر، 2011، ص: 10-11.

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة وموثوقة، وموحدة معدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات؛
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي على النظرة الاقتصادية؛
- يفتقر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل؛
- صعوبة التأقلم مع البيئة المحاسبية الجديدة (العولمة المحاسبية، المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS).

المطلب الثالث: مبادئ ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أولا: مبادئ النظام المحاسبي المالي.

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و هي:³

- 1- الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31 إلا أن المؤسسة قد تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ N/12/31 إذا كان لنشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية وفي حالة تغيير تاريخ الإقفال يتم تحديد الفترة وتبريرها.
- 2- استقلالية الدورات: بمعنى نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة والدورة اللاحقة، ولمعرفة هذه النتيجة يجب ربطها بالأحداث والعمليات المرتبطة بها فقط. و في حالة وجود عمليات لها علاقات سببية مباشرة مع الوضعية عند إقفال حسابات الدورة يجب تسجيلها وهذا على أساس معلومات معروفة عند تاريخ إعداد الحسابات. وفي حال وجود عمليات نتجت بعد تاريخ نهاية النشاط وليس لها تأثير على الأصول أو الخصوم للدورة المقفلة لا يكون هناك تعديل ولكن يجب إظهاره في الملاحق إذا كان ذو أهمية بحيث يؤثر على قرارات مستعملي القوائم المالية.

³ مزروقي مزروقي ومحمد حوي، النظام المحاسبي المالي: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، يومي 05/06/2013، ص 3.

- 3- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- 4- قاعدة الوحدة النقدية: تسجل العمليات المقيمة بالنقود (العملة الوطنية) في القوائم المالية، أما العمليات التي لا تقيم نقدا فيتم الإشارة إليها في الملاحق.
- 5- الأهمية النسبية: القوائم المالية تظهر فقط المعلومات ذات الأهمية أي التي من شأنها التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.
- 6- الحيطة و الحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، والتقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.
- 7- استمرارية الطرق: حتى تكون المعلومة المالية دقيقة وقابلة للمقارنة على فترات متتالية، يجب أن يكون هناك مداومة واستمرارية لتطبيق القوانين.
- 8- التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بتكلفة الحصول عليها. لكن هناك حالات خاصة تقيم فيها الأصول والخصوم بالقيمة العادلة عوض التكلفة التاريخية.
- 9- عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: أي الميزانية الافتتاحية لدورة ما هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.
- 10- تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: يتم تسجيل العمليات في المحاسبة و تقديمها في القوائم المالية على أساس طبيعتها و حقيقتها المالية و الاقتصادية دون الأخذ فقط بشكلها القانوني: فمثلا عملية القرض التجاري تعتبر عملية إيجار من النظرة القانونية و تعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.
- 11- عدم المقاصة: أي المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية أو في عناصر الإيرادات و النفقات في حساب النتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.
- 12- الصورة الصادقة: القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة. و حتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد و مبادئ المحاسبة، و إذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر على هذه الصورة يجب حذفه و الإشارة إليه في الملحق.⁴

⁴ مرزوقي مرزوقي و محمد حوي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ثانيا: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تلتزم الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية:⁵

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أولا: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

يتوقع أن تكون هناك آثارا إيجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي تتمثل في:⁶

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة؛
- توفير فرصة للمؤسسات لتحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية؛
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة؛
- يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني، منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة؛

⁵ نصيرة بوعون بجاوي، جباية المؤسسة الجزائرية، الصفحات الزرقاء الدولية، 2010، ص 108.

⁶ سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - العوائق والرهانات -، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية: IAS-IFRS كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمسغانم، يومي 13/14 جانفي 2013، ص 12.

- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطينا أو دوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر و خارجها؛
- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة؛
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تمم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية؛
- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

ثانيا: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي.

من أهم أهداف النظام المحاسبي المالي ما يلي:⁷

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تخفيفه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛

⁷ عاشور كوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010، ص ص: 292-293.

- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

المبحث الثاني: الإطار التقني للنظام المحاسبي المالي.

سنحاول في هذا المبحث التعرض لطريقة سير حسابات الميزانية وحسابات التسيير التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وكذا قواعد وطرق التقييم والتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات.

المطلب الأول: سير حسابات الميزانية.

أولاً: تعريف الميزانية:

تعريف 1: وتعرف بقائمة المركز المالي وهي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين، وتعتبر من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها.⁸

تعريف 2: الميزانية هي جدول ذو جانبيين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير)⁹.

ثانياً: عناصر الميزانية:

حسب التعريف أعلاه الميزانية تتكون من جانبيين هما الأصول والخصوم، حيث تصنف إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية و المقسمة إلى التصنيفات التالية:¹⁰

الصف 01: حسابات رؤوس الأموال؛

الصف 02: حسابات التثبيتات؛

الصف 03: حسابات المخزونات و قيد التنفيذ؛

الصف 04: حسابات الغير؛

الصف 05: الحسابات المالية.

⁸ خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص 41.

⁹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريش، الجزائر، 2009، ص 10.

¹⁰ رمزي محمد جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص ص: 81-82.

1- الأصول وتصنيفاتها:

1-1- تعريف الأصول:

عرفت الأصول كالتالي: " تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها و يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية".¹¹

1-2- تصنيف الأصول:

تصنف الأصول إلى قسمين رئيسيين هما الأصول الغير الجارية والأصول الجارية:¹²

- الأصول غير الجارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي لفترة طويلة تزيد عن السنة والتي تحتوي على:

- التثبيتات المعنوية (مثل: برمجيات المعلوماتية وما شابهها، الامتيازات والحقوق المماثلة، رخص علامات...إلخ).
- التثبيتات العينية (مثل: أراضي، مباني، تثبيتات في شكل امتياز، معدات نقل، معدات مكتب...إلخ).
- التثبيتات المالية (مثل: أسهم، سندات مساهمة، قروض، ودائع وكفالات مدفوعة...إلخ).

- الأصول الجارية: وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة، كما تشمل الأصول الجارية التي تم شراءها بهدف بيعها خلال الاثني عشرة شهرا وكذا السيولة وشبه السيولة والزبائن.

2- الخصوم وتصنيفاتها:

1-2- تعريف الخصوم:¹³

إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها.

2-2- تصنيف الخصوم:

¹¹ مرسوم تنفيذي رقم 08-156، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007

والمتمضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

¹² نفس المرجع السابق المواد 21، 22.

¹³ عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تصنف الخصوم إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

الأموال الخاصة: وتمثل في رأس المال والاحتياطيات، الترحيل من جديد، نتيجة الدورة أي بعض عناصر الصنف 01 (حسابات رؤوس الأموال).

الخصوم الغير جارية: تتمثل في قروض وديون مالية، مؤونات الأعباء أي عناصر الصنف 01 (حسابات رؤوس الأموال) التي لم تدرج في الأموال الخاصة.

الخصوم الجارية: وهي الخصوم التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو يجب تسديدها خلال الاثنى عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، وتمثل في بعض عناصر الصنف 04 (حسابات الغير - الدائنة -) وبعض عناصر الصنف 05 (حسابات مالية - الدائنة -).

المطلب الثالث: سير حسابات التسيير.

أولا: مفهوم حساب التسيير

حساب التسيير هو عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة، إما ربحا أو خسارة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الإقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.¹⁴

كما يظهر حساب النتائج أهم النواتج والأعباء التي يتم إعدادها حسب الطبيعة (حساب النتائج حسب الطبيعة) وحسب الوظيفة (حساب النتائج حسب الوظيفة).¹⁵ ويضم حساب التسيير الأصناف التالية:

- الصنف 06 (حسابات الأعباء): وهي انخفاض المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.

- الصنف 07 وهي زيادة المنافع الإقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

¹⁴ دونالد كيزو، جيرى ويجانت، تعريب أحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الرياض، دار المريخ، 2005، ص 168.

¹⁵ الجريدة الرسمية، العدد 27، المواد 25-26.

المطلب الثالث: المبادئ والقواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي.

أولاً: القواعد العامة للتقييم:

تقيم العناصر المسجلة في الحسابات بصفة عامة على أساس قاعدة التكلفة التاريخية، لكن في بعض الحالات وحسب شروط معينة وبالنسبة إلى بعض العناصر،¹⁶ يمكن أن نستعمل طرق التقييم التالية:

التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء، واليرادات، محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، أي على أساس تكلفة حيازتها دون إعتبار آثار تغير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقد.

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة مما يلي:¹⁷

- تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل؛
- قيمة الإسهام بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية؛
- القيمة العادلة بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً؛
- تكلفة الإنتاج بالنسبة للسلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة.

القيمة العادلة: تعرف القيمة الحقيقية بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينه من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة ويطلق عليها كذلك إسم القيمة العادلة.¹⁸

قيمة الإنجاز: هي القيمة التي يمكن الحصول عليها في الوقت الحالي من خلال بيع أصل معين أثناء خروج إرادي.¹⁹

¹⁶ الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الفقرة 1، 112، الجزائر، 2009.

¹⁷ نفس المرجع السابق، الفقرة 2، 112.

¹⁸ جمعة هوام، مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 2007، ص 03.

¹⁹ الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره.

القيمة المحيئة: تتمثل في التقدير الحالي للتدفقات المستقبلية ضمن المسار العادي للنشاط، أو ما يسمى بالقيمة الحالية.²⁰

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية كل دورة محاسبية تفحص المؤسسة ما إذا كان هناك مؤشر يدل على نقصان قيمة أصل معين، وإذا ثبت وجود هذا المؤشر، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل والتي تعرف على أنها أعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والذي يمثل المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مطروحا منه تكاليف الخروج.

في حالة ارتفاع القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير فإن هذا الارتفاع يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقييم ويعتبر إيراد أو يتم تخفيضه من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق سالب أو نقص في القيمة الذي يعتبر عبء.

أما في حالة انخفاض القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير هذا الانخفاض يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقدير ويعتبر عبء، وتتم المقاصة من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق موجب أو زيادة في القيمة الذي يعتبر إيراد.²¹

ثانيا: المبادئ العامة لإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات:

يمكن تلخيص المبادئ العامة للتسجيل المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات فيما يلي:²²

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية؛
- يكون العنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة. تدرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفر الشروط التالية:
- أن يكون المؤسسة قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛
- أن لا تتدخل المؤسسة لا في التسيير و لا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة؛
- أن يكون من المحتمل إنشاء منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى المؤسسة؛ أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملتها أو استعملتها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق؛

²⁰ عاشور كوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري، إطاره العام، انعكاسات تطبيقه، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص 10.

²¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 89.

²² الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره.

- تحول الاحتياطات إلى النتائج عندما تزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها.

المطلب الرابع: القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي.

القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي هي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة:

أولاً: التثبيات المادية والمعنوية:²³

الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للاستعمال في إنتاج السلع، أو توريد الخدمات، أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية خلال أكثر من دورة محاسبية.

الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي:

- عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت مادي، فإن كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون ضمن هذا الأصل يجب إعادة تقييمها؛

- تعتمد مدة وطرق الإهلاك على العوامل الاقتصادية فقط؛

- يجب إعادة النظر دورياً في مدة وطرق الإهلاك.

أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول بدون وجود مادي موجهة لنفس الاستعمال، وكلا من الأصول الثابتة المادية والمعنوية يكونا تحت مراقبة واستعمال المؤسسة.

الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي:

- تسجل شهرة المحل ضمن الأعباء، تسجل نفقات التطوير محاسبياً ضمن الأصول الثابتة، تسجل المصاريف التمهيدية كتكاليف؛

- يمكن لمدة الإهلاك أن ترتفع حتى 29 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية؛

- يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الإهلاك على الأقل مرة واحدة في السنة.

²³ Samir marouani , le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008, p-p : 127-129.

ثانيا: الأصول المالية غير الجارية:

تسجل الأصول المالية التي يملكها الكيان من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج في الحسابات تبعا لمنفعتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتناءها أو عند تغيير وجهتها، في إحدى الفئات الأربعة الآتية:²⁴

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها؛
- السندات المرتبطة بنشاط المحافظ الاستثمارية؛
- السندات المرتبطة بأقساط رأس المال والتوظيفات المحتفظ بها في تاريخ استحقاقها؛
- القروض والحقوق التي أصدرها الكيان والتي ليس لها نية أو إمكانية لبيعها في الأجل القصير.

تسجل الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك.

تقيم المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها بغرض التنازل عنها في المستقبل القريب والحقوق المرتبطة بهذه المساهمات بتكلفتها المهتلكة.

تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد وهو التنازل عنها فتعتبر كما ولو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها بالقيمة الحقيقية.

ثالثا: المخزونات:²⁵

طبقا لمبدأ الحيطة والحدرد تقيم المخزونات بأقل تكلفة وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق. تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولا خرج أولا (FIFO) وإما بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج.

رابعا: الإعانات المالية:²⁶

الإعانات المالية هي عملية تحويل موارد عمومية معدة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة مع امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضيا أو مستقبلا.

²⁴ الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سابق، المادة 122، الفقرة: 01.

²⁵ Samir Marouani, op cit, p 131.

²⁶ النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء الدولية، 2008، ص 24.

تدرج الإعانات في الحسابات كمنتجات في حساب النتيجة في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة الكلف التي ترتبط بها والتي يفترض فيها تعويضها. وفيما يخص التثبيات القابلة للإهلاك، تكون الكلفة في الإهلاك، وهكذا فإن الإعانات المرتبطة بالأصول المالية القابلة للإهلاك تدرج في الحسابات كمنتجات حيث تناسب الإهلاك المحتسب. وفي تقديم الحصائل، تشكل الإعانات المرتبطة بأصول مالية منتجات مؤجلة.

خامسا: مخصصات الأخطار والأعباء.²⁷

مخصص الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها و مبلغها غير مؤكد. وتدرج في الحسابات عندما يكون للمؤسسة التزام قانوني أو ضمني ناتج عن حادث مضي، أو عندما يكون من المحتمل خروج موارد يكون أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام، أو عندما يكون القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

إن المبلغ المسجل في المخصص للأعباء في نهاية الدورة يوافق أفضل تقدير للمصاريف التي تتحملها المؤسسة إلى غاية إطفاء الالتزام المعني. ويكون المخصص موضع تقدير في نهاية كل دورة.

سادسا: القروض والخصوم المالية الأخرى:²⁸

هي عبارة عن خصوم مالية مرتبطة بأنماط تمويل المؤسسات. وهي تشمل الديون لأكثر من سنة وكذلك الديون القصيرة (السحب على المكشوف)، الديون المالية تظهر في الحسابات، وتصنف ضمن الخصوم غير المتداولة للميزانية، تحت بند "قروض وديون مالية".

التسجيل في الحسابات: تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى بشكل أولي بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح المصاريف الملحقه.

سابعا: تقييم الأعباء والمنتجات المالية:²⁹

تؤخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالنسبة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها.

تدرج في الحسابات العمليات التي تم من أجلها الحصول على تأجيل الدفع أو منح حالة التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

²⁷ جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات

الجامعية، جامعة عنابة، 2010، ص 45.

²⁸ نفس المرجع السابق، ص: 45-46.

²⁹ النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء الدولية، 2008، ص 27.

وحيث إن الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

ثامنا: طرق تقييم وتسجيل بعض العمليات الخصوصية:

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى طرق معالجة بعض العمليات الخصوصية حيث خصص لها معالجة أكثر واقعية ووضوح على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي لم يتعرض لكيفية تسجيل وتقييم العديد من العمليات مثل، العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، العقود طويلة الأجل، الضرائب المؤجلة، عقود الإيجار العمليات المنجزة بالعمولات الأجنبية، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين... الخ.³⁰

³⁰ لخضر لعلاوي، نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)، الصفحات الزرقاء الدولية، ص: ص: 120 - 156.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة، كما تعتبر العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية وهي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: الميزانية.

لقد تم التطرق سابقاً إلى مفهوم الميزانية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية لذا سنتعرض إلى بعض فوائد و أهداف الميزانية بالإضافة إلى عرض نموذج الميزانية.

أولاً: فوائد وأهداف الميزانية المالية.

تقدم الميزانية المالية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق ب:³¹

- 1- السيولة: وتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت المؤسسة أقدر على تسديد إلتزاماتها؛
- 2- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الإستحقاق، فكلما كان على المؤسسة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المؤسسة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون؛
- 3- المرونة المالية: يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي.

³¹ محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 30-

4- كما تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الأصول وتعطي كذلك تصورا عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المؤسسة في تلك المصادر الاقتصادية.

رابعا: نموذج الميزانية.

الجدول رقم (01): نموذج الميزانية (جانبا الأصول)

N-1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	اهتلاك رصيد	إجمالي		
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 28.

الجدول رقم (02): نموذج الميزانية (جانبا الخصوم)

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصدة لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون الأخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 29.

المطلب الثاني: حساب النتائج.

نتطرق فيه هو الآخر لأهداف حساب النتائج، و نموذج حسابات النتائج.

ثانيا: أهداف حساب النتائج.

يقدم حساب النتائج مجموعة من الأهداف أهمها:³²

- 1- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمؤسسة؛
- 2- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة (تعظيم القوة الإيرادية)؛
- 3- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الإقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.
- 4- التقرير (الأعلام): عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها، والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.
- 5- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- 6- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.

ثالثا: نموذج حساب النتائج.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة؛
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

³² محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الجدول رقم (03): حساب النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهلاك و المؤونات
			استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية -المنتجات (يطلب تبيانها)
			العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب تبيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 30.

الجدول رقم (04): حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقسيم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقدم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 31

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

نتطرق في البداية إلى مفهوم جدول تدفقات الخزينة، ثم مكونات هذه القائمة، ثم طريقتي إعداد القائمة وأخيراً نموذج هذه القائمة.

أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة.

جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية الهامة جداً والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي.

ويعرف جدول تدفقات الخزينة كالاتي "هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية".³³

جدول تدفقات الخزينة عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فلقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخص للتدفقات النقدية: التشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة.³⁴

ثانياً: مكونات جدول تدفقات الخزينة.

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية:³⁵

الأنشطة التشغيلية: هي تلك الأنشطة المنتجة للإيراد بالمؤسسة، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل.

الأنشطة الاستثمارية: من أجل ضمان النمو، على المؤسسات استثمار مبالغ كبيرة في عناصر الأصول طويلة الأجل مادية ومعنوية. يجب على جدول تدفقات الخزينة إعادة استعمال النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية والتمويل الخارجي من أجل اقتناء أصول جديدة.

³³ خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 41.

³⁴ ParamasivanC. & subramanian : **Financial management**, New Age International (P) LTD, publishers, 2009, P19 .

³⁵ Anne FORTTIN, **ETAT DES FLUX DE TRESORERIE**, Presses de l'université du Québec, 1998, p p : 7-12 .

الأنشطة التمويلية: الأموال المحصلة من الاستغلال غالباً ما تكون غير كافية لتمويل النشاطات الاستثمارية للمؤسسات، ما يستوجب عليها الاستعانة بالتمويل الخارجي إما في شكل قروض أو إصدار أسهم يجب على جدول تدفقات الخزينة إعادة استعمال عمليات السنة المتعلقة بآليات تمويلها.
ثالثاً: إعداد جدول تدفقات الخزينة.

قبل الحديث عن إعداد هذه القائمة لا بد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة وهي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية نستخرجها من الملحق. وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي. و يسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة ولكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، وعليه سيتم عرض هاتين الطريقتين كما يلي:

الطريقة المباشرة: ويطلق على هذه الطريقة أيضاً طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال:³⁶

-السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛

- عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدنيين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية؛

- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، وخسائر القيمة؛

- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الطريقة غير المباشرة:³⁷

تنطلق هذه الطريقة من النتيجة الصافية لتصل إلى التغير في الخزينة المتأتبة من أنشطة الاستغلال، وفقاً لهذه الطريقة، النتيجة الصافية تعدل عن طريق:

- العمليات التي ليس لها طابع نقدي (المخصصات، الاسترجاعات، الاهتلاكات و المؤونات... الخ)؛

³⁶ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 289.

³⁷ Bernard RAFFOURNIER, Les Normes Comptables Internationales (IAS /IFRS), Economica, 3^e édition, Paris, 2006, P 71.

- كل الترحيل والتسويات للتحصيلات والتسديدات الماضية والمستقبلية المتعلقة بالاستغلال (تغير حسابات الزبائن والموردين، وحسابات التسوية الرئيسية)؛

- الأعباء والنواتج المتعلقة بعمليات الاستثمار و التمويل.

رابعاً: نموذج جدول سيولة الخزينة.

الجدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

N-1	N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 35.

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيلات التنازل عن تشييات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 36.

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق الأخرى.

أولاً: جدول تغيرات الأموال الخاصة.

سوف يتم دراسة هذا الفرع وفق الطرق السابقة الذكر، أي بعرض مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه القائمة حسب النظام المحاسبي المالي، كيفية إعداد هذه القائمة وأخيراً عرض نموذج لقائمة تغيرات الأموال الخاصة.

1- مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: " تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية " ³⁸.

2- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة.

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي: ³⁹

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3- إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة.

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:
- رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.
- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:
- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة؛

³⁸ الجريدة الرسمية، العدد 2009، مرجع سبق ذكره، المادة 250، الفقرة 01، ص: 26.

³⁹ نفس المرجع ص: 26- 27.

- مكاسب وخسائر إعادة تقييم الثببتات؛
- النتيجة الصافية؛
- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة.

4- نموذج قائمة تغيرات الأموال الخاصة.

الجدول رقم (07): نموذج قائمة تغيرات الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 37.

ثانيا: الملاحق.

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه القوائم المالية هي:⁴⁰

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛
- جدول الإهلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

نماذج لجدول يمكن إيرادها في ملحق الكشوف المالية:

الجدول رقم (08): جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	إنخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
<ul style="list-style-type: none"> - التثبيتات المعنوية - التثبيتات العينية - المساهمات - الأصول المالية الأخرى غير الجارية 					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 41.

⁴⁰ الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41- 43.

الجدول رقم (09): جدول الإهلاكات

ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (10): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (11): جدول المساهمات (فروع و كيانات مشتركة)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها راس المال	قسط رأس المال المختار (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسييقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة الحاسبية للسندات المختارة
الفروع الكيان أ الكيان ب -الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 42.

الجدول رقم (12): جدول المؤنات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
-مؤونات خصوم مالية غير جارية -مؤونات للمعاشات و الواجبات الماثلة -مؤونات للضرائب -مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية - مؤونات للمعاشات و الواجبات الماثلة -مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين -مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 43.

الجدول رقم (13): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية

المجموع	أكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	مدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول و الأقسام
					الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون
					المجموع
					الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 43.

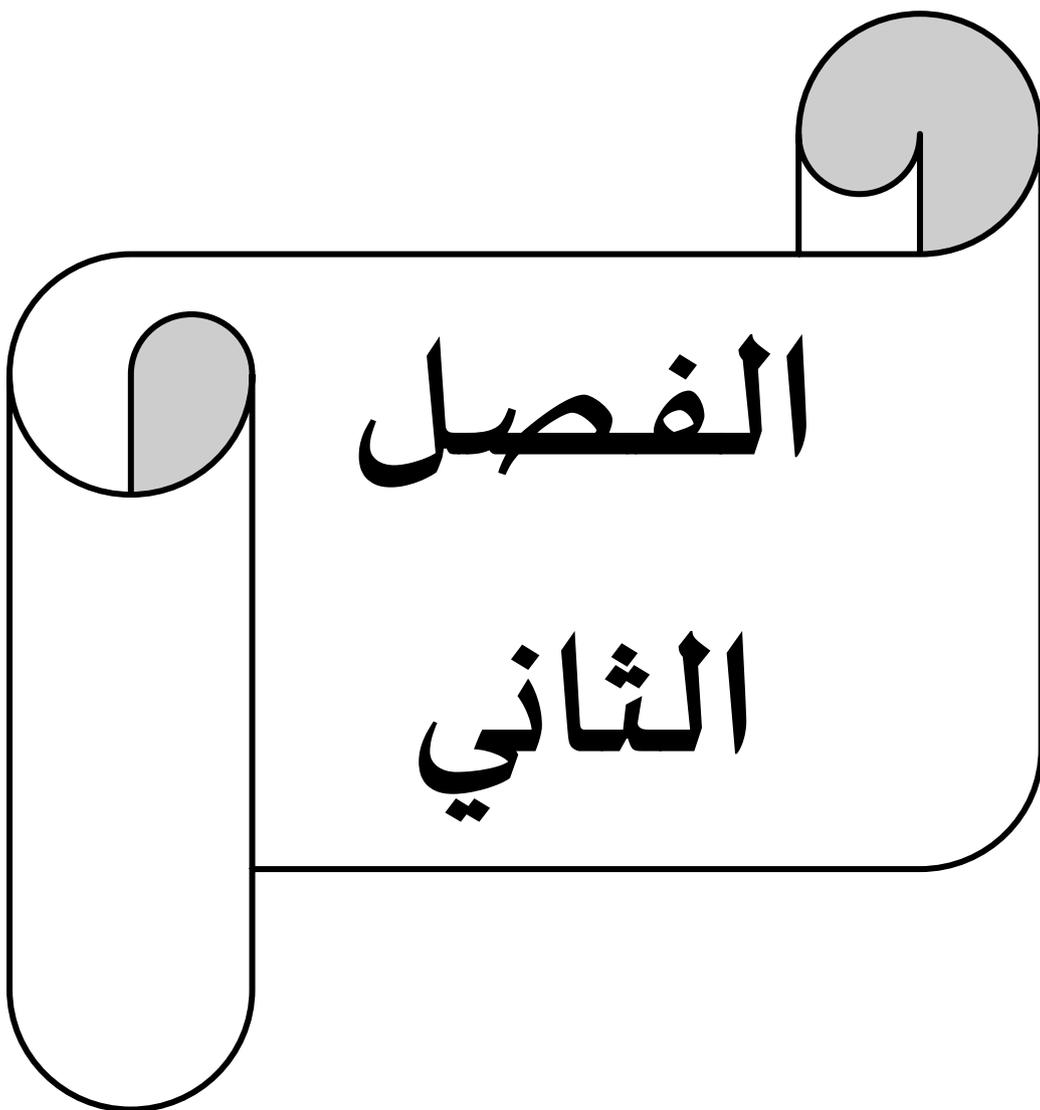
من خلال عرضنا للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد وجدنا أن القوائم المالية الجديدة التي أتت بها النظام المحاسبي المالي أصبحت تعد على أساس معلومات أكثر دقة ومصداقية عما كانت عليه من خلال استخراج قوائم مالية جديدة خاصة بجدول تدفقات الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة والملاحق الأخرى.

خلاصة الفصل:

إن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد من طرف الجزائر يعتبر أحسن خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحسين الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث أن هذا النظام أتى بفروض ومبادئ جديدة للمحاسبة المالية مستمدة جزئاً منها من معايير المحاسبة الدولية، وأعطى مفهوماً جديداً للمحاسبة المالية من خلال نصوص وتشريعات قانونية وهذا ما تطرقنا إليه من خلال هذا الفصل.

كما تطرقنا أيضاً إلى كيفية سير حسابات الميزانية وحسابات التسيير التي تعتبر أحد التغيرات الأساسية التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، وتطوير قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي التي طرأت عليها إصلاحات وتبديلات جديدة سواء العامة أو الخاصة، ولعل من أحد أهم المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو إعطاء الأولوية لتطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية من خلال التركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية والتي أصبحت تعطي صورة صادقة وموثوقة والتي تتطلبها عدة أطراف سواء من داخل المؤسسة أو خارجها من دائنين ومقرضين وخاصة المستثمرين.

إن النظام المحاسبي المالي انعكس على العديد من المجالات سواء في الجانب المالي أو المحاسبي أو في المجالات الأخرى، من بينها عملية التحليل المالي والذي سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.



الفصل

الثاني

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبي و إيجابا في المؤسسات المالية، و من تم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج و التسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري.

وفي ظل التطورات الجديدة التي تعرفها الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي ظهر مفهوم المحاسبة المالية والتي تعمل على جعل التحليل المالي أكثر سهولة ومرونة من خلال استحداث أساليب وأدوات جديدة في عملية التحليل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي.

لقد تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خاصة في السنوات الأخيرة لما له من أهمية في معرفة الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى استعماله في العديد من المجالات الإدارية والمالية حيث تستفيد منه مجموعة من الأطراف وتستعمله جهات أخرى. كل هذا سنفصل فيه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي.

أولاً: مفهوم التحليل المالي.

لقد حظي التحليل المالي بالعديد من التعاريف حسب مجموعة من المفكرين والكتاب نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: " التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة و معالجة النقص المتوقع في السيولة".⁴¹

التعريف الثاني: " يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".⁴²

التعريف الثالث: " التحليل المالي هو نشاط مالي يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بعملية التحليل".⁴³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعطي تعريفاً شاملاً للتحليل المالي كما يلي:

" التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات في الحاضر والمستقبل، وكذا تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

ثانياً: أهمية التحليل المالي.

⁴¹ محمد عقل مفلح، " مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي "، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر ، 2006، ص 239 .

⁴² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 39.

⁴³ عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 75.

تنبع أهمية التحليل المالي من خلال اهتمامه بدراسة البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية معينة، إضافة إلى الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معنية ذات العلاقة بالمؤسسة ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:⁴⁴

- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات والتخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جميع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو؛
- يساعد في رسم السياسات المختلفة للمؤسسة (الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح)؛
- يساعد في وضع تشخيص شامل للمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف، والذي من خلاله يمكن تحديد شروط وسبل التطوير المستقبلي للمؤسسة؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- توفير إطار ملائم لاتخاذ القرارات وفق أسس علمية.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن هذه الأسس ما يلي:

1- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى ما يلي:⁴⁵

أ- التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي... الخ. وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

⁴⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص ص: 2-3.

⁴⁵ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 31.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.

2- من حيث البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:⁴⁶

أ- التحليل الرأسي (الساكن):

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

ب- التحليل الأفقي (الديناميكي):

ينطوي هذا النوع من التحليل المالي على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن. ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:⁴⁷

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل أفقيا أو رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفيد منه في قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير

⁴⁶ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ص 305.

⁴⁷ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

إلى تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا النوع من التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل المالي طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.

4- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي:⁴⁸

أ- التحليل الشامل: ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

ب- التحليل الجزئي: ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

5- من حيث هدف التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف منه:⁴⁹

- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل؛
- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة؛
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي ومجال استخدامها؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- تحليل الاندماج، الفشل المالي والجدوى الاقتصادية للمشاريع.

⁴⁸ أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 12.

⁴⁹ نفس المرجع، ص 13.

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التحليل المالي.

أولاً: أهداف التحليل المالي.

إضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق مصالح الأفراد المعنية بنشاطها (الملاك، الإدارة، العاملين والمجتمع) فإن التحليل المالي يهدف إلى:⁵⁰

- تحديد المركز الائتماني؛
- تعظيم القيمة الاستثمارية؛
- اختبار مدى كفاءة وفعالية العمليات المختلفة؛
- تحديد مدى صلاحية السياسات المالية المتبعة؛
- تحديد مدى كفاءة إدارة المؤسسة؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات التقديرية والخطط المستقبلية؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل المالي؛
- يعتبر مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

ثانياً: مجالات التحليل المالي.

هناك العديد من الجهات التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة ومن وجهات نظر مختلفة وبالتالي يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة:⁵¹

- التحليل الائتماني: يقوم بهذا النوع من التحليل المقرضون بهدف معرفة قدرة المقترض على السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقرض وتقييم هذه العلاقة والعمل على بناء القدرات المرتبطة بها.
- التحليل الاستثماري: يستعمل هذا النوع من التحليل في تقييم الاستثمارات في أسهم المؤسسة وسندات القرض وبالتالي تقييم المؤسسات. والذي يعود بالفائدة على كل من أفراد المؤسسة ويعتبر التحليل الاستثماري من أفضل التطبيقات العملية التي يقوم بها المستثمرون.
- تحليل الأداء: يستعمل هذا التحليل في تقييم أداء المؤسسة الذي يعتمد على تقييم نوعيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

⁵⁰ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 6.

⁵¹ تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف للقوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كركوك، العدد 26، 2012، ص 63.

- التخطيط: وقد تتعرض المؤسسات إلى ذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر الذي يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات ووضع تصور لأداء المؤسسة المستقبلي والمتوقع استرشادا بالإدارة السابقة لها.
- التحليل لغرض اتخاذ القرارات المالية والرقابة المالية: هناك ارتباط بين كل من قرار الاستثمار والقرار المالي. إن وضع الخطة المالية وتنفيذها يؤدي إلى إجراء تحليل مالي لدراسة عناصر الأصول ودراسة سياسة التمويل الذاتي، أما فيما يتعلق بالرقابة المالية فكما هو معلوم أن الرقابة على السياسة المالية تهدف إلى معرفة الشروط اللازمة لتحقيق التوازن المالي ومستوى الربحية في المؤسسة، وأن الرقابة على تنفيذ خطة الاستثمار والتمويل هي الطريقة الوحيدة التي تؤدي إلى التحليل المالي الحقيقي.

المطلب الرابع: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي.

تعدد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث يمكن تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.

1- الأطراف الداخلية: ويقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويمكن تصنيفها إلى:⁵²

إدارة المؤسسة: تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي؛

أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية كدفع حصص الأرباح المستحقة لهم؛

اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها؛

2- الأطراف الخارجية: هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

سماسرة الأوراق المالية: يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، على التعرف على ما يلي:

⁵² علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 98-100.

- التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم؛
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصيحة بشأنها للعملاء.

المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل؛

العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيهن يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

الموردون: يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل. وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون؛

الدائنون: يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة؛

الديون طويلة الأجل: إن ما يهتم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفائيتها في تغطية الفوائد السنوية؛

الديون قصيرة الأجل: عن ما يهتم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

الغرف التجارية: تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها؛

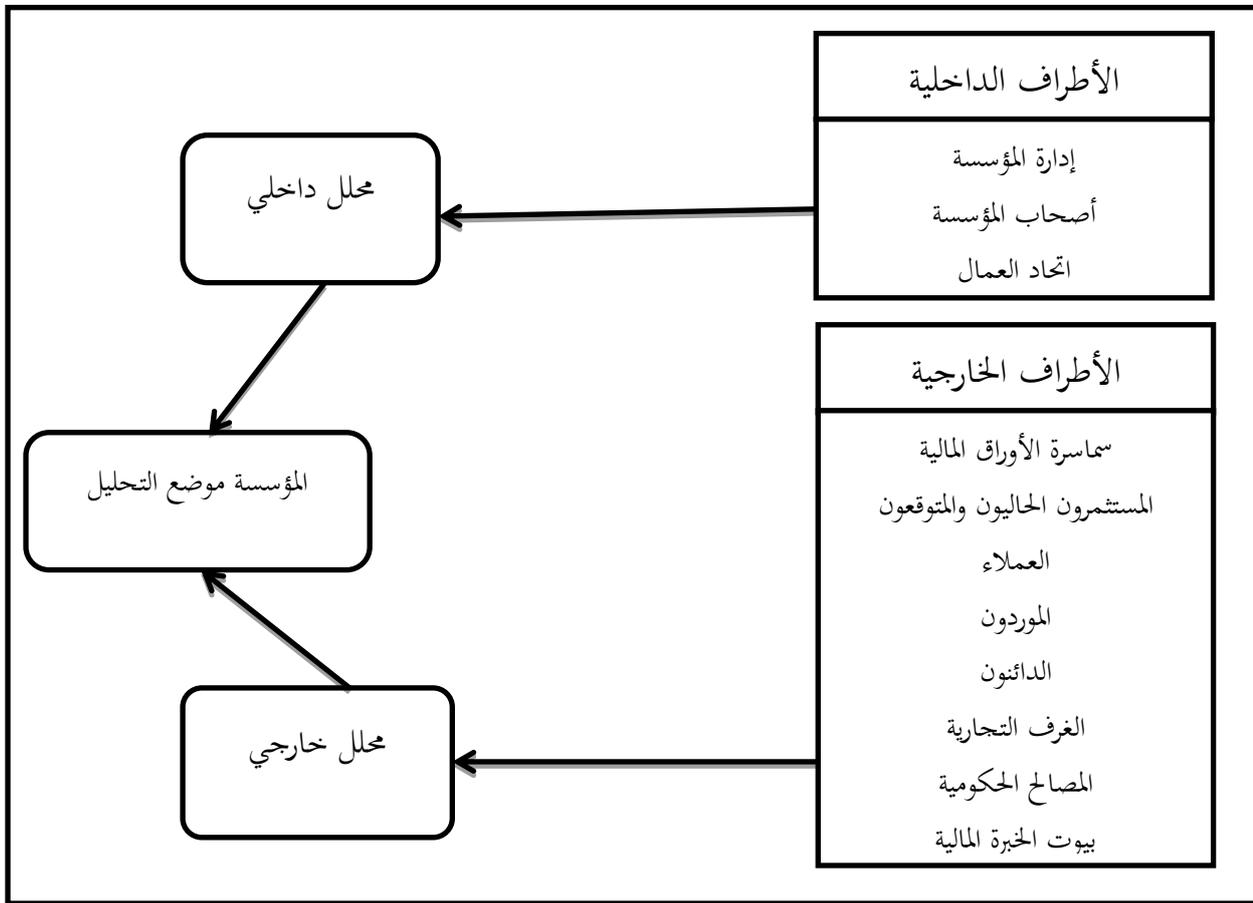
المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار.

بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور يتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتركة بتلك الخدمات.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الاطراف المستفيدة من التحليل المالي حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي.



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 100.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

إن لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها بوسائل شتى ولكي تصل إلى هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من خلالها تحصل على معلومات يمكن أن تستفيد منها في العديد من المجالات ومن بين هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها: مؤشرات التوازن المالي، التحليل عن طريق النسب المالية، تحليل جدول التمويل، وتحليل جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها: رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

1- رأس المال العامل سيولة FR_L .

تعريف: رأس المال العامل سيولة هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول الثابتة، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة.⁵³

حساب رأس المال العامل سيولة: يمكن حساب رأس المال العامل سيولة تبعاً لمنظورين: منظور أعلى الميزانية (1) ومنظور أدنى الميزانية (2)، وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل وفق العلاقتين التاليتين:

(1)	رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
(2)	رأس المال العامل = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل

2- احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.⁵⁴

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

⁵³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التسيير المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص: 46-47.

⁵⁴ Geudi Norbert، **Finance d'entreprise Les règles du jeu**, Edition :organization, 1997, p 121 .

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية).

3- الخزينة:

تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.⁵⁵

و تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال}$$

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي الوظيفي.

1- إعداد الميزانية الوظيفية:

تعريف الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية (الإجمالية) لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورات التمويل، الاستثمار، الاستغلال.⁵⁶

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:⁵⁷

- مستوى الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة وطويلة الأجل و الاهتلاكات و المؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها و كل العناصر ذات الطبيعة المستقرة؛

⁵⁵ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁵⁶ العزازي محمد وبن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، السنة الثالثة ثانوي - شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012، ص 167.

⁵⁷ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 100 - 101.

- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد؛
- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مستوى الخزينة: وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 14: يوضح الميزانية الوظيفية.

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة R_D الأموال الجماعية الديون المتوسطة وطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤنات	الاستخدامات المستقرة E_S (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال R_{ex} مستحقات المورد وملحقاته	استخدامات الاستغلال E_{ex} (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال R_{hex} موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة R_t الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة E_t المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات E (بقيم إجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

2- أدوات التحليل الوظيفي:

2-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (رأس المال العامل الوظيفي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية ويمكن تعريفه بأنه:

" فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال " ويمثل فائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة.⁵⁸ ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$FR_{ng} = R_D - E_S$$

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:⁵⁹

رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng} > 0$: ويشير ذلك إلى ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FR_{ng} < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

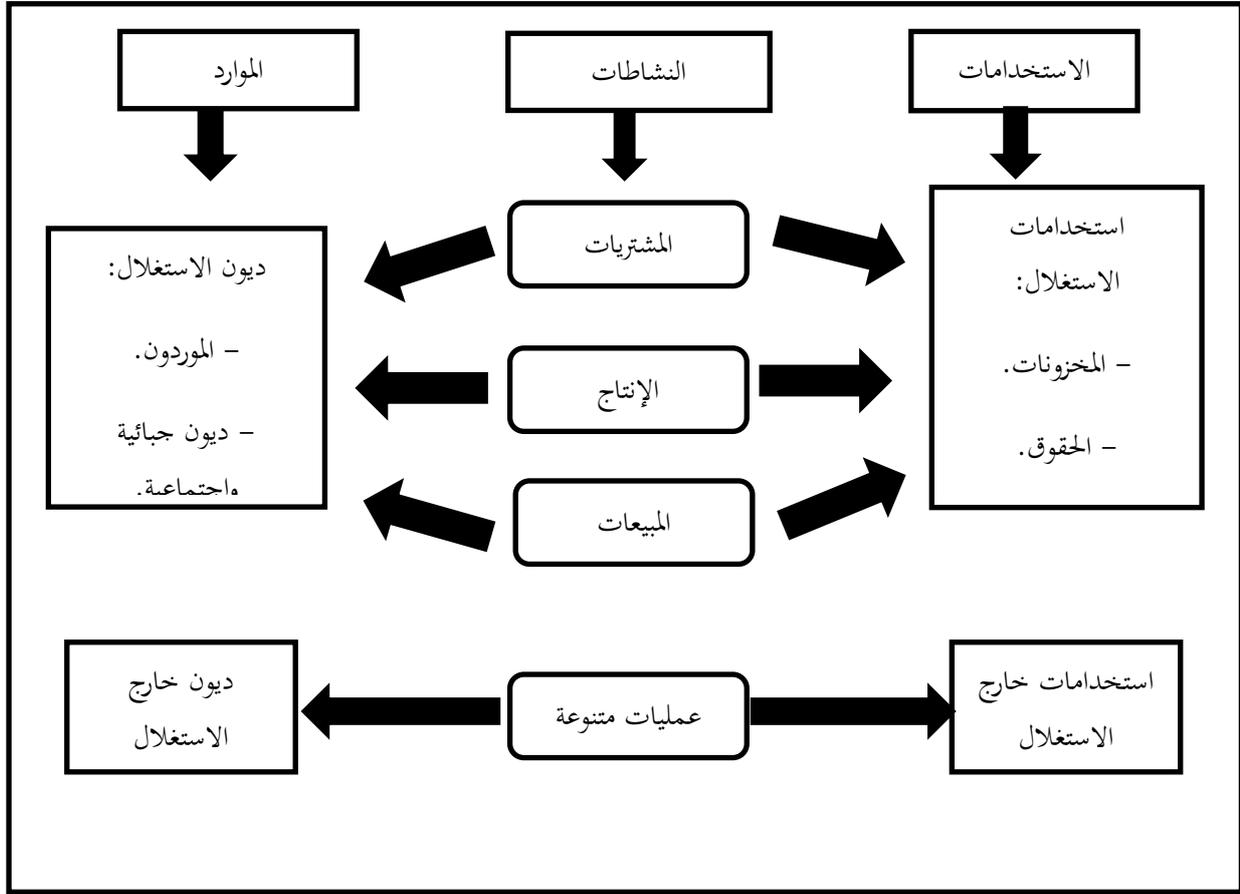
يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

ويمكن توضيح الاحتياج في رأس المال العامل في الشكل التالي:

⁵⁸ NaserEddineSaadi, *Analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales*, l'hartmattan, paris, france, 2009, p 128.

⁵⁹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الشكل رقم 02: يوضح احتياجات رأس المال العامل.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:⁶⁰

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

⁶⁰ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الثانية، المرجع سبق ذكره، ص 104.

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها وبحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

ثالثا: الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng} :⁶¹

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

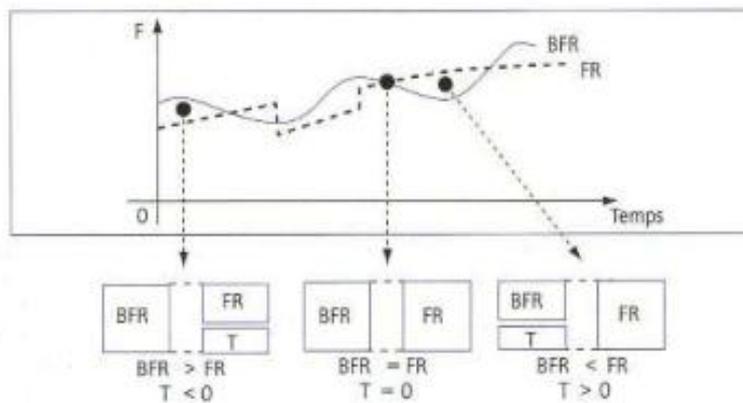
تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقا من المعادلة الأساسية للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

$$T_{ng} = E_t - R_t$$

والشكل التالي يوضح الحالات الممكنة للخزينة تبعا لآلية المعادلة الأساسية للخزينة:

الشكل رقم 03: يوضح الحالات الممكنة للخزينة.



Source : Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, DCG6 finance d'entreprise, dunod, Paris, 2007, 137.

⁶¹ نفس المرجع السابق، ص 105.

المطلب الثاني: التحليل عن طريق النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية المؤسسة. وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي او الميزانية، ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف المؤسسة ولا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي ومن أهم النسب المالية ما يلي:

- نسب السيولة؛
- نسب النشاط (الدوران)؛
- نسب الربحية والمردودية؛
- نسب الهيكل التمويلي؛
- نسب السوق.

أولاً: نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائئيتها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات، وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق.⁶² وتشمل هذه النسب ما يلي:

1- نسبة التداول: توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة قصيرة الأجل. لذلك فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة. وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الأصول الجارية}} = \text{مرة.}$$

يلاحظ أن مقياس النسبة هو مرة، أي عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة مع هامش الأمان، والنسبة النمطية لها هي [2:1].⁶³

⁶² طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص

442.

⁶³ عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 90.

2- نسبة السيولة السريعة: نظرا لصعوبة تحويل المخزون إلى سيولة فإنه يتم استبعاده من الأصول المتداولة للوصول إلى تلك الأصول السريعة التحول إلى سيولة، وهي تظهر مقدرة المؤسسة على توفير مقدار من السيولة يكفي لسداد الخصوم التي تتطلب سيولة في الفترة القصيرة.⁶⁴ وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

مقياس هذه النسبة هو مرة أي عدد مرات تغطية الخصوم المتداولة بالأصول الأكثر سيولة (النقد، الأوراق المالية قصيرة الأجل والذمم المدينة). وتعتبر 1.5 مرة هي المعيار المطلق لهذه النسبة. ويمكن مقارنة النسبة مع معيار الصناعة أو المعيار المستهدف (المخطط) لإدارة المؤسسة للحكم على جودة السيولة.⁶⁵

3- نسبة السيولة الجاهزة: تعبر عن مقدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها وتكتب وفق العلاقة التالية:⁶⁶

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

والنسبة المعيارية لها هي: [0,2 - 0,3].

4- نسبة النقدية: وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية والأصول الشبه النقدية (الأوراق المالية القابلة للتداول: أذونات الخزينة والأوراق التجارية) على تغطية الالتزامات المتداولة، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة على دفع التزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد قليل من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كافة الالتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذه النسبة غير شائعة الاستخدام، وخاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل خلال السنة المالية.⁶⁷ وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{(\text{الأصول النقدية} + \text{الأصول شبه نقدية})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

⁶⁴ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 208.

⁶⁵ نفس المرجع، ص: 91 - 92.

⁶⁶ Gérard Melyon, *Gestion financière*, 4^e édition, Lexifac Gestion, Clamecy, France, 2007, 163.

⁶⁷ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، ص: 35.

ثانيا: نسب النشاط (الدوران).

تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الأصول من بضاعة ومدنيين وأصول ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن، وتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- معدل دوران المخزون:

يشير هذا المعدل إلى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات، ويجب على المحلل أن يقارن هذا المعدل مع المعدلات السابقة للمؤسسة، كذلك مع المعدلات الخاصة بالمؤسسات المماثلة أو متوسط المعدلات السائدة في نفس النشاط أو كليهما معا. ويحسب هذا المعدل كالتالي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط رصيد المخزون}}$$

وارتفاع هذا المعدل يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع، كما يجب مقارنة ارتفاع هذا المعدل مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.⁶⁸

2- فترة التحصيل: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

كلما كانت مدة تحصيل الزبائن صغيرة (عدد تحصيلات الزبائن كبير) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة لتوفرها على خزينة تواجهه بما التزاماتها.⁶⁹

3- فترة السداد: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة السداد} = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360$$

⁶⁸ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 161-162.

⁶⁹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وكلما كانت مدة تسديد الموردين كبيرة (عدد تسديدات الموردين صغيرة) كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.⁷⁰

5- معدل دوران الأصول الثابتة:

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وتعتبر هذه النسبة ذات دلالات جيدة خاصة إذا ما طبقت على المؤسسات الكبيرة التي تشكل أصولها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي الاستثمارات الكلية لديها.⁷¹

5- معدل دوران مجموع الأصول:⁷²

وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال الأصول لتحقيق هدفها في المبيعات وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثالثاً: نسب الربحية والمردودية.

نسب الربحية:

الربحية تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة. ولعل أهم هذه النسب ما يلي:

1- نسب ربحية المبيعات: توجد العديد من النسب التي تقيس ربحية المبيعات أهمها:⁷³

$$\text{نسبة الفائض الخام للاستغلال} = \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

⁷⁰ نفس المرجع السابق، ص 50.

⁷¹ اللّحام محمود عزت وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 218.

⁷² نفس المرجع السابق، ص 219.

⁷³ Christophe Thibierge, *Analyse Financière*, Vuibert, 2^e édition, Paris, France, 2007, P 67.

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{نسبة القيمة المضافة}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{نسبة النتيجة الصافية}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

2- معدل العائد على حقوق الملكية:

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

وتوضح هذه النسبة ربحية حقوق الملكية، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابيا وتهم هذه النسبة مالكي المؤسسة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، ومن الطبيعي أن يكون معدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد حقوق الملكية يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون.⁷⁴

3- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات (حافة مجمل الربح):

وهذه النسبة تستخدم لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة عناصر المبيعات حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين المبيعات الصافية وبين تكلفة المبيعات ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من إجراء المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب المؤسسة للسنوات السابقة.⁷⁵ ويمكن احتساب نسبة مجمل الربح كما يلي:

$$\frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{المبيعات الصافية}} = \text{نسبة مجمل الربح}$$

⁷⁴ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص:

63- 64.

⁷⁵ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 219.

ومجمل الربح = المبيعات الصافية - تكلفة المبيعات.

4- معدل العائد على الأصول:⁷⁶

ونسبة العائد على الأصول تعني صافي الربح إلى مجموع الأصول الظاهرة في الميزانية، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسب المردودية:

1- المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة⁷⁷ وتدخّل في مكوناتها كافة العناصر العادية والتدفقات المالية، أي كل المنتجات والأعباء التي تولد النتيجة الصافية للأنشطة العادية، وتقيس المردودية المالية مساهمة كل وحدة نقدية من رؤوس الأموال الخاصة في توليد نتيجة صافية للأنشطة العادية.

وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2- نسبة المردودية الاقتصادية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للدورة}}{\text{الأصول الإقتصادية}}$$

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضع الجيد للمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فيجب إعادة النظر في طرق التسيير. فهذا يدل إما أن التكاليف مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة النتيجة الصافية أو انخفاض في حجم المبيعات، وإما حجم الأصول لا يتماشى مع وضعية المؤسسة.⁷⁸

⁷⁶ نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 58.

⁷⁷ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 490.

⁷⁸ بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،

2007، ص 74.

رابعاً: نسب الهيكل التمويلي.

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. وتقاس بمجموعة من النسب هي:

1- نسبة القدرة على التفاوض: تحسب كما يلي:⁷⁹

$$\text{نسبة القدرة على التفاوض} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{(\text{خصوم جارية} + \text{خصوم غير جارية})}$$

تعتبر هذه النسبة مهمة لأنها تقيس الاستقلالية والحرية المالية كما تعبر عن القدرة على التفاوض وكلما كانت كبيرة تدعم المؤسسة في الزيادة في الاقتراض.⁸⁰

2- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة.⁸¹

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير جارية}}$$

3- نسبة التمويل الخارجي للأصول: تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير وتحسب وفق العلاقة التالية:⁸²

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{خصوم جارية} + \text{خصوم غير جارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4- نسبة الاستقلالية المالية: تحسب كما يلي:⁸³

⁷⁹ منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، 55.

⁸⁰ Jean Lochard, **Les ratios qui comptent**, 2^e édition, Groupe Eyrolles, Paris, France, 2008, p105.

⁸¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على

شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2009، ص 54.

⁸² المرجع السابق، ص 53.

⁸³ مليكة زغيب، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر،

2011، ص ص: 42-43.

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

تقيس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث أن 20% تمثل الحدود الدنيا و 60% تمثل الحدود القصوى وإذا زادت النسبة عن ذلك يعتبر تبذير للأموال، أما النسبة المقبولة فتتراوح بين 30% و 40%.

خامسا: نسب السوق.

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم للمستثمرين المحتملين في الأسهم لمحلي الأوراق المالية، لبنوك الاستثمار، وحتى المقرضين ومن بين هذه النسب ما يلي:

1- أرباح السهم الواحد:⁸⁴

وهذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستقبليين وبالنسبة للإدارة وتقيس هذه النسبة حصة لكل سهم من الأرباح. وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم العادية الصافية}} = \text{أرباح السهم الواحد}$$

وهذه النسبة يتم مراقبتها بدقة من المستثمرين لأنها تعطي مؤشر عن مدى نجاح المؤسسة.

2- نسبة سعر السهم إلى أرباح السهم:⁸⁵

وتقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعدا لدفعه لكل دينار ربح بالسهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات فإذا كانت نسبة سعر السهم إلى الأرباح بالاسم تساوي إلى 10 ، فإن هذا يعني أن السهم يباع في السوق بعشر أضعاف الأرباح بالسهم، وتدعى هذه النسبة أيضا بالمضاعف ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{متوسط سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم الواحد}} = \text{نسبة سعر السهم إلى أرباح السهم}$$

ويتم مقارنة هذه النسبة بالمعيار الصناعي.

⁸⁴ مؤيد عبد الرحمن الدوري وحسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص: 131 - 132.

⁸⁵ نفس المرجع السابق، ص 133.

3- نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم:⁸⁶

تكتسب هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية، أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم} = \frac{\text{(القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة - القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة + حصة السهم من الأرباح الموزعة)}}{\text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}}$$

4- عائد التوزيع أو العائد الفعلي للسهم أو بيع السهم:⁸⁷

تحسب كما يلي:

$$\text{عائد التوزيع} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{القيمة السوقية للسهم}}$$

وتقيس هذه النسبة مقدار الأرباح التي يقبضها المساهم العادي مقابل استثماره في أسهم المؤسسة المعنية.

5- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:⁸⁸

تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{مجموع حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يكون مؤشراً على استعداد المستثمرين على دفع قيمة أكبر من القيمة الدفترية.

⁸⁶ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص: 75.

⁸⁷ فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 147.

⁸⁸ نفس المرجع السابق، ص 147.

المطلب الثالث: جدول التمويل.

يعتبر جدول التمويل الوثيقة التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة من دورة مالية إلى أخرى، كما أنه يعطي لمحة عن تغيرات رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات.

أولاً: تعريف جدول التمويل.

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.⁸⁹

ثانياً: أهمية جدول التمويل.

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب:⁹⁰

- إبراز التغيرات التي لا تستطيع الميزانيات المالية إظهارها؛
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

ثالثاً: إعداد وتحليل جدول التمويل.

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات قصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

⁸⁹ COLASSE BERNARD, *Gestion financière de l'entreprise*, 3^e édition, P.u.F, 1993, p 63.

⁹⁰ مبارك لسوس، *التسيير المالي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وموارد خارج الاستغلال والخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.⁹¹

الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية؛

- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من جدول التمويل يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\Delta R_D - \Delta R_S = \Delta FR_{ng}$$

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم 15: الجزء الأول من جدول التمويل.

المبالغ	الموارد المستقرة	المبالغ	الاستخدامات المستقرة
	القدرة على التمويل الذاتي للدورة التنازل عن الاستثمارات الزيادة في رؤوس الأموال الحصول على قروض جديدة		حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال
	التغير في الموارد المستقرة (+)		التغير في الاستخدامات المستقرة (-)
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 111.

⁹¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

حيث القدرة على التمويل الذاتي تحسب وفق طريقتين (من جدول حساب النتائج):

الطريقة الأولى (طريقة الطرح): يتم حساب قدرة التمويل الذاتي هنا إنطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال.

الجدول رقم 16: يوضح كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح).

العلاقة	
الفائض الإجمالي للاستغلال	
النواتج العملياتية الأخرى	+
الأعباء العملياتية الأخرى	-
النواتج المالية	+
الأعباء المالية	-
النواتج غير العادية	+
الأعباء غير العادية	-
الضريبة على الأرباح	-
قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

Source : Chantal Buissart M. Benkaci **Analyse financière**, édition BERTI, Alger, Algérie, 2011, p 47.

الطريقة الثانية: (طريقة الجمع) وفقا لهذه الطريقة تحسب قدرة التمويل الذاتي بالاعتماد على النتيجة الصافية.

الجدول رقم 17: يوضح كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع).

العلاقة	
النتيجة الصافية	
المؤونات و مخصصات الاهتلاكات	+
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	-
نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	+
نواقص فوائض القيم عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	-
قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

Source: Chantal Buissart M. Benkaci, OP, Cit, p 48.

تحليل الجزء الأول من جدول التمويل:⁹²

إن إجراء عملية تحليل الجزء الأول من جدول التمويل يركز أساساً على التغيرات التي تطرأ على رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتعاقبة التي تم إعدادها في نهاية الدورة.

تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي الموجب:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل لميزانية السنة N قد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع الميزانية $(N-1)$ ، وهذا راجع إلى ارتفاع موارد المؤسسة، وهذه الزيادة تتمثل في:

- ارتفاع في القدرة على التمويل الذاتي: حيث تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية.

- التنازل عن الأصول الثابتة: في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها لتقليل من الاحتياجات والرفع من الموارد، وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبياً وبناء على معطيات السوق.

- الرفع من الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة، وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل المستثمرين، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصاً إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تتضمن العملية إعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- الارتفاع في رأس المال العامل الصافي الإجمالي السالب:

وهي تعكس الحالة السابقة، أي أن رأس المال العامل للسنة $(N-1)$ أكبر منه بالنسبة للسنة N وهذا الانخفاض في رأس المال العامل الصافي راجع إلى:

- حيازة الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية حيث تحسب بقيمة إجمالية.

- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية: تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة المالية الجارية.

- المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة.

⁹² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111-112.

- الانخفاض في الأموال الخاصة: وهي عملية معاكسة لعملية الرفع من الأموال الخاصة، وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.

- تسديد الديون: تتمثل في اهتلاك القرض (عدا الاعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الجارية.

الجزء الثاني من جدول التمويل:⁹³

محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل:

- التغير في عناصر الاستغلال:

ويقصد بها الاحتياجات المالية في دورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع التي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد.

- التغير في استخدامات الاستغلال: يتمثل في التغير في المخزونات وقيد التنفيذ، وحقوق الاستغلال حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.
- التغير في موارد الاستغلال: يتمثل في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقه به.

يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

- التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتتضمن العناصر التالية:

- التغير في استخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.
- التغير في الموارد خارج الاستغلال: هي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كالتالي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

- التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، ويتشكل أساسا من عنصرين:

- التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية التي جلبت خلال الدورة.

⁹³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113-115.

● التغيير في استخدامات الخزينة: وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

بالنسبة لتغيرات الخزينة يمكن أن تكون موجبة، وهذا عندما يكون التغيير في رأس المال العامل أكبر من التغيير في الاحتياج في رأس المال العامل، وتكون سالبة إذا كان العكس.

ويمكن حساب التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية حسب العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta T_{ng} = \Delta FR_{ng}$$

والجدول التالي يوضح الجزء الثاني من جدول التمويل:

الجدول رقم 18: يوضح الجزء الثاني من جدول التمويل.

ΔFR_{ng} التغيرات في رأس المال العامل الصافي الاجمالي			
الرصيد (1) - (2) = (3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغيير في عناصر الاستغلال: التغيير في أصول الاستغلال التغيير في ديون الاستغلال
			$\Delta BFR_{ex} A$
			التغيير في العناصر خارج الاستغلال التغيير في المدينون الآخرون التغيير في الدائنون الآخرون
			$\Delta BFR_{hex} B$
			$(A+B=C) \Delta BFR$
			تغيرات الخزينة التغيير في المتاحات التغيير في ديون الخزينة
			ΔTD
			$\Delta FR_{ng} C + D$

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الأولى، المرجع سبق ذكره، ص 131.

المطلب الرابع: تحليل جدول تدفقات الخزينة.

توجد العديد من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين، ومن بين هذه المؤشرات والنسب ما يلي:

أولاً: التدفق النقدي المتاح FCF.

تعريفه: التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة⁹⁴. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{التدفق النقدي المتاح} = \text{صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية} - \text{صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار.}$$

يستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق النقدي المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى.⁹⁵

ثانياً: مقاييس جودة السيولة.

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي:⁹⁶

1- نسبة تغطية النقدية: تحدد بالعلاقة التالية:

⁹⁴ سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 - دراسة تطبيقية على المصارف

الوطنية العاملة في فلسطين-، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص 57.

⁹⁵ نفس المرجع السابق، ص 58.

⁹⁶ عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 106.

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية ، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

2- نسبة التدفقات النقدية الضرورية: وتقاس هذه النسبة انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء و مدفوعات التأجير}}$$

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

3- نسبة الفائدة المدفوعة: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتدل هذه النسبة على تسديد الفوائد اعتماداً على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل في ندرة السيولة.

ثالثاً: مقاييس جودة الربحية:

تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم أرباح المؤسسة:

1- نسبة كفاية التدفق النقدية التشغيلي: وتحدد بالعلاقة التالية:⁹⁷

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

⁹⁷ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRS ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 189.

2- نسبة النقدية من النشاط التشغيلي: وتحدد بالعلاقة التالية:⁹⁸

$$\text{نسبة النقدية من النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضريبة}}$$

3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات: وتحدد بالعلاقة التالية:⁹⁹

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

4- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحدد بالعلاقة التالية:¹⁰⁰

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

ثالثاً: مؤشرات تقييم السياسات المالية للمؤسسة.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1- نسبة التوزيعات النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية:¹⁰¹

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة

⁹⁸ نفس المرجع السابق، ص 190.

⁹⁹ بن خليفة حمزة، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 73.

¹⁰⁰ نفس المرجع السابق، 73.

¹⁰¹ Gibson.CH. Financial Reporting and Analysis, New York: Thomson, South- Western. 2001. P 367.

المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد و الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}} = \text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في القروض المالية.¹⁰²

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات}} = \text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حياة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فعتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم.¹⁰³

خامسا: العلاقات المالية للتوازن من خلال التغير في الخزينة.

يتشكل هذا الجدول (جدول تدفقات الخزينة) كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض:¹⁰⁴

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A .

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B .

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C .

- التغير في الخزينة C: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D = A - B + C$

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: " $A-B+C = 0$ " .

¹⁰² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 165.

¹⁰³ نفس المرجع السابق، ص 165.

¹⁰⁴ المعيار المحاسبي الدولي السابع، (المتضمن جدول تدفقات الخزينة).

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

- إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- إذا كان $A-B = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيداً في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفاً بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فيإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

- إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فإن أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد "A-B" سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من اجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة.¹⁰⁵

من خلال عرضنا لأدوات التحليل المالي لاحظنا أن كل مؤشر للتحليل لديه قائمة مالية خاصة به، كتحليل التدفقات النقدية بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، هذه القائمة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي أضفت على عملية التحليل المالي وتقييم الوضعية المالية للمؤسسات.

¹⁰⁵ المعيار المحاسبي الدولي، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية كان له تأثير كبير على العديد من الميادين من بينها التغيرات التي جاء بها على القوائم المالية ونوعية المعلومة المالية التي أصبحت تقدم للمحلل المالي بيانات ومعلومات كافية وذات جودة للقيام بعملية التحليل المالي بشكل أفضل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الآثار العامة للنظام المحاسبي المالي على التحليل المالي.

للنظام المحاسبي المالي تأثيرات عديدة على التحليل المالي أهمها:¹⁰⁶

- القوائم المالية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي تسهل بصفة عامة العمل التحضيري للمحلل المالي؛
- العديد من المعالجات التي كانت ضرورية سابقا لإجراء التحليل الجاد، أصبحت مدججة تلقائيا في الجداول المالية هذا بالرغم من صعوبات التفسير التي تستند إلى مختلف الخيارات الموضوعية تحت تصرف المحلل المالي والتي تصعب أحيانا المقارنات في حالة تعدد الخيارات.

الوضعية المالية وقيمة المؤسسة من خلال النظام المحاسبي المالي:

للنظام المحاسبي المالي أثر مباشر على أسلوب تقييم المؤسسة:

- التقييم عن طريق الأموال الخاصة:

يتأثر أعلى الميزانية بشكل كبير من خلال النظام المحاسبي المالي، فالأموال الخاصة تتأثر بالآثار الواقعة على كل من التثبيات والديون المالية، فهناك عمليات كانت تسجل كمصاريف أصبحت تسجل كتثبيات في النظام المحاسبي المالي كما اعتمد النظام المحاسبي المالي التسجيل المحاسبي للقيم الزائدة المحتملة التي لم تكن تأخذ في الاعتبار، وعليه هذه التسجيلات تمثل زيادة في الأموال الخاصة.

آثار التقييم الجديد:

الأموال الخاصة التي تعتبر محصلة التثبيات والاستدانة تتأثر بتغير هذه الأخيرة ومنه تتغير قيمة المؤسسة. باعتبار أن تقييم التثبيات يكون بالقيمة العادلة مع إدراج القيم الزائدة المؤجلة، فإن تقييم الأموال الخاصة في ظل النظام المحاسبي المالي تقترب من تقييم الأصول بطريقة الأصول الصافية المعدلة التي تحسب بالمعايير القديمة.

¹⁰⁶ Michel Darbelet, **Impact des norms IFRS sur l'analyse et interprétation des documents financier**, www.enset.media.ac.ma/cpa/fix/jeG1-impact20%IFRS.pdf. 20 Mai 2015, à 15h30 .

نسبة المديونية تتأثر بدورها وكذلك نسب المردودية تتأثر بفعل التغيرات التي حدثت في طرق التقييم السابقة.

- التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المحينة:

قيمة المؤسسة تساوي القيمة الحالية لتدفقات الخزينة المستقبلية بالاعتماد على التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، مضافا إليه القيمة الحالية المتبقية للأصول.

للنظام المحاسبي المالي أثر مباشر على كيفية حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، إذ نتحصل عليه بترجيح تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون بالنسبة التي تمثلها من مجموع التمويل (الأموال الخاصة + الديون).

ونظرا لكون كل من الأموال الخاصة والديون تأثرت بالارتفاع نتيجة تقييمها بالنظام المحاسبي المالي، فإن معاملات الترحيح ستتغير بدورها مما سيؤثر بالنتيجة على التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

وحيث أن تكلفة الديون تتغير بفعل العناصر المسجلة الجديدة، فإن معدل الفائدة الحقيقي يختلف عن معدل الفائدة الظاهر المحسوب انطلاقا من الأعباء المالية المحاسبية.

وتكلفة الأموال الخاصة المحسوبة حسب نموذج تقييم الأصول المالية يمكن أن يتأثر بفعل المعلومات الإضافية المقدمة للسوق المالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: أثر التغير في الحسابات على التحليل المالي.

إن التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص قائمة الحسابات و طرق تصنيفها كان له أثر كبير على التحليل المالي كما يلي:¹⁰⁷

أولا: بالنسبة لحسابات الميزانية.

رؤوس الأموال: استعمل المخطط المحاسبي الوطني مصطلح الأموال الخاصة، بينما استعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح رأس المال ما يعني أن هذا الصنف في ظل النظام المحاسبي المالي يحتوي على عناصر أخرى للحساب مثل (الحساب 13)، الديون المالية و الديون لأكثر من سنة (حساب 16، حساب 17) التي كانت تظهر في الصنف الخامس (الصنف 5) من المخطط المحاسبي الوطني. و هذا ما سيعفي المحلل المالي من إجراء عمليات المعالجة الأولية، التي كان يجريها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية.

¹⁰⁷ تودرت أكلي، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص: 121-123.

التبittات: يمكن تسجيل عدة تغيرات تتلخص فيما يلي: كل الحقوق التي تتجاوز السنة تعتبر ضمن هذا الصنف. الاعتراف المحاسبي بالتبittات في شكل امتياز سيؤثر على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات، إمكانية تسجيل القروض الايجارية التمويلية ضمن حسابات التبittات، استبدال مفهوم جدول الاهتلاك بمخطط الاهتلاك القابل للمراجعة، القيمة المحاسبية الصافية تحدد بالقيمة العادلة و القيمة القابلة للتحقيق، لا وجود للمصاريف الإعدادية ضمن هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف للدورة، لا يتم توزيع مصاريف البحث و التطوير إلا إذا ثبت أنها تتعلق بنشاط الدورات القادمة و إمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية، من خلال هذه التغيرات يتضح لنا أن تقييم التبittات أكثر واقعية، و هذا ما يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصل، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي بصفة نهائية.

المخزونات و قيد التنفيذ: يتم تقييم عناصر هذا الصنف بالتكلفة العادية أو المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية، والتكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، و تدني القيمة يحسب بالطريقة العادلة. أي أن التقييم أصبح أكثر واقعية مما يسهل عملية التحليل المالي.

حسابات الغير والحسابات المالية: هذان الصنفان يستقبلان العناصر الأقل من سنة، ولم يعودا يصنفان حسب هيكله المخطط المحاسبي الوطني، فالديون القصيرة و الحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع أما الحسابات المالية و حسابات الخزينة الموجبة و السالبة تظهر في الصنف الخامس، وهذا لا يستدعي القيام بإعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان عليه الحال في السابق.

ثانيا: بالنسبة لحسابات التسيير.

الأعباء والايادات: حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة و الضرائب المؤجلة الناتجة عن التباين بين النتيجة المحاسبية و الجبائية، عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، كما أن النظام المحاسبي المالي ينص على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة إجباريا مع إمكانية تقديمه اختياريا حسب الوظيفة.

كما تم إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية و ذلك باستعمال الحسابات 65-75، هذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الاستعانة بمعلومات من الملاحق والجدول الأخرى عند تقييمه لأداء المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي. كما أفرد العمليات غير العادية المرتبطة بظروف استثنائية لحسابات 67-77 التي لا تدخل في النتيجة العملياتية و المستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح المؤسسات.

المطلب الثالث: أثر التغيير في القوائم المالية على التحليل المالي.

إن الفرق الموجود بين القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني له تأثير على التحليل المالي وذلك تبعا للقوائم المالية الموجودة كما يلي:

أولا: التغييرات الواردة في الميزانية.¹⁰⁸

في المخطط المحاسبي الوطني هو في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاقية أما في النظام المحاسبي المالي التصنيف هو حسب الدوري وغير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في أجل يتجاوز 12 شهرا، بينما الأصول الدورية هي التي يتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال.

وكذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي يتم إستحقاقها في أجل يتجاوز 12 شهرا، أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إستحقاقها خلال الـ 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال.

ففي المخطط المحاسبي الوطني يظهر في الميزانية هي أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلى الحسابات الرئيسية، بينما في النظام المحاسبي المالي ستجد المؤسسة نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.

المخطط المحاسبي الوطني يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه بينما النظام

المحاسبي المالي يتميز بالديناميكية، بحيث يمكن تكيف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها إلى المعلومات.

في النظام المحاسبي المالي تم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني.

¹⁰⁸ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008، ص: 216-217.

في النظام المحاسبي المالي تقييم الأصول هو تقييم اقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذا القيمة العادلة، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني فيعتمد عند تقييم الأصول على التكلفة التاريخية.

المصاريف الإعدادية لا تظهر في النظام المحاسبي المالي لأنها إما تعتبر جزء من تكلفة الاستثمار (تدخل في تكلفة الاستثمار وتحتك معه) أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية).

في الخزينة حسب المخطط المحاسبي الوطني تدخل العناصر السائلة فقط بينما حسب النظام المحاسبي فتظهر العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا، القيم المنقولة للتوظيف... الخ).

في النظام المحاسبي المالي يظهر ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة من اهتلاك وغيره. أي يسقط مبدأ الملكية القانوني، ما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الاقتصادية للأصل (مثل استثمارات محصل عليها بقرض ايجاري، فحسب المخطط المحاسبي الوطنيلا يظهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل يظهر إلا الدفعة الايجارية التي تظهر في نفقات إيجار (حساب 621) بينما حسب المخطط المحاسبي الوطني يعتبرونه عملية استثمارية، وبالتالي لا بد أن يظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية) وفي مقابل ذلك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض الايجاري في الديون طويلة أو قصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.

في الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني لم تأخذ بعين الاعتبار محاسبة المجموعات، لا يجد معيار يعتمد عليه بل يعتمد على معايير عامة (يأخذ بما هو معمول به دوليا - اختيارات، بينما القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي فالعناصر المتعلقة بالمجموعات ظاهرة فيها، تعتمد على معايير واضحة.

ثانيا: التغيرات الواردة في حسابات النتائج.¹⁰⁹

تعد قائمة حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين:

المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني) مع اختلاف في مستويات المعالجة.

¹⁰⁹ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 199.

و المنظور حسب الوظيفة معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية ويعتبر هذا المنظور (أي حسب الوظيفة اختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في المخطط المحاسبي الوطني.

من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو أكثر تفصيلا من ما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح لا المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك كما كان معمول به في المخطط المحاسبي الوطني.

بحسب نتيجة العمليات تختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني لأنها لا تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية لأن النتيجة المالية أصبحت مهمة لتطور الأسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسؤول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية بشكل مستقل مهم جدا (الإيرادات مالية - المصاريف مالية = النتيجة مالية).

نتيجة العمليات العادلة حسب النظام المحاسبي المالي هي نفسها نتيجة الاستغلال (ح/ 83) في المخطط المحاسبي الوطني في المنطق العام وتساوي إلى: (نتيجة العمليات + النتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني والسوق المالي.

حسب النظام المحاسبي المالي يعتمد نتيجة حسب السهم: (نتيجة العمليات العادلة ÷ عدد الأسهم العادلة) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعد على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي واتخاذ القرار.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة.

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و معادلاتها و معلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.

هذا الجدول لم يكن في السابق، و عليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات و حسابات النتائج المتتالية و مختلف الملاحق، لكن مع النظام المحاسبي المالي أصبح في غنى عن إعدادة.¹¹⁰

¹¹⁰ تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

رابعاً: جدول تغيرات الأموال الخاصة.

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، و بواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال و التغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقمة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولاً رئيسياً يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسياً في التحليل المالي.¹¹¹

خامساً: الملاحق.¹¹²

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحساب النتائج و جدول تغيرات الأموال الخاصة و جدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملحق هي:

- شرح الطريقة المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات؛

- عرض المعلومات المكتملة المطلوبة قانوناً؛

- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة و أداءاتها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

¹¹¹ نفس المرجع السابق، 126.

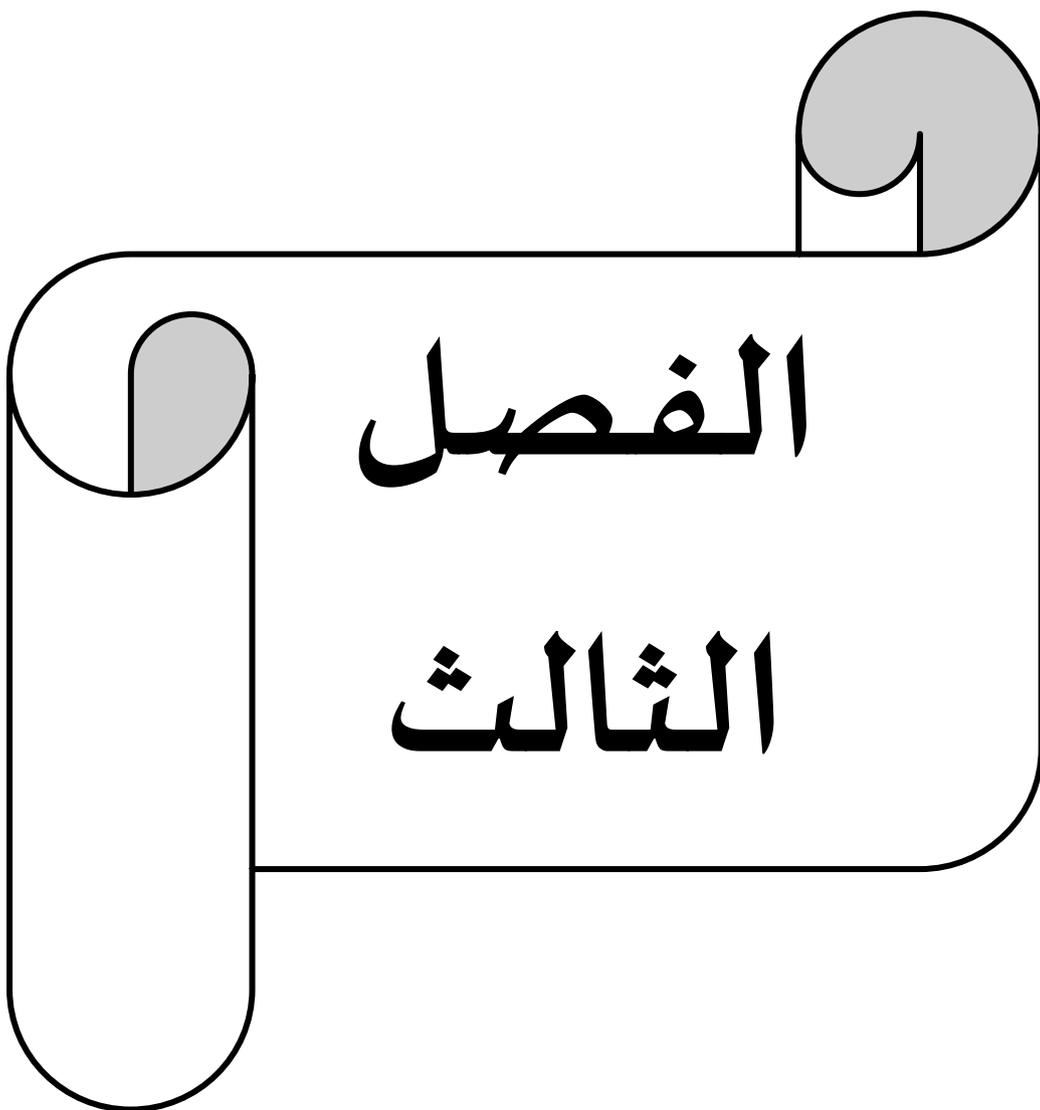
¹¹² P.Amadieuet V.Bessière, *Analyse de l'information financière*, Economica, 2007, page 57.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، الشيء الذي يتطلب استخدام أدوات مالية جديدة للتحليل كإعداد القائمة المالية المناسبة.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة للوصول إلى العديد من الأهداف ، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها، وللوصول إلى هذه الأهداف يتبع المحلل المالي مجموعة من الخطوات تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي للتحليل المالي. وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساساً من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق.

كما حاولنا في هذا الفصل دراسة انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال التغيرات الواردة في الحسابات والقوائم المالية حيث أصبح سهلاً مقارنة بما كان عليه من قبل، وهذا ما سنحاول إثباته تطبيقياً من خلال الفصل الموالي.



الفصل

الثالث

تمهيد:

إن الجانب النظري الذي تم التعرض إليه سابقا في الفصلين الأول والثاني لا بد من إعطائه بعد آخر من خلال الدراسة التطبيقية وللوصول إلى ذلك فقد وقع إختيارنا على المركب السياحي حمام الشلالة باعتباره مؤسسة خدمية، حيث سنسعى من خلاله إلى دراسة واقع وأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي والإجابة على الإشكالية المطروحة. هذا من خلال الإعتماد على الوثائق الرسمية للمؤسسة والمتمثلة أساسا في القوائم المالية منها المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي (لسنة 2010)، والأخرى المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (لسنوات 2012 - 2013 - 2014)، وعليه تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة (المركب السياحي حمام الشلالة).

المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية للمركب السياحي.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المركب السياحي.

أنشأ المركب السياحي حمام الشلالة سنة 1976م، وقد افتتح في جويلية 1976م، حيث استغرقت مدة إنجازها 8 سنوات من 1969 إلى 1976م، من طرف مهندسين معماريين فرنسيين ويتميز المركب ببناء عصري، وهو عبارة عن مجموعة مشكلة من فندق مكون من 61 غرفة في 9 شقق، 112 ملحق (بناغل)، بالإضافة إلى الجناح المعدني أو الجناح الصحي.

يقع على مستوى بلدية حمام الدباغ والتي تبعد ب 20 كلم عن ولاية قالملة، وعلى ارتفاع 320م عن سطح البحر كما أن المركب يقع وسط مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، في مناخ هادئ وجاف في درجة حرارة 33° صيفا وأكبر من 10° شتاء، وهذا ما جعل منه صحي خاصة لمرضى الحساسية والأمراض المزمنة الأخرى.

وتشرف على تسيير المركب حمام الشلالة إضافة إلى فندق مرمورة (قالملة)، فندق سيبوس الدولي (عنابة)، فندق الشرق وسط مدينة (عنابة)، وفندق المنتزه (عنابة) مؤسسة التسيير السياحي بعنابة E. G. T. A. ويصف المركب بثلاث نجوم، وذلك للخدمات المقدمة، كما أنه يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 21 هكتار، وبمساحة مبنية ب 1 هكتار.

المطلب الثاني: الهيكل الإداري والتنظيمي للمركب السياحي.

أولاً: الهيكل الإداري التنظيمي للمركب.

يتكون الهيكل الإداري للتنظيم الفندقي للمركب من إدارة عامة للفندق يتبعها مجموعة من الأقسام، وينقسم إلى قسمين:

الأقسام الإدارية: وتتكون من:

المدير العام: ويعاونه نائب المدير العام للشؤون المالية أو الإدارية والقانونية ونائب مدير عام للشؤون التجارية و الفندقية.

الشؤون المالية: وتشمل أقسام الحسابات و المراجعة والخزينة حيث يتم تسجيل العمليات الحسابية الخاصة بالفندق وإعداد القوائم والتقارير المالية الختامية.

إدارة شؤون العاملين: تتولى كافة الأعمال المتعلقة بشؤون العاملين، وملفات الخدمة والتعيين و التدريب.

إدارة الشؤون القانونية: وتتولى كافة النواحي القانونية التي تنشأ نتيجة تعامل الفندق مع الغير.

القطاع التجاري: ويشمل إدارة المشروبات والتسويق والمخازن.

الأقسام التشغيلية للفندق: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم الإقامة بالغرف وتشمل أقسام الاستعلامات والحراسة والاستقبال ووحدة الإشراف الداخلي وقسم الفواتير.

القسم الثاني: قسم الأغذية والمشروبات، وتشمل المطعم والمخازن والمطبخ، وقسم الاستلام.
القسم الثالث: أقسام فنية عامة، تشمل أقسام البياضات والمغسلة والصيانة.
ثانيا: الهيكل التنظيمي.

وينقسم المخطط إلى قسمين أساسيين: الأقسام التشغيلية، الأقسام الإدارية.
الأقسام التشغيلية:

قسم الإيواء: ويضم ما يلي:

الحجز والاستقبال، الاستعلامات، شؤون الغرف، النظافة والتهيئة.

قسم الخدمات: ويضم ما يلي:

المطعم، المطبخ، قاعة النزلاء، المقهى، الصالات، مخازن الأطعمة والمشروبات، النظافة.

مصلحة الحمامات: وتضم ما يلي:

قاعة العيادة، قاعة التدليك، قاعة التدليك الوظيفية، قاعة الاستحمام.

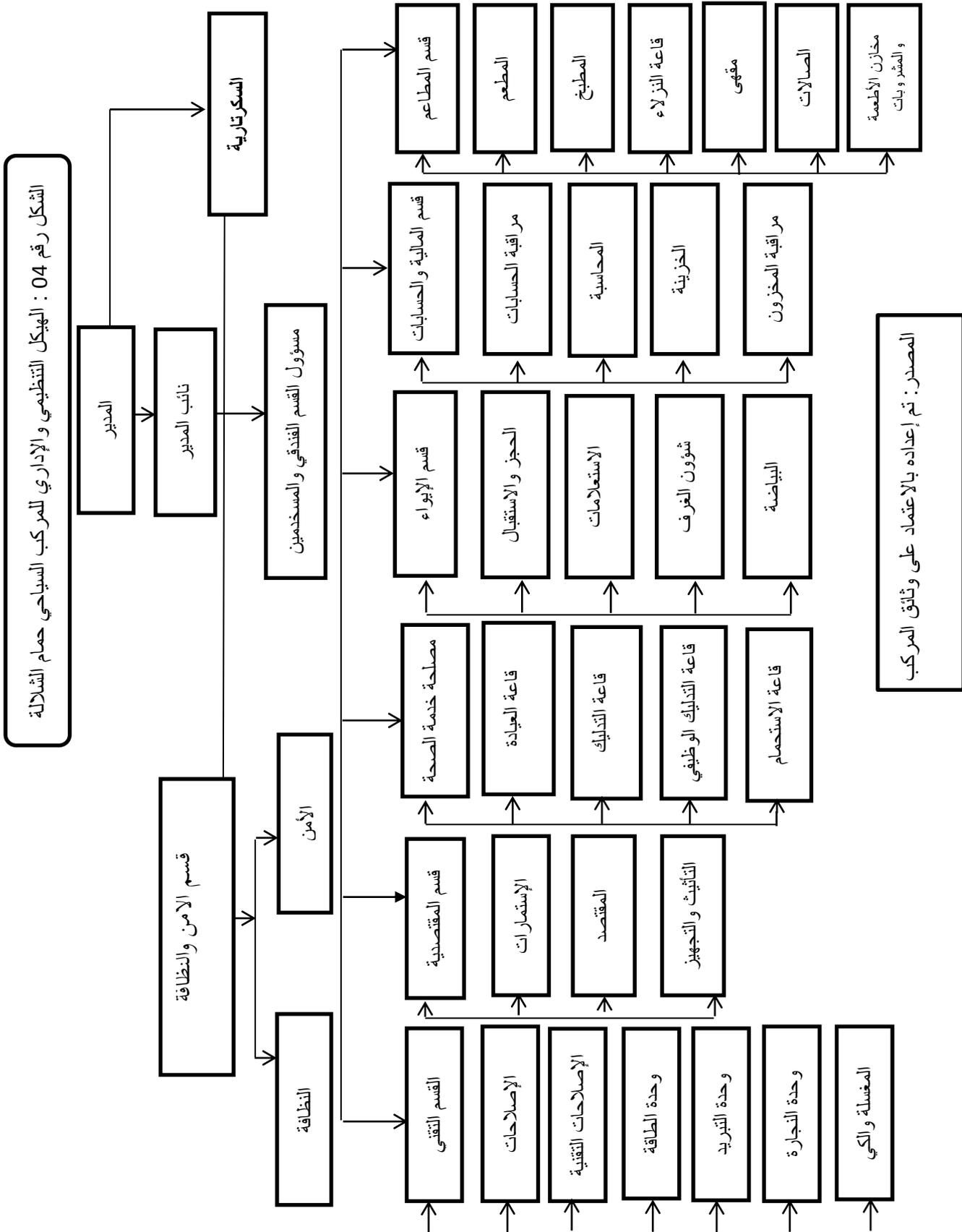
القسم التقني: ويضم ما يلي:

الصيانة والإصلاح، الإصلاحات التقنية، وحدات الطاقة، وحدات التبريد، وحدات التجارة، وحدات الأمن والنظافة، مغسلة والكوي.

الأقسام الإدارية:

مكتب المدير، مكتب نائب المدير، قسم المالية والمحاسبة، قسم المقتصدية، مسؤول القسم الفندقية والمستخدمين.

وفيما يلي نوضح الهيكل التنظيمي للمركب السياحي:



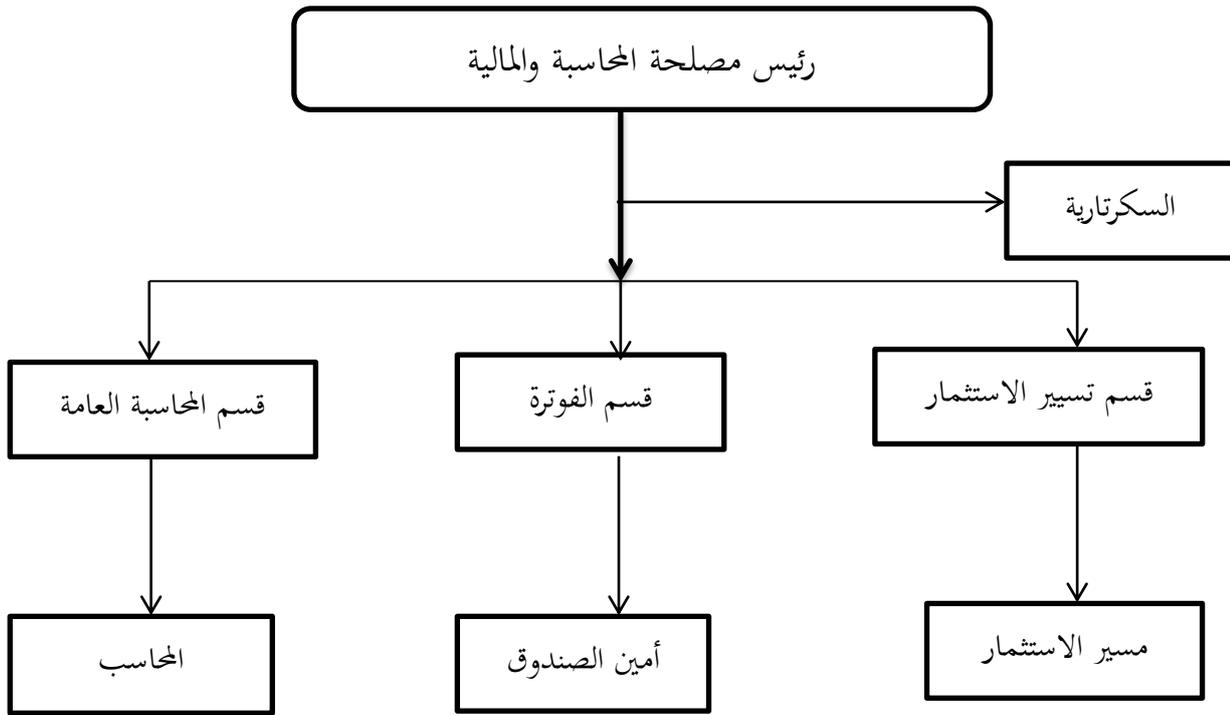
المطلب الثالث: مصلحة المحاسبة والمالية.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة المالية.

تعتبر مديرية المحاسبة والمالية من أهم مديريات المركب السياحي، حيث تنفرع إلى ثلاث أقسام:

- قسم المحاسبة العامة: وتضم المحاسب والأعوان المساعدين، تقوم بإعداد وسائل المراقبة كالميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج،... الخ.
- قسم الفوترة والتحصيل: تتكون من أمين الصندوق الرئيسي ومساعديه، يقوم بجميع عمليات الخزينة من تحصيل وتسديد.
- قسم تسيير الاستثمار: يهتم بتجديد استثمارات المركب السياحي وتحديثها وتسجيل العمليات والمعالجة المحاسبية لها.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية.



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على وثائق المركب.

2- أهداف مديرية المحاسبة و المالية:

- لمديرية المحاسبة والمالية أهداف تسعى إلى تحقيقها في المدى القصير والطويل أهمها:
- توفير المعلومات وتطبيق القرارات خاصة في مجال توزيع النتيجة؛
- تحديد نتيجة المؤسسة؛
- تبيان الوضع المالي للمؤسسة الذي يسمح بمعرفة المركز المالي لها؛
- قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمركب خلال فترة معينة.

المطلب الرابع: الخدمات المقدمة في المركب السياحي حمام الشلالة.

تتمثل طبيعة الخدمات السياحية المقدمة من طرف المركب السياحي حمام الشلالة فيما يلي:

- الإقامة (الإيواء): وتعتبر الخدمة الأكثر أهمية في المركب لذلك يعتبر من أهم متطلبات السائح منذ وقت وصوله إلى حين مغادرته، ويتكون قسم الإيواء للمركب من جزئين: غرف وبناعل، حيث يحتوي على 61 غرفة و5 شقق فاخرة إضافة إلى 112 ملحق.

- الإطعام: مطعم المركب يتمركز في الطابق الأول يطل على منظر رائع للطبيعة الموجودة على جانب المركب السياحي، له ديكور جذاب وعصري، يقدم أطباق تقليدية وعصرية منها وجبات دولية.

- الخدمات الصحية: تعتبر الخدمات الصحية من أبرز الخدمات التي يقدمها المركب وذلك راجع إلى طبيعة المياه الموجودة به والتي تعتبر صحية 100% وذلك لتمتعها الطبيعي ببيكاربونات صودية وأيضا مما يميز هذه الخدمات ويجعلها ذات أهمية أن أغلب النزلاء أو السياح الوافدين على المركب يأتون من أجل التداوي وخاصة من أجل التداوي وخاصة مرض الجلد، الأذن، الأنف، الحنجرة، المفاصل، داء الأعصاب، أمراض النساء.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمركب السياحي حمام الشلالة.

سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل القوائم المالية المتحصل عليها من المركب السياحي وهي: القوائم المالية لسنة 2010 والتي تم إعدادها وفق المخطط المحاسبي الوطني وبالتوازي مع النظام المحاسبي المالي، والقوائم المالية لسنوات (2012- 2013 - 2014) المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لسنة 2010.

الهدف من هذا المطلب هو معرفة التطور في القوائم المالية الذي صاحب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وما يرافقها من تقنيات التحليل المالي.
أولا: تحليل الميزانية.

عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم 19: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 حسب المخطط المحاسبي الوطني.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة	
القيم الثابتة	276 711 563,85	أموال خاصة	313 489 443,46
القيم الثابتة الأخرى	11 058,00	ديون طويلة الأجل	2 513 252,75
مجموع الأصول الثابتة	276 722 621,85	مجموع الأموال الدائمة	316 002 696,21
قيم الاستغلال (مخزون)	25 778 618,92	الديون قصيرة الأجل	46 833 366,29
قيم قابلة للتحقيق	48 381 361,31		
القيم الجاهزة (نقدية)	11 953 460,42		
مجموع الأصول المتداولة	86 113 440,65	مجموع الديون قصيرة الأجل	46 833 366,29
مجموع الأصول	362 836 062,50	مجموع الخصوم	362 836 062,50

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين رقم: 01.

الجدول رقم 20: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 حسب النظام المحاسبي المالي.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الأصول غير الجارية	276 722 621,85	الأموال الدائمة	338 354 378,33
قيم الاستغلال (المخزونات)	25 789 676,92	الأموال الخاصة	28 611 089,03
قيم قابلة للتحقيق	48 033 425,47	الأصول غير الجارية	309 743 289,30
قيم جاهزة (الخزينة)	11 953 460,42	الخصوم الجارية	24 144 806,33
الأصول الجارية	85 776 562,81		
المجموع	362 499 184,66	المجموع	362 499 184,66

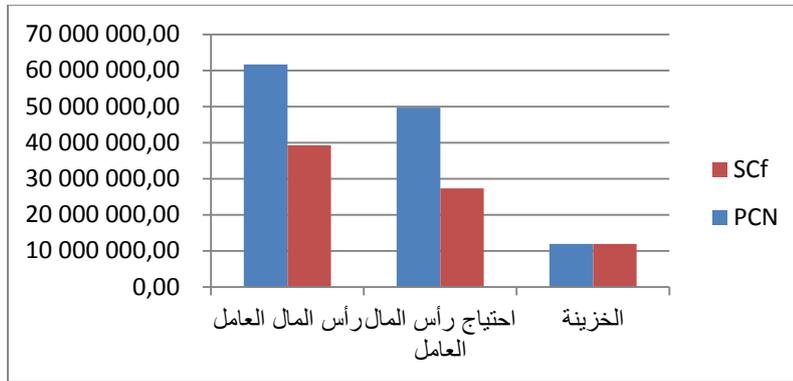
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحق رقم: 03، 04.

1- التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم 21: يوضح مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية لسنة 2010.

2010		العلاقة	البيان
Scf	pcn		
			رأس المال العامل
61 631 756,48	39 280 074,36	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	أعلى الميزانية
61 631 756,48	39 280 074,36	الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	أسفل الميزانية
49 678 296,06	27 326 613,94	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية)	احتياج رأس المال العامل
11 953 460,42	11 953 460,42	القيم الجاهزة - القروض المصرفية	الخبزينة
11 953 460,42	11 953 460,42	رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010.



الشكل رقم 06: يوضح مؤشرات التوازن المالي لسنة 2010 حسب pcn و scf.

التعليق:

- رأس المال العامل: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في الحالتين حيث قدر ب 39280074,36 بالنسبة للميزانية المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني وهذا يعني أن الأموال الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة، أما بالنسبة للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي فقد قدر ب 6631756,48 وهو ما يؤكد أن الأصول غير الجارية ممولة بالأموال الدائمة.

- احتياج رأس المال العامل: حقق المركب السياحي احتياجا موجب في كلتا الحالتين وهذا يعني أن أصولها الجارية غير قادرة على تغطية أصولها الجارية بالنسبة للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة للميزانية المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني فتظهر لنا احتياجا موجب أيضا أي أن هناك عجز في الموارد المرتبطة بدورة الاستغلال وعليه فمن الأفضل أن يقوم المركب بتغيير سياساته.

- الخزينة: نلاحظ أن المركب يتميز بوجود فائض في الخزينة حيث قدرت ب 11953460,42 في كلتا الحالتين ويعود السبب في ذلك إلى عدم الاعتماد على القروض المصرفية وتحقيق رأس مال عامل موجب بقيمة كبيرة.

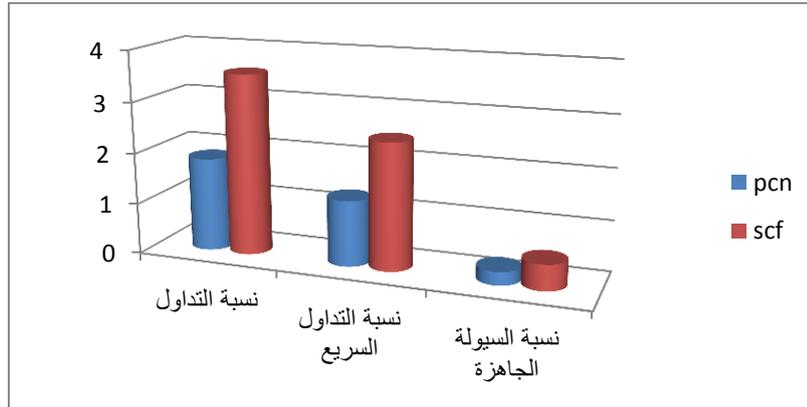
2- التحليل عن طريق النسب المالية:

2-1- نسب السيولة:

الجدول رقم 22: يوضح نسب السيولة لسنة 2010 حسب PCN و SCF.

نسب السيولة لسنة 2010		العلاقة	البيان
SCF	PCN		
3,55	1,84	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	نسبة التداول
2,48	1,29	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	نسبة التداول السريع
0,50	0,26	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لسنة 2010.



الشكل رقم 07: يوضح نسب السيولة لسنة 2010.

التعليق:

- نسبة التداول: قدرت نسبة التداول ب 1,84 بالنسبة للميزانية المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني وب 3,55 بالنسبة للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي وهذا يعني أن المركب قادر على تغطية خصومه الجارية عند تحويل أصوله الجارية إلى سيولة مالية، وعلى المركب أن يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع هذه النسبة في الميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي مقارنة مع نظيرتها المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني.

- نسبة التداول السريع: رغم استبعاد المخزون بقيت نسبة التداول السريع مرتفعة سواء بالنسبة للميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المحاسبي المالي.

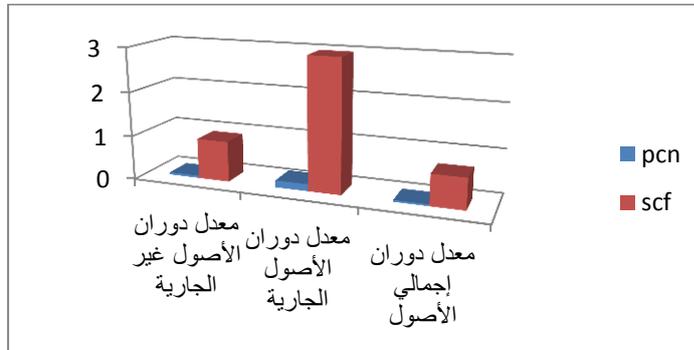
- نسبة السيولة الجاهزة: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المركب السياحي يتمتع بسيولة عالية يستعملها في تغطية احتياجاته المختلفة حيث قدرت ب 0,26 بالنسبة للميزانية المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني وب 0,50 وفقا للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي.

2-2- نسب الدوران (النشاط):

الجدول رقم 23: يوضح نسب الدوران (النشاط) لسنة 2010.

نسب الدوران (النشاط) لسنة 2010			البيان
SCF	PCN	العلاقة	
0,92	0,05	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
2,97	0,16	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
0,70	0,04	رقم الأعمال / مجموع الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملاحق رقم 02، 05، والميزانية المالية المختصرة.



الشكل رقم 08: يوضح نسب الدوران (النشاط) لسنة 2010.

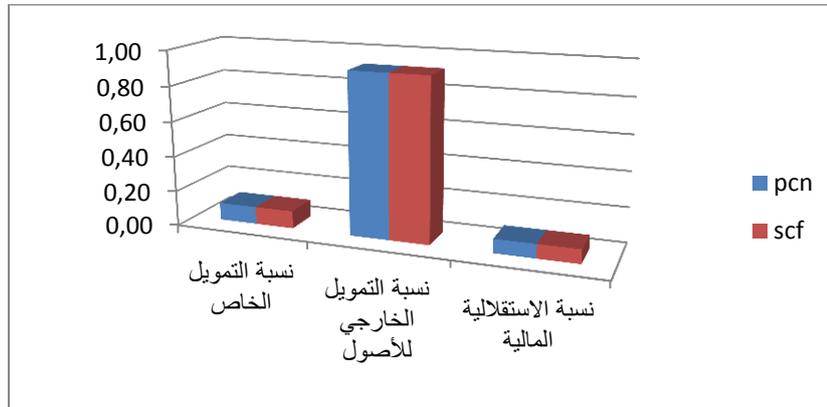
التعليق: يتضح لنا من خلال النتائج المحققة أعلاه أن نسب الدوران مرتفعة حسب النظام المحاسبي المالي مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني وهذا الاختلاف الكبير يعود لرقم الأعمال.

2-3- نسب الهيكل التمويلي:

الجدول رقم 24: يوضح نسب الهيكل التمويلي لسنة 2010.

نسب الهيكل التمويلي لسنة 2010		العلاقة	البيان
SCF	PCN		
0,10	0,10	الأموال الخاصة /الأصول غير الجارية	نسبة التمويل الخاص
0,92	0,92	خصوم جارية + خصوم غير جارية / إجمالي الأصول	نسبة التمويل الخارجي للأصول
0,08	0,08	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010.



الشكل رقم 09 : يوضح نسب الهيكل التمويلي لسنة 2010.

التعليق: يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسب الهيكل التمويلي متساوية في كلتا الحالتين، حيث نلاحظ أنه يعتمد على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الخاص، كما أن نسبة الاستقلالية المالية مثلت ب (0,08) مما يعني أن المركب غير مستقبلي مالياً.

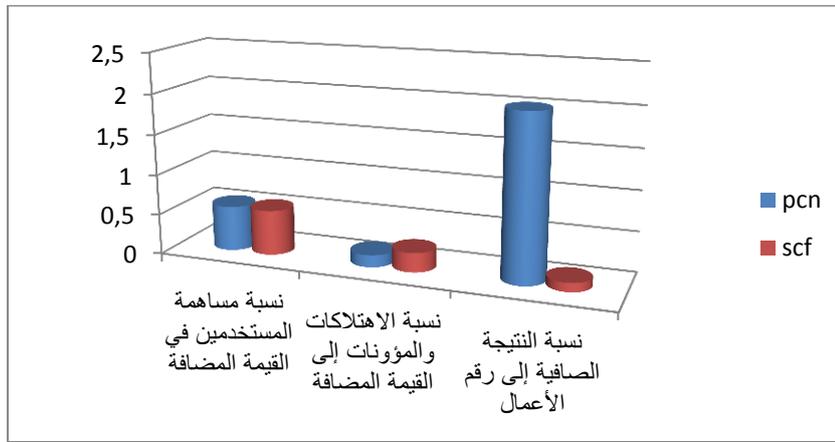
ثانياً: تحليل جدول حسابات النتائج.

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي و الغير عادي، ومن أهم النسب التي المستخدمة في ذلك ما يلي:

الجدول رقم 25: يوضح النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج لسنة 2010.

النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج		العلاقة	البيان
SCF	PCN		
0,56	0,56	مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة	نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة
0,24	0,15	الاهتلاكات والمؤونات / القيمة المضافة	نسبة الاهتلاكات والمؤونات إلى القيمة المضافة
0,11	2,03	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين رقم 02، 05.



الشكل رقم 10: يوضح النسب المستخدمة في تحليل جدول حساب النتائج لسنة 2010.

التعليق:

- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: نلاحظ تساوي النسبة في الحالتين، وهذا لارتباطها بمصاريف المستخدمين (نفس المبلغ) مع تغير طفيف في القيمة المضافة.

- نسبة الاهتلاكات و المؤونات إلى القيمة المضافة: ارتفعت هذه النسبة في حساب النتائج المعد حسب النظام المحاسبي المالي مقارنة مع جدول حساب النتائج المعد وفقا للمخطط الوطني المحاسبي والسبب في ذلك هو الاختلاف الكبير في قيمة الاهتلاكات و المؤونات.

- نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال: قدرت هذه النسبة ب (2,03) بالنسبة لجدول حسابات نتائج المخطط المحاسبي الوطني والتي انخفضت إلى (0,11) في حساب النتائج النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: عرض و تحليل الميزانية لسنوات (2012-2013-2014).

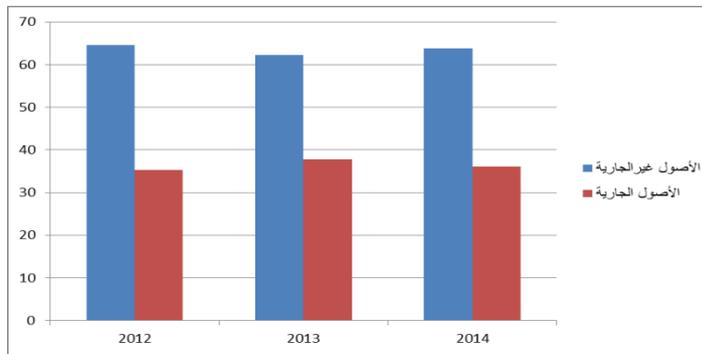
أولاً: التحليل بواسطة النسب المالية لسنوات (2012-2013-2014).

لكي يتسنى لنا دراسة النسب المالية يجب إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2012-2013-2014.

الجدول رقم 26: يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2012-2013-2014 (جانب الأصول).

2014		2013		2012		الأصول
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
63,84	266 064 235,04	62,17	257 492 164,18	64,64	283 403 640,55	الأصول غير الجارية
10,68	44 497 713,14	9,53	39 468 352,61	7,25	31 775 578,06	قيم الاستغلال
17,59	73 298 175,99	21,59	89 419 202,47	12,57	55 096 798,86	قيم قابلة للتحقيق
7,89	32 887 454,96	6,72	27 824 417,48	15,55	68 173 048,81	قيم جاهزة
36,16	150 683 344,09	37,83	156 711 972,56	35,36	155 045 425,73	الأصول الجارية
100,00	416 747 579,13	100,00	414 204 136,74	100,00	438 449 066,28	المجموع

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملاحق رقم: 7، 9، 14.



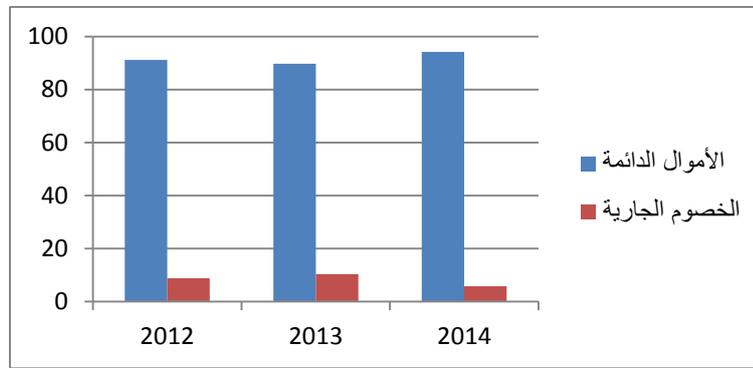
الشكل رقم 11: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2012-2013-2014 (جانب الخصوم).

التعليق: من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن الأصول الجارية تشكل (35,36%) من مجموع الأصول، بينما الأصول غير الجارية مثلت نسبة (64,64%) في سنة 2012، وفي سنة 2013 نسبة الأصول غير الجارية (62,17%) والأصول الجارية نسبة (37,83%) وفي سنة 2014 شكلت الأصول غير الجارية نسبة (63,84%) من مجموع الأصول ونسبة (36,14%) الأصول الجارية.

الجدول رقم 27: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2012-2013-2014 (جانب الخصوم).

2014		2013		2012		الخصوم
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
94,22	392 657 904,87	89,66	371 372 884,85	91,15	399 652 280,07	الأموال الدائمة
20,93	87 223 179,96	28,92	119 792 120,32	20,56	90 124 320,35	الأموال الخاصة
73,29	305 434 724,91	60,74	251 580 764,53	70,60	309 527 959,72	الخصوم غير الجارية
5,78	24 089 674,26	10,34	42 831 251,89	8,85	38 796 786,21	الخصوم الجارية
100,00	416 747 579,13	100,00	414 204 136,74	100,00	438 449 066,28	المجموع

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملاحق رقم 8، 10، 15.



الشكل رقم 12: يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2012-2013-2014 (جانب الخصوم).

التعليق: من خلال النتائج المحققة يتضح لنا أن المركب يعتمد على مصادر التمويل الخارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي، حيث تقدر نسبة الأموال الخاصة ب (20,56%) في حين شكلت مصادر التمويل طويلة الأجل نسبة (70,60)، أما مصادر التمويل قصيرة الأجل فهي تقدر ب (8,85%) في سنة 2012، وهو نفس الشيء في سنتي 2013 و 2014 ولكن بنسب متفاوتة.

1- مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

حساب رأس المال العامل سيولة:

الجدول رقم 28: يوضح رأس المال العامل سيولة لسنوات 2012-2013-2014.

من أعلى الميزانية			
البيان	2012	2013	2014
الأموال الدائمة	399 652 280,07	371 372 884,85	392 657 904,87
- الأصول غير الجارية	283 403 640,55	257 492 164,18	266 064 235,04
رأس المال العامل سيولة	116 248 639,52	113 880 720,67	126 593 669,83
من أسفل الميزانية			
البيان	2012	2013	2014
الأصول الجارية	155 045 425,73	156 711 972,56	150 683 344,09
- الخصوم الجارية	38 796 786,21	42 831 251,89	24 089 674,26
رأس المال العامل سيولة	116 248 639,52	113 880 720,67	126 593 669,83

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة (2012-2013-2014).

التعليق: من خلال النتائج المحققة أعلاه نلاحظ أن المركب السياحي حقق رأس مال عامل سيولة موجب في السنوات الثلاث، وهذا يعني المركب استطاع تغطية أصوله غير الجارية بواسطة أمواله الدائمة منظور أعلى الميزانية)، كما استطاع تغطية ديونه قصيرة الأجل بواسطة أصوله الجارية (منظور أسفل الميزانية).

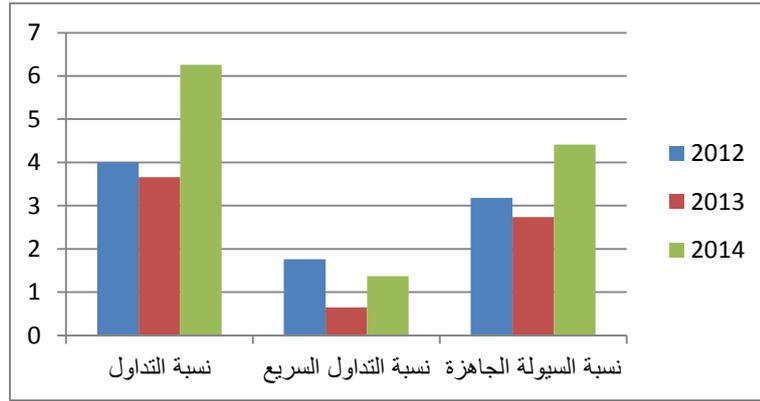
2- حساب النسب المالية:

1-2- نسب السيولة:

الجدول رقم 29: يوضح نسب السيولة لسنوات 2012-2013-2014.

نسب السيولة			
البيان	العلاقة	2012	2013
نسبة التداول	مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة	4,00	3,66
نسبة السيولة الجاهزة	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	1,76	0,65
نسبة التداول السريعة	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	3,18	2,74

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.



الشكل رقم 13: يوضح نسب السيولة لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

التعليق:

- نسبة التداول: يتضح لنا من خلال النتائج المحققة أن نسبة التداول مرتفعة وأكبر من النسبة النمطية خلال السنوات الثلاث وهو ما يدل على أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية عند حلول تاريخ استحقاقها ويبقى فائض محمد وغير مستغل ومن أجل الوصول إلى النسبة النمطية يجب إعادة النظر في السياسة التمويلية.

- نسبة التداول السريع: من خلال النتائج المحققة نلاحظ أن نسبة التداول السريع مرتفعة وأكبر من النسبة النمطية لها خلال فترة الدراسة، بالرغم من استبعاد المخزون.

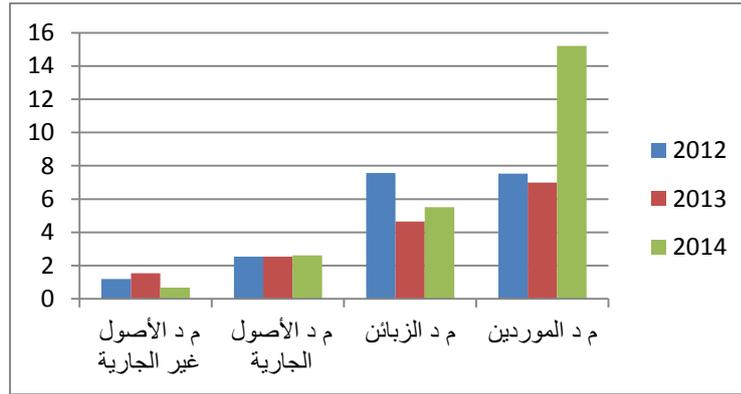
- نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة مرتفعة خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المركب احتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجته، وهذا يشير إلى أن المركب لا يواجه أي صعوبة في الوفاء بالتزاماته.

2-2- نسب الدوران (النشاط):

الجدول رقم 30 يوضح نسب الدوران (النشاط) لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

نسب الدوران (النشاط)			العلاقة	البيان
2014	2013	2012		
0,68	1,54	1,19	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
2,61	2,53	2,54	رقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
5,51	4,64	7,56	رقم الأعمال / الزبائن	معدل دوران الزبائن
66 يوم	78 يوم	48 يوم	360/معدل دوران الزبائن	فترة التحصيل
15,21	6,99	7,53	المشتريات / الموردين	معدل دوران الموردين
24	52 يوم	48 يوم	360/معدل دوران الموردين	فترة السداد

المصدر: تم إعداده بالاعتماد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.



الشكل رقم 14: يوضح نسب الدوران (النشاط) لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

التعليق:

- معدل دوران الأصول غير الجارية: قدر هذا المعدل ب 1,19 في سنة 2012 وكل ما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة إدارة المركب في استغلال واستخدام الأصول غير الجارية في توليد رقم الأعمال، حيث ارتفع في سنة 2013 ثم انخفض سنة 2014 إلى 0,68.

- معدل دوران الأصول الجارية: نلاحظ أن هذا المعدل يرتفع من سنة لأخرى وهو يمثل مدى كفاءة إدارة المركب في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.

- معدل دوران الزبائن: قدر هذا المعدل ب 7,56 سنة 2012، ثم انخفض في سنتي 2013 و 2014، وانخفاض هذا المعدل مؤشر سلبي على مدى فاعلية سياسة منح الإتمان والتحصيل.

- فترة التحصيل: نلاحظ أن فترة التحصيل ارتفعت سنة 2013 وهذا الإرتفاع ناجم عن انخفاض معدل دوران الزبائن ثم انخفضت فترة التحصيل بسبب زيادة معدل دوران الزبائن في سنة 2014.

- معدل دوران الموردين: انخفض هذا المعدل في سنة 2013 ثم ارتفع سنة 2014، حيث ارتفع هذا المؤشر في سنة 2014 مثلاً يعتبر مؤشر جيد على تحسن سيولة المركب.

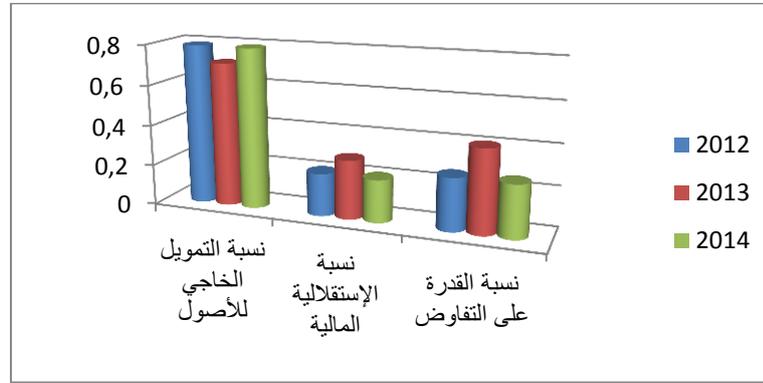
- فترة الدفع: نلاحظ أن فترة الدفع ارتفعت في سنة 2013 وهذا الإرتفاع يرجع إلى انخفاض معدل دوران الموردين ثم انخفضت سنة 2014، حيث الانخفاض في هذه الفترة يدل على تحسن سيولة المركب.

2-3- نسب الهيكل التمويلي:

الجدول رقم 31: يوضح نسب الهيكل التمويلي لسنوات 2012-2013-2014.

نسب الهيكل التمويلي			العلاقة	البيان
2014	2013	2012	خصوم جارية + خصوم غير جارية / إجمالي الأصول	نسبة التمويل الخارجي للأصول
0,79	0,71	0,79	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية
0,21	0,29	0,21	الأموال الخاصة (خصوم جارية + خصوم غير جارية)	نسبة القدرة على التفاوض
0,26	0,41	0,26		

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة.



الشكل رقم 15: يوضح نسب الهيكل التمويلي لسنوات 2012-2013-2014.

التعليق:

- نسبة التمويل الخارجي للأصول: يتضح من خلال النسبة أن المؤسسة تعتمد أكثر على مصادر التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، حيث قدرت ب 0,79 سنتي 2012 و 2014 وفي سنة 2013 قدرت ب 0,71.

- نسبة الإستقلالية المالية: من خلال النتائج السابقة يتبين لنا أن المركب لا يتمتع باستقلالية مالية في السنوات الثلاث لأن النسبة لن تتعدى الواحد.

- نسبة القدرة على التفاوض: نلاحظ ارتفاع في نسبة القدرة على التفاوض في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا الارتفاع يعود إلى الزيادة في الأموال الخاصة، ثم انخفضت مرة أخرى في سنة 2014 وفي هذه الحالة تنخفض قدرة المركب على الاقتراض.

ثانيا: إعداد وتحليل الميزانية الوظيفية.

1- إعداد الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول الموالي مخطط تفصيلي عن الميزانية الوظيفية التي تم بناءها استنادا إلى الميزانية المالية مع

إجراء بعض التعديلات:

الجدول رقم 32: يوضح الميزانية الوظيفية لسنوات (2012-2013-2014).

2014	2013	2012	البيان
الاستخدامات			الاستخدامات
6 779 883,00	6 779 883,00	6 779 883,00	تثبيات غير مادية
590 916 003,57	556 409 188,50	549 556 818,58	تثبيات مادية
8 772 140,11	8 772 140,11	10 216 142,00	تثبيات مالية
606 468 026,68	571 961 211,61	566 552 843,58	مجموع الاستخدامات المستقرة
استخدامات الاستغلال			استخدامات الاستغلال
44 497 713,14	39 468 352,61	31 775 578,06	مخزونات قيد التنفيذ
71 454 852,72	95 288 394,94	58 342 430,34	الزبائن
653 965,13	552 927,50	0,00	ضرائب
116 606 530,99	135 309 675,05	90 118 008,40	مجموع استخدامات الاستغلال
استخدامات خارج الاستغلال			استخدامات خارج الاستغلال
1 386 517,60	3 634 375,17	3 212 565,21	مدينون آخرون
1 386 517,60	3 634 375,17	3 212 565,21	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
استخدامات الخزينة			استخدامات الخزينة
32 887 454,96	27 824 417,48	68 173 048,81	خزينة الأصول
32 887 454,96	27 824 417,48	68 173 048,81	مجموع استخدامات الخزينة
الموارد			الموارد
2014	2013	2012	البيان
الموارد الثابتة			الموارد الثابتة
87 223 179,96	119 792 120,32	90 124 320,35	الأموال الخاصة
305 434 724,91	251 580 764,53	309 527 959,72	خصوم غير جارية
340 600 951,10	324 525 542,57	289 607 399,72	اهتلاكات ومؤونات
733 258 855,97	695 898 427,42	689 259 679,79	مجموع الموارد الثابتة
موارد الاستغلال			موارد الاستغلال
7 943 906,00	14 048 669,51	11 320 981,33	موردين وحسابات ملحقه
12 703 724,85	16 149 209,81	10 092 591,06	ضرائب
3 071 115,41	6 055 517,63	3 324 062,59	مستخدمين وأعباء إجتماعية
23 718 746,26	36 253 396,95	24 737 634,98	مجموع موارد الاستغلال

			موارد خارج الاستغلال
370 928,00	6 577 854,94	14 059 151,23	ديون أخرى
370 928,00	6 577 854,94	14 059 151,23	مجموع موارد خارج الاستغلال
			موارد الخزينة
0,00	0,00	0,00	خزينة الخصوم
0,00	0,00	0,00	مجموع موارد الخزينة

المصدر: تم إعداداه بالإعتماد على الملاحق 7، 8، 9، 10، 14، 15.

من خلال الجدول السابق (الميزانية الوظيفية) يمكننا إيجاد مؤشرات التوازن المالي والتي نوضحها في

الجدول الموالي:

الجدول رقم 33: يوضح مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

مؤشرات التوازن المالي			
البيان	2012	2013	2014
الموارد الدائمة	689 259 679,79	695 898 427,42	733 258 855,97
- الاستخدامات المستقرة	566 552 843,58	571 961 211,61	606 468 026,68
رأس المال العامل الإجمالي	122 706 836,21	123 937 215,81	126 790 829,29
استخدامات الاستغلال	90 118 008,40	135 309 675,05	116 606 530,99
- موارد الاستغلال	24 737 634,98	36 253 396,95	23 718 746,26
احتياج رأس المال العامل للاستغلال (1)	65 380 373,42	99 056 278,10	92 887 784,73
استخدامات خارج الاستغلال	3 212 565,21	3 634 375,17	1 386 517,60
- موارد خارج الاستغلال	14 059 151,23	6 577 854,94	370 928,00
احتياج رأس المال خارج الاستغلال (2)	-10 846 586,02	-2 943 479,77	1 015 589,60
احتياج رأس المال العامل الإجمالي (2+1)	54 533 787,40	96 112 798,33	93 903 374,33
استخدامات الخزينة	68 173 048,81	27 824 417,48	32 887 454,96
- موارد الخزينة	0,00	0,00	0,00
الخزينة الصافية	68 173 048,81	27 824 417,48	32 887 454,96
رأس المال العامل الإجمالي (الوظيفي)	122 706 836,21	123 937 215,81	126 790 829,29
- احتياج رأس المال العامل الإجمالي	54 533 787,40	96 112 798,33	93 903 374,33
الخزينة الصافية	68 173 048,81	27 824 417,48	32 887 454,96

المصدر: تم إعداداه بالإعتماد على الميزانية الوظيفية.

التعليق:

- بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي: من خلال النتائج المحققة أعلاه يتضح لنا أن المركب حقق فائض رأس مال عامل صافي إجمالي خلال السنوات الثلاث (2012- 2013- 2014)، وهذا مؤشر يدل على أن المركب قادر على تمويل استخداماته الثابتة بموارده الثابتة دون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل، وهو في تزايد من سنة لأخرى ، وهذا التزايد ناجم عن النتيجة الصافية الإيجابية المحققة التي تؤدي إلى زيادة قيمة الأموال الخاصة.

- بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل الإجمالي: يتضح لنا من خلال النتائج المحققة أن قيمة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجبة خلال السنوات الثلاث مما يدل على أن احتياجات الدورة تفوق موارد الدورة، وهذا يعني أن المركب لم يبحث عن موارد مالية مدام ضمان التسديد موجود والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق.

- بالنسبة للخزينة الصافية: نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يعود لكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي بالإضافة إلى أن خزينة الخصوم معدومة، ولكن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة ويجرمها من فرصة استغلال هذه السيولة واستثمارها.

المطلب الثالث تحليل حساب النتائج للمركب السياحي.

أولاً: التحليل الأفقي لحساب النتائج لسنوات 2012- 2013- 2014.

اعتمدنا في هذا التحليل سنة 2012 كسنة أساس بالنسبة للتغيرات الحاصلة في حساب النتائج خلال سنتي 2012 و 2013، وسنة 2013 كسنة أساس بالنسبة بالنسبة للتغيرات الواردة في حساب النتائج خلال سنتي 2013 و 2014.

الجدول رقم 34: يوضح التحليل الأفقي لحساب النتائج لسنوات 2012-2013-2014.

التغير في سنة 2014		التغير في سنة 2013		البيان
النسبة المئوية	التغير	النسبة المئوية	التغير	
-0,60	-2 371 154,09	17,74	59 649 479,31	رقم الأعمال
510,78	20 979 158,96	-73,89	-11 622 001,23	إنتاج القيم الثابتة (إنتاج مثبت)
4,65	18 608 004,87	13,64	48 027 478,08	1- إنتاج السنة المالية
22,98	22 577 315,88	15,31	13 046 925,80	المشتريات المستهلكة
-8,54	-624 057,40	-21,03	-1 947 530,53	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
20,80	21 953 258,48	11,75	11 099 395,27	2- استهلاك السنة المالية
-1,14	-3 345 253,61	14,34	36 928 082,81	3- القيمة المضافة للاستغلال
35,38	42 064 425,96	5,45	6 141 971,03	أعباء المستخدمين
-2,36	-351 349,09	19,32	2 412 470,39	الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة
-28,04	-45 058 330,48	21,44	28 373 641,39	4- إجمالي فائض الاستغلال
-96,18	-29 850 838,07	356,70	24 239 973,58	نواتج عملياتية أخرى
50,82	666 845,20	10,05	119 877,16	الأعباء العملياتية الأخرى
-45,19	-33 903 570,79	71,95	31 391 319,71	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
96,70	14 483 293,51	-13,48	-2 333 249,46	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-100,00	-8 014 017,50	-62,71	-13 478 493,86	فوائض القيمة عن التنازل عن استثمارات
-28,72	-35 148 802,89	35,78	32 247 662,50	5- النتيجة العملياتية
		100,00	1 003 860,64	الأعباء المالية
		100,00	-1 003 860,64	6- النتيجة المالية
-28,13	-34 144 942,25	34,67	31 243 801,86	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
913,56	14 397 669,05	100,00	1 576 001,89	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
-18,83	-83 982 719,65	18,59	69 934 202,20	مجموع نواتج الأنشطة العادية
	0,00	-100,00	-285 992 841,55	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-27,19	-32 568 940,36	32,92	29 667 799,97	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
				9- النتيجة غير العادية
-27,19	-32 568 940,36	32,92	29 667 799,97	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على الملاحق: 11، 16.

التعليق:

- رقم الأعمال: نلاحظ من خلال النتائج المحققة أعلاه أن رقم الأعمال ارتفع في سنة 2013 عما كان عليه في

سنة 2012 وذلك بنسبة 17,74% ثم انخفض في سنة 2014 بنسبة 0,60%.

- إنتاج السنة المالية: إنتاج السنة المالية في تزايد من سنة لأخرى حيث قدرت نسبة الزيادة ب 13,64% سنة 2013 و 4,65% سنة 2014 وهذه الزيادة ترجع إلى التغير في رقم الأعمال وخاصة إنتاج القيم الثابتة.
- استهلاك السنة المالية: يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن استهلاك السنة المالية في تزايد حيث ارتفع بنسبة 11,75% في سنة 2013 وبنسبة 20,80% سنة 2014 وهذا يمكن تفسير هذه الزيادة بالانخفاض الموجود في الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى وارتفاع نسبة المشتريات المستهلكة.
- القيمة المضافة للإستغلال: حقق المركب قيمة مضافة إيجابية خلال السنوات الثلاث حيث ارتفعت سنة 2013 بنسبة 14,39% ويعود هذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع في إنتاج السنة المالية وانخفضت سنة 2014 ب 1,14% وهذا الانخفاض مرتبط بمعدل استهلاك السنة المالية الذي يفوق إنتاج السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: حقق المركب إجمالي فائض للاستغلال خلال فترة الدراسة وهذا يعني أنه يستطيع تغطية كل مصاريف المستخدمين والضرائب بالقيمة المضافة المحققة، حيث ارتفع هذا الفائض بنسبة 21,44% سنة 2013 وانخفض سنة 2014 بنسبة 28,04%.
- النتيجة التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المركب حقق نتيجة تشغيلية في السنوات الثلاث حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 35,78% سنة 2013 وهو مؤشر إيجابي ويعود هذا الارتفاع إلى الانخفاض في خسائر القيمة بنسبة 13,48% بالإضافة إلى الزيادة في النواتج التشغيلية الأخرى بحوالي ثلاث مرات عن سنة 2012 ومخصصات الاهتلاكات و المؤونات بنسبة 71,95%، أما سنة 2014 فقد انخفضت النتيجة التشغيلية ب 28,72% ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض النواتج التشغيلية الأخرى بنسبة 96,18% ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات ب 45,19% بالإضافة إلى زيادة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات ب 96,70%.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي نفسها النتيجة الصافية للأنشطة العادية حيث ارتفعت سنة 2013 بنسبة 32,92% ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة في مجموع نواتج الأنشطة العادية وانعدام أعباء الأنشطة العادية، في حين انخفضت سنة 2014 ب 27,19% وهذا يرجع إلى انخفاض مجموع نواتج الأنشطة العادية.

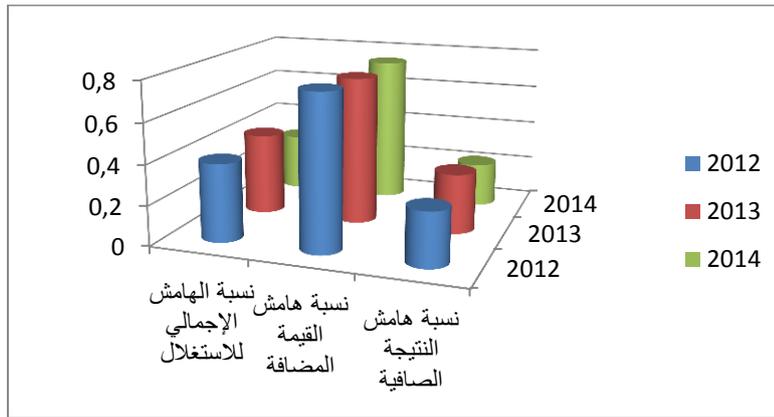
ثانيا: حساب نسب الربحية والمردودية.

1- نسب الربحية:

الجدول رقم 35: يوضح نسب الربحية لسنوات 2012 - 2013 - 2013.

نسب الربحية			العلاقة	البيان
2014	2013	2012		
0,29	0,41	0,39	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	نسبة الفائض الخام للاستغلال
0,74	0,74	0,77	القيمة المضافة / رقم الأعمال	نسبة القيمة المضافة
0,22	0,30	0,27	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	نسبة النتيجة الصافية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على حساب النتائج.



الشكل رقم 16: يوضح نسب الربحية لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

التعليق:

- نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال: من خلال النتائج المحققة أعلاه نلاحظ أن المركب السياحي حقق إجمالي فائض للاستغلال خلال فترة الدراسة أي أن كل واحد دينار من رقم الأعمال قادر على توليد هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال.

- نسبة هامش القيمة المضافة: كذلك حقق المركب السياحي قيمة مضافة في السنوات الثلاث وهذا يعني أن كل واحد دينار من رقم الأعمال قادر على توليد هامش قيمة مضافة.

- نسبة النتيجة الصافية: من خلا الجدول أعلاه نلاحظ أن كل واحد دينار من رقم الأعمال يحقق نتيجة صافية في السنوات الثلاث حيث ارتفع سنة 2013 ويعود هذا الارتفاع إلى أساسا إلى الزيادة في نتيجة السنة المالية.

2- نسب المردودية:

الجدول رقم 36: يوضح كيفية إيجاد الأصول الاقتصادية لسنوات 2012 - 2013 - 2014

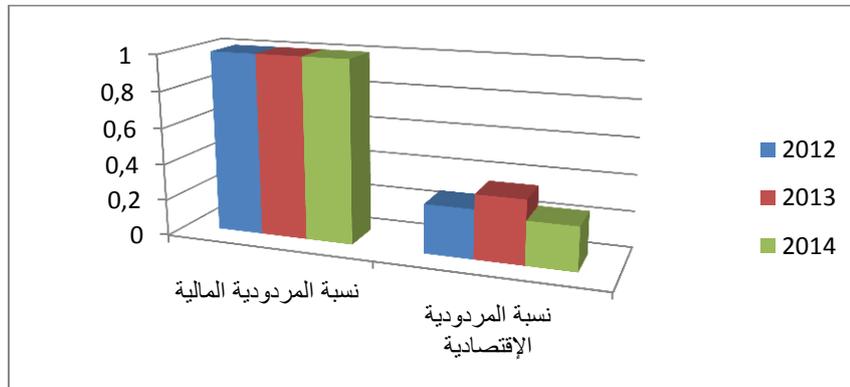
الأصول الاقتصادية			
2014	2013	2012	
266 064 235,04	257 492 164,18	283 403 640,55	الأصول الثابتة
93903374,33	96112798,33	54533787,4	احتياج رأس المال العامل الإجمالي
359 967 609,37	353 604 962,51	337 937 427,95	الأصول الاقتصادية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية.

الجدول رقم 37: يوضح نسب المردودية 2012 - 2013 - 2014.

نسب المردودية					
2014	2013	2012	العلاقة	البيان	
1,00	1,00	1,00	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية	
0,24	0,35	0,27	النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية	نسبة المردودية الاقتصادية	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحق رقم وجدول حساب الأصول الاقتصادية.



الشكل رقم 17: يوضح نسب المردودية لسنوات 2012 - 2013 - 2014.

التعليق:

- نسبة المردودية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية تساوي الواحد في السنوات الثلاث وهي تعبر عن العائد المحقق من وراء استثمار الأموال من طرف الملاك.

- نسبة المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للمركب السياحي قد ارتفعت سنة 2013 وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة النتيجة العملياتية بعد الضريبة حيث أنه بانخفاض النتيجة العملياتية سنة 2014 انخفضت نسبة المردودية الاقتصادية.

المطلب الرابع: تحليل جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة.

أولا: جدول التمويل.

1- إعداد جدول التمويل.

لإعداد جدول التمويل لا بد من حساب القدرة على التمويل الذاتي والتي تحسب كما يلي:

تحسب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين:

- الطريقة الأولى: طريقة الطرح.

الجدول رقم 38: يوضح كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الطرح) لسنوات 2012- 2013- 2014.

العلاقة	2013	2014
الفائض الإجمالي للاستغلال	160 704 118,43	115 645 787,95
+ النواتج العملياتية الأخرى	31 035 525,61	1 184 687,54
- الأعباء العملياتية الأخرى	1 312 278,74	1 979 123,94
+ النواتج المالية	-	-
- الأعباء المالية	1 003 860,64	-
+ النواتج غير العادية	-	-
- الأعباء غير العادية	-	-
- الضريبة على الأرباح	1 576 001,89	15 973 670,94
= قدرة التمويل الذاتي (CAF)	187 847 502,77	98 877 680,61

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين رقم 13 و 18.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع.

الجدول رقم 39: يوضح كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي (طريقة الجمع) لسنوات 2012-2013-2014.

العلاقة	2013	2014
النتيجة الصافية	119 792 120,32	87 223 179,96
+ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	75 018 497,90	41 114 927,11
- استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات	14 977 132,95	29 460 426,46
+ نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	8 014 017,50	-
- نواقص فوائض القيم عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-	-
- أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	-	-
= قدرة التمويل الذاتي (CAF)	187 847 502,77	98 877 680,61

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين رقم 13 و 18.

نظرا لنقص المعلومات التي يجب أن تتوفر في الملاحق (القوائم المالية) فإننا أعدنا جدول التمويل

بالاعتماد على الميزانية الوظيفية وجدول حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية.

الجدول رقم 40: يوضح جدول التمويل لسنة 2013.

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
6 638 747,63	التغير في الموارد	5 408 368,03	التغير في الاستخدامات
1 230 379,60		التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي	
المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
			التغير في عناصر الاستغلال
2 727 688,18	موردين وحسابات ملحقة	7 692 774,55	مخزونات قيد تنفيذ
6 056 618,75	الضرائب	36 945 964,60	الزبائن
2 731 455,04	مستخدمين وأعباء اجتماعية	552 927,50	الضرائب
11 515 761,97	المجموع	45 191 666,65	المجموع
33 675 904,68		التغير	
			التغير في العناصر خارج الاستغلال
-7 481 296,29	ديون أخرى	421 809,96	مدينون آخريين
7 903 106,25		التغير	
41 579 010,93		التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي	
			تغيرات الخزينة
0,00	خزينة الخصوم	-40 348 631,33	خزينة الأصول
-40 348 631,33		التغير	
1 230 379,60		التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

التعليق:

- التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب: هذا يعني أن الموارد الدائمة أكثر من الاستخدامات المستقرة.

- التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي موجب: لأن استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال ونفس الشيء بالنسبة لاحتياجات خارج الاستغلال.

- التغير في الخزينة سالب: وهذا لأن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب و بقيمة أصغر من التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي.

جدول التمويل لسنة 2014:

الجدول رقم 41: يوضح جدول التمويل لسنة 2014.

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
37 360 428,55	التغير في الموارد	34 506 815,07	التغير في الاستخدامات
		2 853 613,48	التغيرات في رأس المال العامل
	التغير في موارد الاستغلال	المبالغ	التغير في عناصر الاستغلال
-6 104 763,51	موردين وحسابات ملحقة	5 029 360,53	مخزونات قيد تنفيذ
-3 445 484,96	الضرائب	-23 833 542,22	الزبائن
-2 984 402,22	مستخدمين وأعباء اجتماعية	101 037,63	الضرائب
-12 534 650,69		-18 703 144,06	المجموع
-6 168 493,37			التغير
	التغير في موارد خارج الاستغلال		التغير في العناصر خارج الاستغلال
-6 206 926,94	ديون أخرى	-2 247 857,57	مدينون آخرون
		3 959 069,37	التغير
		-2 209 424,00	التغير في احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي
			تغيرات الخزينة
0,00	خزينة الخصوم	5 063 037,48	خزينة الأصول
		5 063 037,48	التغير
		2 853 613,48	التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الميزانية الوظيفية و مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية.

التعليق:

- التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب: وهذا يعني أن الموارد الدائمة أكبر من مجموع الاستخدامات المستقرة.

- التغير في احتياجات رأس المال العامل الإجمالي سالب: لأن التغير في مجموع موارد الاستغلال وخارج الاستغلال أكبر من التغير في مجموع الاستخدامات.

- التغير في الخزينة موجب: التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

ثانيا: تحليل جدول تدفقات الخزينة.

1- التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

اعتمدنا في هذا التحليل سنة 2012 كسنة أساس بالنسبة للتغيرات الحاصلة في جدول تدفقات الخزينة خلال سنة 2013، وسنة 2013 كسنة أساس بالنسبة للتغيرات الواردة في جدول تدفقات الخزينة خلال سنة 2014.

الجدول رقم 42: التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لسنوات 2012-2013-2014 (الطريقة المباشرة).

التغير في سنة 2014		التغير في سنة 2013		البيان
النسبة المئوية	التغير	النسبة المئوية	التغير	
				تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
998,23	396 959 606,32	-90,26	-368 683 446,24	التحصيلات المقبوضة من عدد الزبائن
-2,52	11 002 047,29	12,98	-50 203 616,57	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-100,00	39 414 616,23	-282,29	-61 037 062,81	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-127,14	50 111 653,61	-282,29	-61 037 062,81	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
503,20	-4 699 984,81	-51,38	986 860,48	المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية
503,20	-4 699 984,81	-51,38	986 860,48	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
-112,55	45 411 668,80	-304,80	-60 050 202,33	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب)
-59,19	-40 348 631,33	145,01	40 348 631,33	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
18,20	5 063 037,48	-59,19	-40 348 631,33	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-112,55	45 411 668,80	-304,80	-60 050 202,33	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
-27,19	-32 568 940,36	32,92	29 667 799,97	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملاحق رقم: 12، 17.

التعليق:

- صافي تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ): نلاحظ من خلال النتائج المحققة انخفاض في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية سنة 2013 بما يقارب ثلاث مرات ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض التحصيلات المقبوضة من عدد الزبائن بالمقابل ارتفاع نسبة المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين، وارتفعت سنة 2014 بأكثر من مرة عن سنة 2013 بزيادة التحصيلات المقبوضة من عدد الزبائن بما يقابل عشر مرات.

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب): نلاحظ من خلال النتائج المحققة ارتفاع في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار سنة 2013 بنسبة 51,38% ويعود السبب في ذلك أساسا إلى انخفاض قيمة المسحوبات عن اقتناء تشبيبات عينية أو معنوية، وارتفعت سنة 2014 إلى ما يقارب خمس مرات بزيادة قيمة المسحوبات بنفس النسبة.

- تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ+ ب): نلاحظ انخفاض في تغيرات أموال الخزينة خلال هذه الفترة سنة 2013 بحوالي ثلاث مرات عن سنة 2012 وفي سنة 2014 بنسبة 112,55% وهذا يرجع أساسا إلى التغير في الأنشطة العملية وأنشطة الاستثمار.

ثانيا: التحليل عن طريق النسب المالية.

1- حساب التدفق النقدي المتاح FCF:

الجدول رقم 43: يوضح التدفق النقدي المتاح لسنوات 2012-2013-2014.

التدفق النقدي المتاح			البيان
2014	2013	2012	
10 697 037,38	-39 414 616,23	21 622 446,58	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
-5 633 999,91	-934 015,10	-1 920 875,58	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
16 331 037,29	-38 480 601,13	23 543 322,16	التدفق النقدي المتاح

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحق رقم 12، 17.

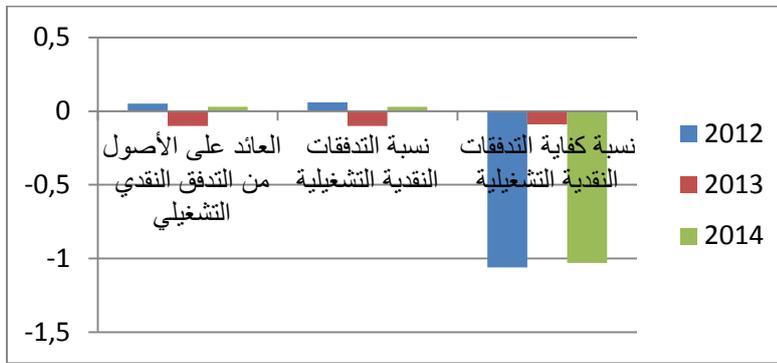
التعليق: نلاحظ أن التدفق النقدي المتاح للمركب السياحي موجب في سنتي 2012 و 2014 مما يعني أن المركب قابل لجميع التزاماته النقدية ولديه نقدية متاحة للاستثمارات، في حين أن التدفق النقدي المتاح سالب في سنة 2013 إذ على المركب اتباع سياسة الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير.

2- مقاييس جودة الربحية:

الجدول رقم 44: يوضح مقاييس جودة الربحية لسنوات 2012-2013-2014.

مقاييس جودة الربحية			العلاقة	البيان
2014	2013	2012	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
0,03	-0,10	0,05	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية
0,03	-0,10	0,06	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
-1,03	-0,09	-1,06		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين رقم 12، 17.



الشكل رقم 18: يوضح مقاييس جودة الربحية لسنوات 2012-2013-2014.

التعليق:

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: يتضح لنا من النتائج المحققة أعلاه أن أصول المركب قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية خلال سنتي 2012 و 2014 على عكس سنة 2013 التي لم تستطع أصول المركب خلالها من توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: نلاحظ أن واحد دينار من رقم الأعمال قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي خلال سنتي 2012 و 2014 أما في سنة 2013 لم يستطع توليد التدفق النقدي التشغيلي لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي أساسا سالب.

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: لم تكن التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التشغيلية كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية خلال السنوات الثلاث .

3- مقاييس جودة السيولة المالية:

من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من المركب السياحي يمكننا حساب نسبة التغطية النقدية فقط وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 45: يوضح نسبة التغطية النقدية لسنوات 2012-2013-2014.

نسبة التغطية النقدية			البيان
2014	2013	2012	
10 697 037,38	-39 414 616,23	21 622 446,58	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
87 223 179,96	119 792 120,32	90 124 320,35	النتيجة الصافية
0,12	-0,33	0,24	نسبة التغطية النقدية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الملحقين 12، 17.

التعليق: نلاحظ أن المركب السياحي ينتج نقدية كافية لمواجهة التزاماته خلال سنتي 2012 و2014 أما في سنة 2013 فقد كانت نسبة التغطية النقدية سالبة وقدرت ب (-0,33) أي لا ينتج نقدية.

المبحث الثالث: تفسير النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تفسير الاختلاف في النتائج لسنة 2010.

إن النتائج المتوصل إليها من تحليل القوائم المالية لسنة 2010 حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي أثبتت وجود تباين في النتائج ونعلل هذا الاختلاف من خلال بعض النسب والمؤشرات كما يلي:

1- مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل: النتائج المحققة تبين ارتفاع في رأس المال العامل المحسوب وفق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في الأموال الدائمة الناجمة عن الزيادة في الأموال الخاصة (لأن النتيجة الصافية حسب SCF أكبر من نتيجة الدورة حسب PCN، كما أن الخصوم غير الجارية كانت كبيرة في النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني. في حين لن تشهد الأصول الثابتة تغيرات في القيم.

- احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول رقم (م ت م) ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل المحسوب في النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني وذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في الخصوم الجارية في المخطط المحاسبي الوطني.
- الخزينة: نلاحظ أن الخزينة متساوية في كلتا الحالتين وهذا يعود إلى ثبات قيمة النقدية.

2- النسب المالية:

- نسب السيولة: من الجدول رقم () نلاحظ أن نسب السيولة ارتفعت بالنسبة للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وبما أن نسب السيولة من أهم المؤشرات التي تحكم على مدى كفاءة المؤسسة في تسيير النقدية يمكن القول أن تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي أسهمت في تحقيق هذه الكفاءة.

- نسب الدوران: يتبين من الجدول رقم () ارتفاع كبير في معدلات الدوران بالنسبة للميزانية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي وهذا الارتفاع الكبير ناتج عن تغير رقم الأعمال بالزيادة فمقارنة تحليل معدلات الدوران بين زيادة كفاءة المركب في إدارة أصوله ومساهمتها في الرفع من قيمة رقم الأعمال وهذه أحد إسهامات النظام المحاسبي المالي.

- بالرغم من أننا ندرس في نفس السنة إلى أننا وجدنا تباين في النتائج بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، فالتحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أعطى مؤشرات بقيم أكبر وهو ما انعكس إيجاباً على الوضعية المالية للمركب.

المطلب الثاني: تعليق عام عن الوضعية المالية للمركب لسنوات (2012-2013-2014).

من خلال تحليلنا للقوائم المالية للسنوات الثلاث مكنتنا من استنتاج ما يلي:

- من خلال حساب نسب النشاط نلاحظ أن فترة التحصيل أكبر من فترة السداد في سنتي 2013 و 2014 إذ على المركب إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل وكيفية التفاوض مع الموردين؛
- من خلال حساب نسب الهيكل التمويلي نجد أن المركب غير متوازن بين الاعتماد على أمواله الخاصة وأموال الغير؛

- استطاع المركب تحقيق التوازن المالي خلال سنوات 2012، 2013 و2014 وهذا يعني أن المركب قادر على تمويل استثماراته عن طريق موارده الدائمة؛
 - حقق المركب مردودية إقتصادية في السنوات الثلاث وهذا يعود إلى النتيجة الإيجابية التي حققها؛
 - من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي نلاحظ أن المركب لديه فائض في الخزينة بسبب عدم اعتماده على القروض والسلفات المصرفية، لكن يجب عليه استغلال هذا الفائض؛
 - حقق المركب في سنة 2013 صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية سالب، وحقق صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار سالب؛ مما أدى إلى تحقيق تغير أموال الخزينة في الفترة سالب؛
 - المركب يعتمد بشكل كبير على الأنشطة التشغيلية في توليد التدفقات النقدية، وهو مؤشر إيجابي، أي أن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية؛
 - استطاع المركب مقابلة التزاماته النقدية المخططة من خلال تحقيق تدفق نقدي متاح في سنتي 2012 و 2014 على عكس سنة 2013؛
 - من خلال تحليل حساب النتائج نجد أن المركب حقق نتيجة صافية موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا ما يؤكد أن الوضعية المالية للمركب جيدة؛
 - وبشكل عام ومن خلال عملية الفحص والتحليل التي قمنا بها نقول أن المركب به مجموعة من نقاط القوة مثل نتيجة السنة المالية وتحقيق التوازن المالي لا بد من تعزيزها، ونقاط ضعف مثل الاعتماد الكبير على ديون الغير وعدم الكفاءة في تسيير النقدية (سنة 2013 مثلا) لا بد من معالجتها.
- المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.**

بعد إجراءنا للدراسة الميدانية وتفسير النتائج يمكننا تأكيد أو نفي الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: النظام المحاسبي المالي قدم العديد من المعلومات والايضاحات على مستوى القوائم المالية.

من خلال عرضنا للقوائم المالية للمركب السياحي وقراءتها لاحظنا أنها تحتوي على معلومات مالية ومحاسبية إضافية مما جعلها تتميز بشفافية ومصداقية أكبر فمثلا الميزانية أصبحت تقدم بجانبين مفصلين (أصول

وخصوم) ويحتوي جانب الأصول على ملاحظات يمكن إبرازها من خلال الملاحق، وتقدم حساب النتائج الذي أصبح أكثر تفصيلاً ووضوحاً من حيث الشكل بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة الذي يعطي صورة واضحة حول كيفية سير الحسابات وتدفق السيولة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: القوائم المالية الجديدة ساهمت في دعم التحليل المالي.

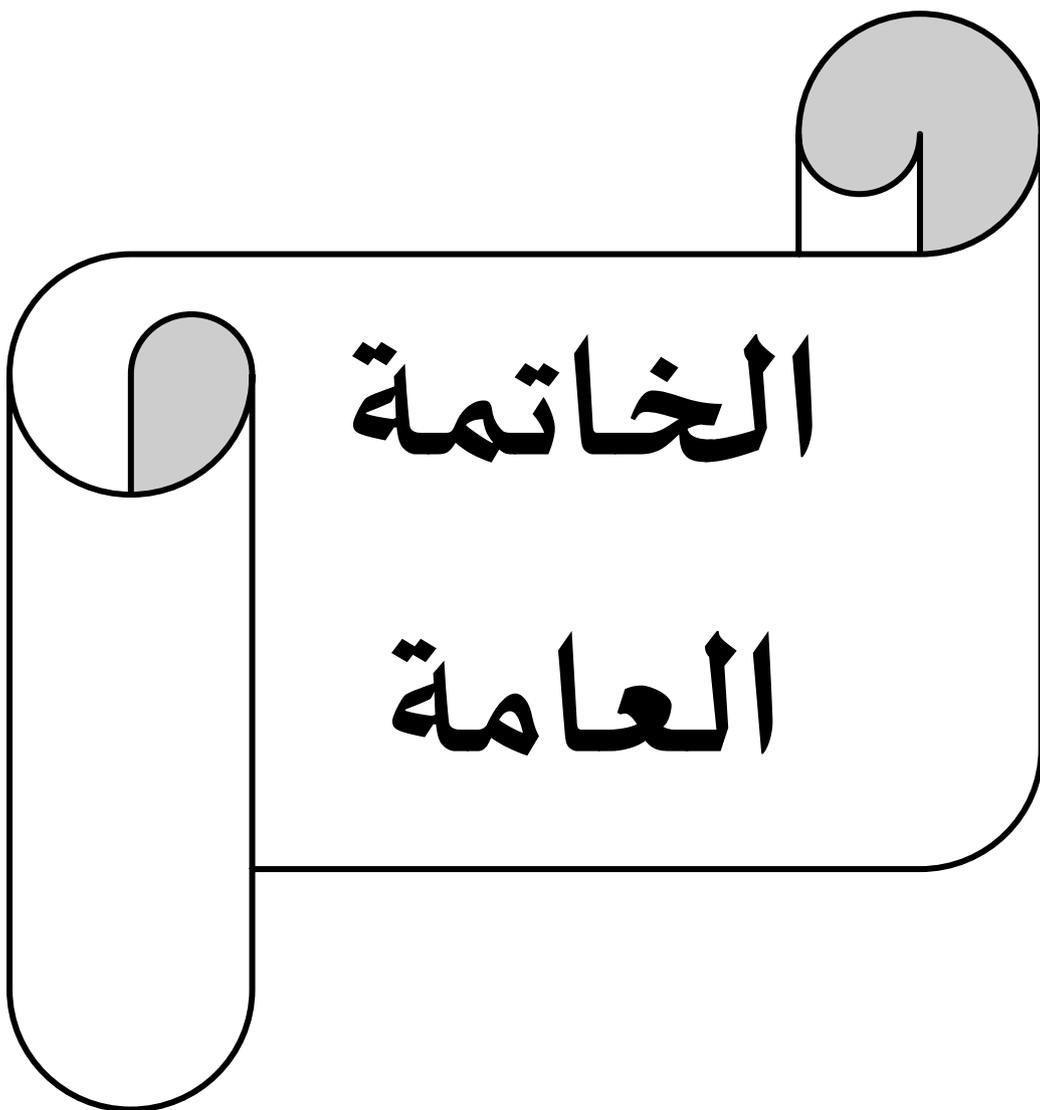
عند تحليلنا للقوائم المالية للمركب السياحي والتي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي لاحظنا أنها تسمح بالقيام بعملية التحليل دون القيام بتحويل الميزانية (القوائم المالية لسنة 2010 مثلاً) والذي كان من أهم المراحل التي يقوم عليها التحليل المالي، و سهولة إعداد جدول تدفقات الخزينة و الذي أصبح يقدم مباشرة و يسمح بمعرفة أهم المصادر التي تحصل منها المؤسسة على السيولة بالإضافة إلى أن القوائم المالية المعدة على أساس هذا النظام تسمح بالقيام بتحليل أفقي وعمودي من خلال سنوات المقارنة (مثل: التحليل المالي لسنوات 2012، 2013، 2014، الدراسة الميدانية) و هذا ما يسهل العمل التحضيري للمحلل المالي و كل هذا يزيد من نجاعة وقيمة التحليل المالي مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح يلبي كافة احتياجات مستعملي التحليل المالي.

إن تبني النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات غطى العديد من الاحتياجات التي يتطلبها التحليل المالي لكن بالنظر إلى العوامل الداخلية المؤثرة في المركب كالوزارة الوصية، الإدارة العليا، والهيكل التنظيمي، والعوامل الأخرى الخارجية كظروف البلاد، سياسة التقشف أو استراتيجية دعم السياحة وفي ظل البيئة الحاسوبية الحديثة التي تتميز بالسرعة و الديناميكية يمكن القول أن هذا النظام لا يستطيع تلبية كافة احتياجات التحليل المالي ومستعمليه من المعلومات المالية والحاسوبية مما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

من خلال إجراءنا للدراسة الميدانية بالمركب السياحي حمام الشلالة اتضح لنا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية كان له مجموعة من التأثيرات والانعكاسات على القوائم المالية التي هي أساس التحليل المالي وهذا من خلال تحليلنا للقوائم المالية الخاصة بالمركب منها لسنة 2010 المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي التي أظهرت عدة تغيرات سواء بالنسبة لطريقة تقديم هذه القوائم أو العناصر المكونة لها بالإضافة إلى إجراء مقارنة لمختلف المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة سبب الاختلاف ومدى مساهمة هذه التغيرات في تحسين منهجية التحليل المالي من خلال قيامنا بتحليل الاتجاه لسنوات 2012، 2013، 2014 الذي أصبح ممكنا بعد ما أصبحت الكشوف المالية تقدم بسنتين متتاليتين، كما قمنا بتقييم الوضعية المالية للمركب السياحي التي تعتبر جيدة بالنظر إلى النتيجة الصافية الإيجابية المحققة.



الخاتمة

العامّة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على دعم التحليل المالي " دراسة ميدانية بالمركب السياحي حمام الشلالة " معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل التحليل المالي من خلال ثلاثة فصول.

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، حيث تناولنا في الجانب النظري فصلين تضمن الفصل الأول الإطار العام للنظام المحاسبي المالي تطرقنا فيه إلى الإطار النظري والتقني للنظام المحاسبي المالي كما تعرضنا لأهم مخرجاته في حين خصصنا الفصل الثاني لتناول العديد من العناصر المتعلقة بالتحليل المالي ومدى تأثره بالنظام المحاسبي المالي وتطرقنا فيه هو أيضا إلى مدخل عام للتحليل المالي، وأهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، ثم انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على الواقع الميداني من خلال تحليل القوائم المالية للمركب السياحي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا استخلاص العديد من النتائج منها:

- النظام المحاسبي المالي يحمل تغيرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية، حيث في الميزانية مثلا فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزأين أحدهما جاري والآخر غير جاري سيبين تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية (فهي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليل الوضعية المالية للمؤسسة)؛
- تعتمد منهجية التحليل المالي على التحليل الأفقي و العمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الذمة المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار؛
- يرتب حساب النتائج فيه التكاليف (الأعباء) حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، كما يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات تتعلق بالأداء، وهذا ما يسهل عملية التحليل الأفقي؛
- القوائم المالية التي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي وتسهل من تطبيق تقنياته، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات

الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة)، وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية؛

- تعتمد منهجية التحليل المالي على تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيمة العادلة؛

- إن عملية قراءة وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية وهذا ما غطاه النظام المحاسبي المالي؛

- هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط؛

- يمكن القول أن الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي هي ذات نظرة مالية حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية للمؤسسة من خلال طرق التقييم المستعملة ولذلك فهي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية نقترح التوصيات التالية:

- على المركب القيام بإعادة النظر في توازنه المالي باستغلال أموال الخزينة في استثمارات و تجنب الفرص الضائعة وعدم تجميد أمواله؛

- تحسين كفاءته مع الزبائن والعمل على تقليص فترة التحصيل؛

- تحسين وتطوير نظام المعلومات المحاسبي وذلك بإدراج مصلحة المحاسبة التحليلية التي تسمح بمراقبة وتحديد التكاليف؛

- إعادة النظر في هيكله المالي وذلك بتقليص مديونيته تجاه الغير واستغلال الموارد الداخلية المتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي؛

- على المركب تكوين إطاراته فالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يستدعي أيضا استقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية، وخاصة المؤهلة في

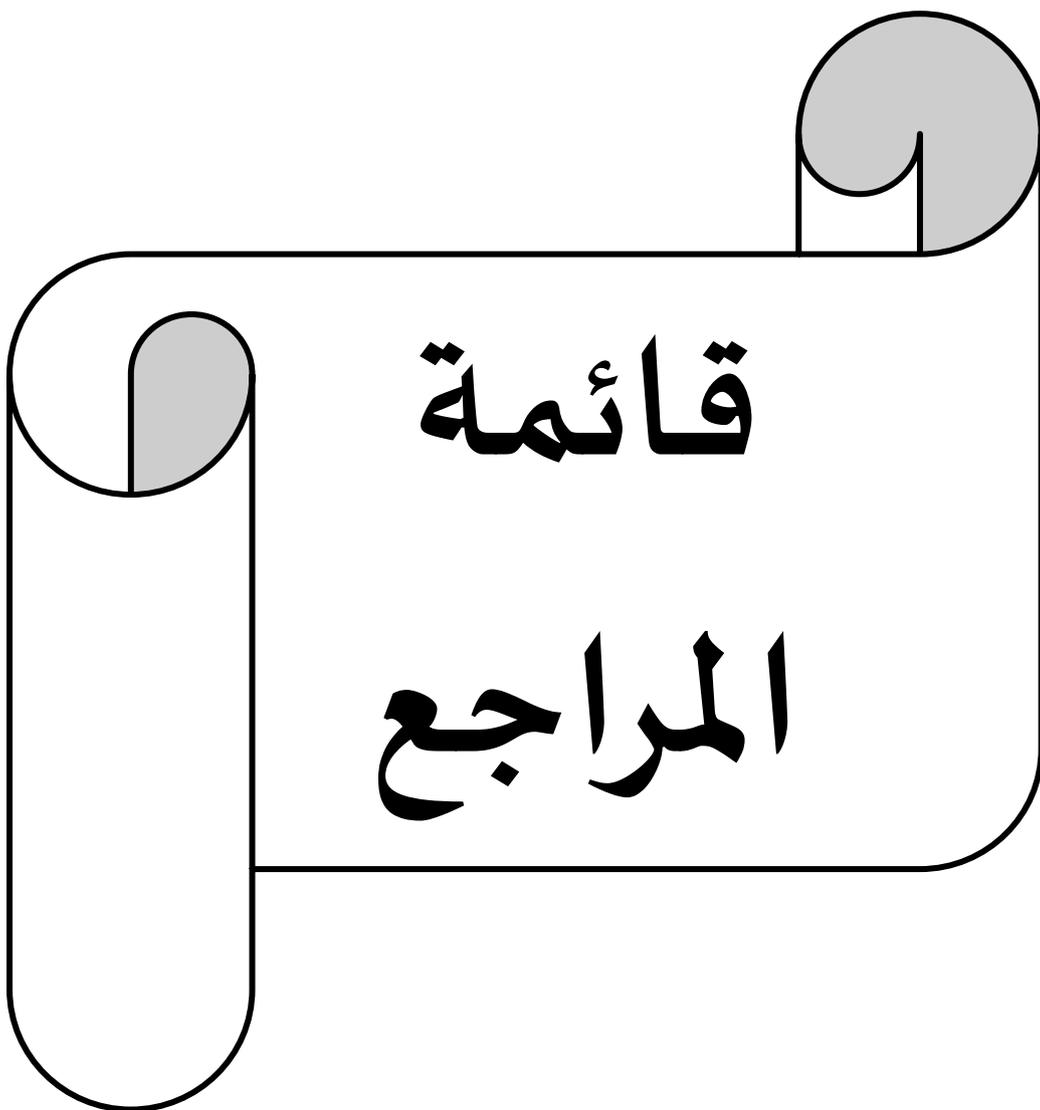
الجانب المالي والمحاسبي، إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير و التحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات و القيام بدورات تدريبية للإطارات لرفع مستواهم العلمي والعملي.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن تبني النظام المحاسبي المالي في المؤسسات وآثاره على عملية التحليل المالي يعتبر موضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى في هذا الميدان ولعل من أهم هذه الجوانب نجد:

- دور جدول تدفقات الخزينة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية؛

- تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف مستعملي التحليل المالي.



قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

- 1- إلیاس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 2- إلیاس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 4- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء الدولية، البويرة، الجزائر، 2011.
- 5- جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، 2010.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
- 7- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 8- خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
- 9- خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 10- دونالد كيزو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، الرياض، دار المريخ، 2005.
- 11- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

- 12- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الابلاغ المالي IFRS ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 13- طارق عبد العلي حماد، تحليل القوائم لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 14- عباس علي، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008،
- 15- عبد الحميد كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 16- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، الجزائر، 2009.
- 17- عدنان تايه النعيمي، فؤاد أرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 18- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 19- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 20- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008.
- 21- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 22- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 23- لخضر لعلاوي، نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)، الصفحات الزرقاء الدولية، 2010.
- 24- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 25- محمد أبو نصار، وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- 26- محمد العزازي وبن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، السنة الثالثة ثانوي - شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012.
- 27- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 28- محمد عقل مفلح، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2006.
- 29- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 30- محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، نور، عبد الناصر، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 31- محمود اللحام عزت، مصطفى يوسف كافي، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 32- مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2011.
- 33- مؤيد عبد الرحمن الدوري وحسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
- 34- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التسيير المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 35- نصيرة يوعون يجياوي، جباية المؤسسة الجزائرية، الصفحات الزرقاء الدولية، 2010.
- 36- النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء الدولية، 2008.
- 37- نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

II. الرسائل والأطروحات:

38- أكلي تودرت، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

39- أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013.

40- حمزة بن خليفة، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

41- حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007،

42- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008.

43- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

44- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة 2009.

III. الملتقيات و الدوريات:

45- جمعة هوام، مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 2007.

46- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - العوائق والرهانات- ، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية: -IAS-IFRS كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمستغانم، يومي 14/13 جانفي 2013.

47- عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري، إطاره العام، انعكاسات تطبيقه، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13- 14 ديسمبر 2011.

48- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، يومي 13- 14 ديسمبر 2011.

49- مرزوقي مرزوقي وحولي محمد، النظام المحاسبي المالي: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، يومي 05/ 06 ماي 2013.

IV. المجالات:

50- تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف للقوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كركوك، العدد 26، 2012.

51- رمزي محمد جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس، 2009.

52- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010.

V. القوانين و المراسيم:

53- المعيار المحاسبي الدولي السابع، (المتضمن جدول تدفقات الخزينة).

54- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 25 نوفمبر 2007، المادة رقم 03.

55- مرسوم تنفيذي رقم 08-156، 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، سنة 2008.

56- الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الفقرة 1، 112، الجزائر، 2009.

ثانيا: المراجع بالأجنبية:

I- Les ouvrages :

57- Anne FORTTIN, **ETAT DES FLUX DE TRESORERIE**, Presses de l'université du Québec ,1998 .

58- Bernard RAFFOURNIER, **Les Normes Comptables Internationales (IAS /IFRS)**, Economica, 3^e édition, Paris, 2006.

59- Chantal Buissart M. Benkaci, **Analyse financière**, édition BERTI , Alger, Algérie,2011 .

60- Christophe Thibierge, **Analyse Financière**, Vuibert, 2^e édition, Paris, France, 2007.

61- COLASSE BERNARD, **Gestion financière de l'entreprise**, 3^e édition, P.u.F, 1993.

62- Gérard Melyon, **Gestion financière**, 4 édition, Lexifac Gestion, Clamecy, France, 2007.

63- Geudi Norbert , **Finance d'entreprise Les règles du jeu**, Edition : organisation, 1997.

64- Gibson.CH. **Financial Reporting and Analysis**, New York Thomson, South- Western. 2001.

65- Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye , **DCG6 finance d'entreprise**, dunod, Paris, 2007.

66- Jean Lochard, **Les ratios qui comptent**, 2^e édition ,Groupe Eyrolles, Paris, France, 2008.

67- Naser Eddine Saadi, **Analyse financière d'entreprise méthode et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'hartmattan ,paris, France, 2009 .

68- P.Amadieu et V.Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economica, 2007.

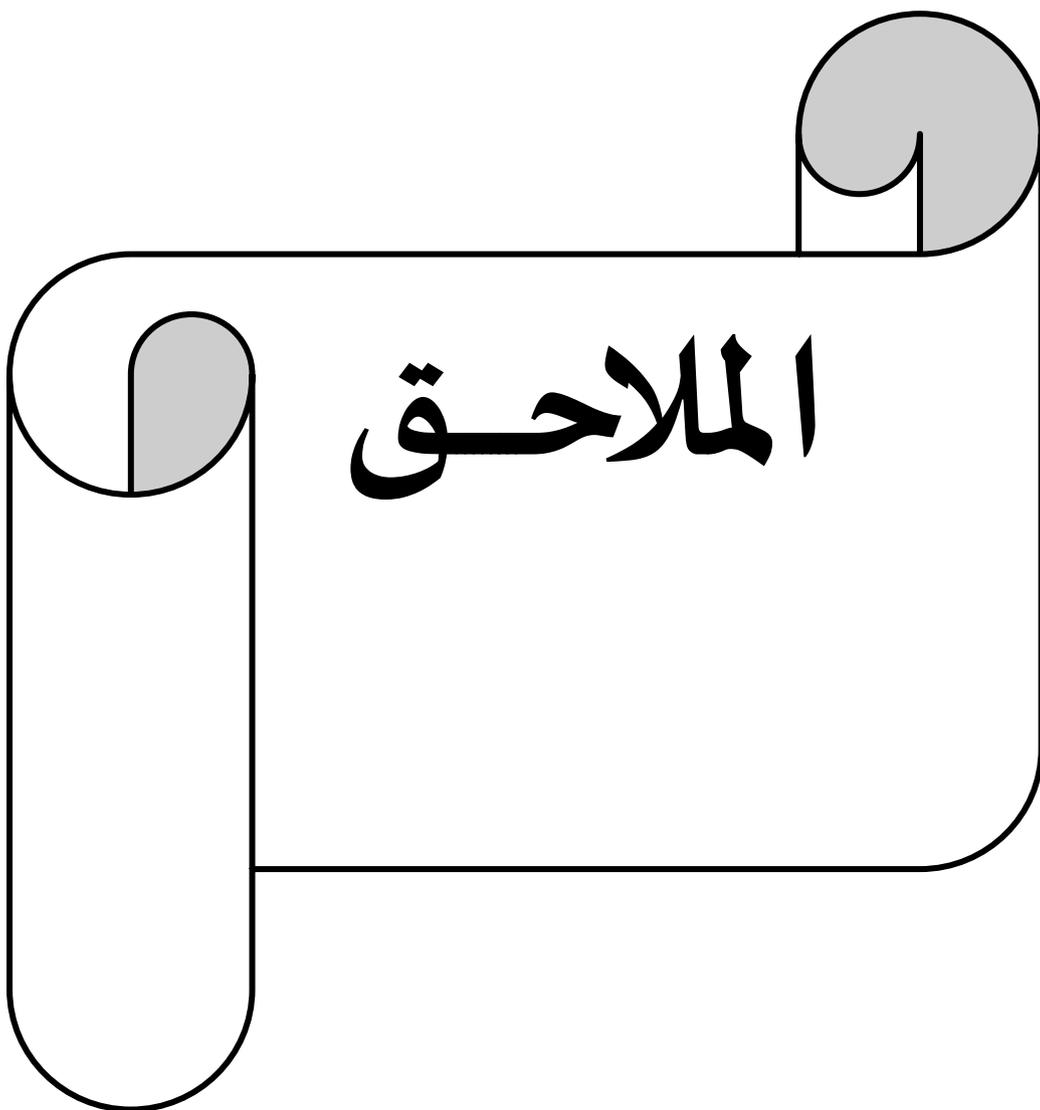
69- Paramasivan C.& subramanian : **Financial management**, New Age International (P) LTD, publishers, 2009.

II- Les thèses :

70- Samir marouani , **le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage**, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

71- Michel Darbelet, **Impact des norms IFRS sur l'analyse et interprétation des documents financier**, [www.enset media.ac.ma/cpa/fix/JeG1-impact20%IFRS.pdf](http://www.enset-media.ac.ma/cpa/fix/JeG1-impact20%IFRS.pdf) : 20 Mai 2015. à 15: 30h.



الملاحق

الملحق رقم: 01 قائمة الميزانية للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010

HOTEL CHELLALA

BILAN AU 31/12/2010

N° DES CPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	MONTANT NET	N° DES CPTES	PASSIF	MONTANT	TOTAUX PARTIELS
	INVESTISSEMENTS					FONDS PROPRES		
20	FRAIS PRELIMINAIRES				10	FONDS SOCIAL		
21	VELEURS INCORPORELLES	6 629 883,00		6 629 883,00	11	FONDS PERSONNEL		
22	TERRAINS 12345678901234567890123456	24 326 140,00		24 326 140,00	12	PRIMES D'APORTS		
24	EQUIPEMENT DE PRODUCTION	468 745 123,20	223 152 415,73	245 592 707,47	13	RESERVES		
25	EQUIPEMENT SOCIAUX				14	SUBVENTIONS		
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	162 833,38		162 833,38	15	ECARTS		
	TOTAL 2	499 863 979,58	223 152 415,73	276 711 563,85	17	LIAISON INTER UNITE	285 208 520,78	
	STOCK				18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECTION		
30	STOCK DE MARCHANDISES	1 466 399,17		1 466 399,17	19	PROVISIONS P/PERTES & CHARGES		
31	STOCK DE MATIERES & FOUNTURES	24 323 277,75		24 323 277,75		TOTAL 1	285 208 520,78	285 208 520,78
33	PRODUITS SEMI-OUVERES					DETTES		
34	PRODUITS ET TRAVAUX EN COURS				52	DETTES D'INVESTISSEMENTS	25 509 389,95	
35	PRODUITS FINI				53	DETTES DE STOCK	8 377 509,16	
36	DECHETS ET REBUTS				54	DETENTION POUR COMPTE	2 885 688,56	
37	STOCK A L'EXTERIEUR				55	DETTES ENVERS ASSOCIES & SOCIETE		
	TOTAL 3	25 789 676,92		25 789 676,92	56	DETTES D'EXPLOITATION	8 881 238,69	
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	39 058,00	28 000,00	11 058,00	57	AVANCES COMMERCIALES	3 692 792,68	
43	CREANCES DE STOCKS	490 365,21	146 159,46	344 205,75	58	DETTES FINANCIERS		
44	CREANCES S/ASSOCIERS & SOCT.APP				50	COMPTE CREDITEUR DE L'ACTIF		
45	AVANCES POUR COMPTE	4 003 424,31		4 003 424,31		TOTAL 5	49 346 619,04	49 346 619,04
46	AVANCES D'EXPLOITATION							
47	CREANCES CLIENTS	50 795 779,44	6 773 106,19	44 022 673,25				
48	DISPONIBILITES	11 953 460,42		11 953 460,42				
49	COMPTES DEBITEUR DU PASSIF							
	TOTAL 4	67 282 087,38	6 947 265,65	60 334 821,73				
	TOTAL GENERAL	592 935 743,88	230 099 681,38	362 836 062,50	88	RESULTAT DE L'EXERCICE	28 280 922,68	
						TOTAL GENERAL	362 836 062,50	362 836 062,50

HOTEL CHELLALA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PERIODE : DECEMBRE 2010

N° DES CP TES	DESIGNATION	PERIODE		EXERCICE	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
70	VEVTE DE MARCHANDISES		1 237 468,88		13 917 037,06
60	MARCHANDISES CONSOMMEES		133 717,71	5 790 378,23	
80	MARGE BRUT		1 371 186,59		8 126 658,83
80	MARGE BRUT		1 371 186,59		8 126 658,83
71	PRODUCTION VENDU		6 923 887,38		71 042 295,80
72	PRODUCTION STOCKEE				
73	PRODUCTION DE L'ENT P/ ELL		200 000,00		16 219 730,33
74	PRESTATION FOURNIES		17 378 443,93		169 570 177,53
75	TRANSFERT DE MARGE DE PR				
76	MATEIRES & FOURNITURES	4 711 572,18		68 186 629,55	
62	SERVICES	2 377 557,01		13 174 820,98	
	TOTAL	7 089 129,19	25 873 517,90	81 361 450,53	264 958 862,49
81	VALEUR AJOUTER		18 784 388,71		183 597 411,96
81	VALEUR AJOUTER		18 784 388,71		183 597 411,96
77	PRODUITS DIVERS		35 500,00		458 500,00
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPL				
63	FRAIS DE PERSONNEL	7 753 680,13		101 904 911,77	
64	IMPÔTS ET TEXES	1 356 469,75		9 591 174,55	
65	FRAIS FINANCIERS	797 305,33		1 558 656,40	
66	FRAIS DIVERS	31 750,00		1 002 820,32	
68	DOTATIONS AUX AMORT & PROV	27 713 632,18		27 750 611,18	
89	CESSION INTER-UNITE		651 069,87	9 186 347,56	
	TOTAL	37 652 837,39	19 470 958,58	150 994 521,78	184 055 911,96
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	18 181 878,81			33 061 390,18
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		2 417 125,97		18 303 843,87
8979	PRODUITS DU SIEGE				
69	CHARGES D'EXPLOITATION	11 362 069,93		23 084 311,37	
8969	CHARGES DU SIEGE				
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	8 944 943,96		4 780 467,50	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	18 181 878,81			33 061 390,18
880	RESULTAT BRUT DE L'ESERCICES	27 126 822,77			28 280 922,68
889	IMPÔTS SUR LES BENEFICES				
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	27 126 822,77			28 280 922,68

HOTEL
CHELLALA

BILAN ACTIF

Page 01

Exercices Clos Le 31/12/2010

Unité : CTS

ACTIF	NOTE	2010		
		Bruts	Amort-Prov	Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles		6 629 883,00		6 629 883,00
Immobilisations corporelles				
Terrains		24 326 140,00		24 326 140,00
Bâtiments		367 781 451,68	154 925 218,42	212 856 233,26
Autres immobilisations corporelles		100 963 672,54	68 227 198,33	32 736 474,21
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours		162 833,38		162 833,38
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 058,00		11 058,00
Impôts différés actif				0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		499 875 038,60	223 152 416,75	276 722 621,85
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours		25 789 676,92		25 789 676,92
Créances et emplois assimilés				
Clients		50 795 779,44	6 773 106,19	44 022 673,25
Autres débiteurs		2 242 486,98	184 159,07	2 058 327,91
Impôts et assimilés		1 952 424,31		1 952 424,31
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		11 953 460,42		11 953 460,42
TOTAL ACTIF COURANT		92 733 828,07	6 957 265,26	85 776 562,81
TOTAL GENERAL ACTIF		592 608 866,67	230 109 682,01	362 499 184,66

HOTEL
CHELLALA

BILAN PASSIF

Page : 02

Exercices Clos Le 31/12/2010

Unité : CTS

PASSIF	2010	2009
<u>CAPITAUX PROPRES :</u>		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net	28 611 089,03	33 880 051,63
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	28 611 089,03	33 880 051,63
<u>PASSIFS NON-COURANTS :</u>		
Emprunts et dettes financières	24 564 758,52	23 547 987,67
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
Laiison inter-unités	285 178 530,78	274 807 312,16
TOTAL II	309 743 289,30	298 355 299,83
<u>PASSIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	10 659 501,33	7 777 363,13
Impôts	3 762 918,64	2 987 432,77
Personnel et charges sociales	6 029 593,68	5 432 678,87
Autres dettes	3 692 792,68	3 456 987,80
Trésorerie Passif		
TOTAL III	24 144 806,33	19 654 462,57
TOTAL PASSIF (I+II+III)	362 499 184,66	351 889 814,03

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم : 05 حساب النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2010

HOTEL
CHELLALA

COMPTE DE RESULTAT
Par Nature

Période Du 01/01/2010 Au 31/12/2010

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2010	2009
Chiffre d'affaires		254 529 510,12	231 815 002,00
Variations des stocks fini et en cours			
Production immobilisée		16 219 730,05	31 164 272,00
Subventions d'exploitation			
I-Production de l'exercice		270 749 240,17	262 979 274,00
Consommations des marchandises		78 910 049,00	85 935 728,00
services extérieur et autres consommations		9 008 370,00	11 084 004,00
II-Consommations de l'exercice		87 918 419,00	97 019 732,00
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		182 830 821,17	165 959 542,00
Charges de personnel		101 904 911,00	86 476 699,00
Impôts et taxes et versements assimilés		13 360 006,00	8 611 660,00
IV-Excédent brut d'exploitation		67 565 904,17	70 871 183,00
Autres produits opérationnels		915 945,00	1 515 711,00
Autres charges opérationnelles		1 302 159,00	2 546 341,00
Dotations aux amortissements,Provision et Pertes de valeur		44 771 758,00	37 120 721,00
			9 565 777,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		16 359 035,00	
Cessions faites		215 732,00	
Cessions reçues		9 156 357,00	6 663 640,00
V-Résultat opérationnel		29 826 341,00	35 621 967,00
Produits financiers			10 000,00
Charges financières		1 515 428,00	1 751 915,00
VI-Résultat financier		-1 515 428,00	-1 741 915,00
VII-Résultat ordinaire Avant Impôts (V+VI)		28 310 913,00	33 880 052,00
Impôts exigibles sur résultats sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		1 576 001,89	
Total des Produits des Activités Ordinaires		288 540 131,03	274 070 764,00
Total des Charges des Activités Ordinaires		259 929 042,00	240 190 712,00
VIII-Résultat Net des Activités Ordinaire		28 611 089,03	33 880 052,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)			
IX - RESULTATSEXTRAORDINAIRES			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 611 089,03	33 880 052,00

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

HOTEL
CHELLALA

Tableau Des Flux de Trésorerie
Méthode Direct

Période Du 01/01/2010 Au 31/12/2010

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		281 378 300,00	269 633 875,00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		271 213 216,00	249 371 665,00
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		10 165 084,00	20 262 210,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		10 165 084,00	20 262 210,00
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements s/acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp.		10 450 065,00	6 938 983,00
Encaissements s/cessions d'immobilisations corporelles ou incorp.			
Décaissements sur acquisition d immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d investissement (B)		-10 450 065,00	-6 938 983,00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissement provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			3 356 306,00
Flux de trésorerie provenant des activités de Financement (C)			-3 356 306,00
Incidences de variations des Taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)		-284 981,00	9 966 921,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l ouverture de l exercice		12 238 442,00	2 271 521,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l exercice		11 953 460,00	12 238 442,00
Variation de trésorerie de la période		-284 982,00	9 966 921,00
Rapprochement avec le résultat comptable		28 310 913,00	33 880 052,00

HOTEL
CHELLALA

BILAN ACTIF

Page : 01

Exercices Clos Le 31/12/2012

Unité : CTS

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Bruts	Amort-Prov	Net	Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		6 779 883,00		6 779 883,00	6 779 883,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		24 326 140,00		24 326 140,00	24 326 140,00
Bâtiments		380 814 357,33	189 617 842,92	191 196 514,41	209 174 591,20
Autres immobilisations corporelles		144 416 321,25	93 531 366,11	50 884 955,14	35 998 602,93
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					162 833,38
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 058,00		11 058,00	11 058,00
Impôts différés actif		10 205 084,00		10 205 084,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		566 552 843,58	283 149 209,03	283 403 634,55	276 453 108,51
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		31 775 578,06		31 775 578,06	35 869 457,97
Créances et emplois assimilés					
Clients		58 342 430,34	6 312 037,23	52 030 393,11	55 162 058,31
Autres débiteurs		3 212 565,21	146 159,46	3 066 405,75	2 447 285,90
Impôts et assimilés					349 898,21
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		68 173 048,81		68 173 048,81	48 471 477,81
TOTAL ACTIF COURANT		161 503 622,42	6 458 196,69	155 045 425,73	142 300 178,20
TOTAL GENERAL ACTIF		728 056 466,00	289 607 405,72	438 449 060,28	418 753 286,71

HOTEL
CHELLALA

BILAN PASSIF

Page : 02

Exercices Clos Le 31/12/2012

Unité : CTS

PASSIF	2012	2011
<u>CAPITAUX PROPRES :</u>		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net	87 151 338,89	28 611 089,03
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	87 151 338,89	28 611 089,03
<u>PASSIFS NON-COURANTS :</u>		
Emprunts et dettes financières	18 288 011,60	24 564 758,52
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
Laiison inter-unités	277 289 266,15	285 178 530,78
TOTAL II	295 577 277,75	309 743 289,30
<u>PASSIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	17 869 315,07	10 659 501,33
Impôts	6 881 747,50	3 762 918,64
Personnel et charges sociales	5 926 202,72	6 029 593,68
Autres dettes	5 347 404,78	3 692 792,68
Trésorerie Passif		
TOTAL III	36 024 670,07	24 144 806,33
TOTAL PASSIF (I+II+III)	418 753 286,71	362 499 184,66

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

HOTEL
CHELLALA

BILAN ACTIF

Page : 01

Exercices Clos Le 31/12/2013

Unité : CTS

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Bruts	Amort-Prov	Net	Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		6 779 883,00		6 779 883,00	6 779 883,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		24 326 140,00		24 326 140,00	24 326 140,00
Bâtiments		383 156 357,33	207 123 756,87	176 032 600,46	191 196 514,41
Autres immobilisations corporelles		148 926 691,17	107 345 290,56	41 581 400,61	50 884 961,14
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143 058,00		143 058,00	11 058,00
Impôts différés actif		8 629 082,11		8 629 082,11	10 205 084,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		571 961 211,61	314 469 047,43	257 492 164,18	283 403 640,55
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		39 468 352,61		39 468 352,61	31 775 578,06
Créances et emplois assimilés					
Clients		95 288 394,94	9 910 335,68	85 378 059,26	52 030 393,11
Autres débiteurs		3 634 375,17	146 159,46	3 488 215,71	3 066 405,75
Impôts et assimilés		552 927,50		552 927,50	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		27 824 417,48		27 824 417,48	68 173 048,81
TOTAL ACTIF COURANT		166 768 467,70	10 056 495,14	156 711 972,56	155 045 425,73
TOTAL GENERAL ACTIF		738 729 679,31	324 525 542,57	414 204 136,74	438 449 066,28

HOTEL
CHELLALA

BILAN PASSIF

Page : 02

Exercices Clos Le 31/12/2013

Unité : CTS

PASSIF	2013	2012
<u>CAPITAUX PROPRES :</u>		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net	119 792 120,32	90 124 320,35
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	119 792 120,32	90 124 320,35
<u>PASSIFS NON-COURANTS :</u>		
Emprunts et dettes financières	36 000,00	16 767 010,63
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	45 416 224,19	53 710 971,00
Laiison inter-unités	206 128 540,34	239 049 978,09
TOTAL II	251 580 764,53	309 527 959,72
<u>PASSIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	14 048 669,51	11 320 981,33
Impôts	16 149 209,81	10 092 591,06
Personnel et charges sociales	6 055 517,63	11 463 572,24
Autres dettes	6 577 854,94	5 919 641,58
Trésorerie Passif		
TOTAL III	42 831 251,89	38 796 786,21
TOTAL PASSIF (I+II+III)	414 204 136,74	438 449 066,28

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 11: حساب النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2013

HOTEL
CHELLALA

COMPTE DE RESULTAT
Par Nature

Période Du 01/01/2013 Au 31/12/2013

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2013	2012
Chiffre d'affaires		395 931 406,54	336 281 927,23
Variations des stocks fini et en cours			
Production immobilisée		4 107 299,00	15 729 300,23
Subventions d'exploitation			
I-Production de l'exercice		400 038 705,54	352 011 227,46
Consommations des marchandises		98 248 958,62	85 202 032,82
services extérieur et autres consommations		7 311 704,16	9 259 234,69
II-Consommations de l'exercice		105 560 662,78	94 461 267,51
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		294 478 042,76	257 549 959,95
Charges de personnel		118 877 514,03	112 735 543,00
Impôts et taxes et versements assimilés		14 896 410,30	12 483 939,91
IV-Excédent brut d'exploitation		160 704 118,43	132 330 477,04
Autres produits opérationnels		31 035 525,61	6 795 552,03
Autres charges opérationnelles		1 312 278,74	1 192 401,58
Dotations aux amortissements, Provision et Pertes de valeur		75 018 497,90	43 627 178,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 977 132,95	17 310 382,41
Cessions faites			
Cessions reçues		8 014 017,50	21 492 511,36
V-Résultat opérationnel		122 371 982,85	90 124 320,35
Produits financiers			
Charges financières		1 003 860,64	
VI-Résultat financier		-1 003 860,64	
VII-Résultat ordinaire Avant Impôts (V+VI)		121 368 122,21	90 124 320,35
Impôts exigibles sur résultats sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		1 576 001,89	
Total des Produits des Activités Ordinaires		446 051 364,10	376 117 161,90
Total des Charges des Activités Ordinaires		326 259 243,78	285 992 841,55
VIII-Résultat Net des Activités Ordinaire		119 792 120,32	90 124 320,35
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)			
IX - RESULTATSEXTRAORDINAIRES			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		119 792 120,32	90 124 320,35

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

HOTEL
CHELLALA

Tableau Des Flux de Trésorerie
Méthode Direct

Période Du 01/01/2013 Au 31/12/2013

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2013	2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		397 616 533,79	408 449 980,03
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		437 031 150,02	386 827 533,45
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-39 414 616,23	21 622 446,58
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-39 414 616,23	21 622 446,58
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements s/acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp.		934 015,10	-1 920 875,58
Encaissements s/cessions d'immobilisations corporelles ou incorp.			
Décaissements sur acquisition d immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d investissement (B)		-934 015,10	-1 920 875,58
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissement provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie provenant des activités de Financement (C)			
Incidences de variations des Taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)		-40 348 631,33	19 701 571,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l ouverture de l exercice		68 173 048,81	48 471 477,81
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l exercice		27 824 417,48	68 173 048,81
Variation de trésorerie de la période		-40 348 631,33	19 701 571,00
Rapprochement avec le résultat comptable		119 792 120,32	90 124 320,35

HOTEL
CHELLALA

Tableau Des Flux de Trésorerie
Méthode Indirect

Période Du 01/01/2013 Au 31/12/2013

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2013	2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice			
Ajustements pour :			
Amortissements et provisions			
Variation des impôts différés			
Variation des stocks		7 692 774,55	-4 093 879,91
Variation des clients et autres créances			
Variation des fournisseurs et autres dettes			
Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		7 692 774,55	-4 093 879,91
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations		934 015,10	1 920 875,58
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissements (B)		-934 015,10	-1 920 875,58
Flux de trésorerie provenant aux opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires		-934 015,10	-1 920 875,58
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunt			
Flux de trésorerie provenant aux opérations de financement (C)			
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement (A+B+C)		6 758 759,45	-6 014 755,49
Trésorerie d'ouverture		-116248639,52	-106275508,13
Trésorerie de clôture			
Incidence de variation de cours des devises (I)		-116248639,52	-106275508,13
Variation de trésorerie			

HOTEL
CHELLALA

BILAN ACTIF

Page : 01

Exercices Clos Le 31/12/2014

Unité : CTS

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Bruts	Amort-Prov	Net	Net
ACTIFS IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		6 779 883,00		6 779 883,00	6 779 883,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		24 326 140,00		24 326 140,00	24 326 140,00
Bâtiments		383 156 357,33	224 805 320,82	158 351 036,51	176 032 600,46
Autres immobilisations corporelles		182 090 931,24	115 598 470,82	66 492 460,42	41 581 400,61
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		1 342 575,00		1 342 575,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143 058,00		143 058,00	143 058,00
Impôts différés actif		8 629 082,11		8 629 082,11	8 629 082,11
TOTAL ACTIF NON COURANT		606 468 026,68	340 403 791,64	266 064 235,04	257 492 164,18
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		44 497 713,14		44 497 713,14	39 468 352,61
Créances et emplois assimilés					
Clients		71 454 852,72	51 000,00	71 403 852,72	85 378 059,26
Autres débiteurs		1 386 517,60	146 159,46	1 240 358,14	3 488 215,71
Impôts et assimilés		653 965,13		653 965,13	552 927,50
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		32 887 454,96		32 887 454,96	27 824 417,48
TOTAL ACTIF COURANT		150 880 503,55	197 159,46	150 683 344,09	156 711 972,56
TOTAL GENERAL ACTIF		757 348 530,23	340 600 951,10	416 747 579,13	414 204 136,74

HOTEL
CHELLALA

BILAN PASSIF

Page : 02

Exercices Clos Le 31/12/2014

Unité : CTS

PASSIF	2014	2013
<u>CAPITAUX PROPRES :</u>		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net	87 223 179,96	119 792 120,32
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	87 223 179,96	119 792 120,32
<u>PASSIFS NON-COURANTS :</u>		
Emprunts et dettes financières	36 000,00	36 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	45 416 224,19	45 416 224,19
Laiison inter-unités	259 982 500,72	206 128 540,34
TOTAL II	305 434 724,91	251 580 764,53
<u>PASSIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	7 943 906,00	14 048 669,51
Impôts	12 703 724,85	16 149 209,81
Personnel et charges sociales	3 071 115,41	6 055 517,63
Autres dettes	370 928,00	6 577 854,94
Trésorerie Passif		
TOTAL III	24 089 674,26	42 831 251,89
TOTAL PASSIF (I+II+III)	416 747 579,13	414 204 136,74

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم : 16 حساب النتائج للمركب السياحي حمام الشلالة لسنة 2014

HOTEL
CHELLALA

COMPTE DE RESULTAT
Par Nature

Période Du 01/01/2014 Au 31/12/2014

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2014	2013
Chiffre d'affaires		393 560 252,45	395 931 406,54
Variations des stocks fini et en cours			
Production immobilisée		25 086 457,96	4 107 299,00
Subventions d'exploitation			
I-Production de l'exercice		418 646 710,41	400 038 705,54
Consommations des marchandises		120 826 274,50	98 248 958,62
services extérieur et autres consommations		6 687 646,76	7 311 704,16
II-Consommations de l'exercice		127 513 921,26	105 560 662,78
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		291 132 789,15	294 478 042,76
Charges de personnel		160 941 939,99	118 877 514,03
Impôts et taxes et versements assimilés		14 545 061,21	14 896 410,30
IV-Excédent brut d'exploitation		115 645 787,95	160 704 118,43
Autres produits opérationnels		1 184 687,54	31 035 525,61
Autres charges opérationnelles		1 979 123,94	1 312 278,74
Dotations aux amortissements,Provision et Pertes de valeur		41 114 927,11	75 018 497,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		29 460 426,46	14 977 132,95
Cessions faites			
Cessions reçues			8 014 017,50
V-Résultat opérationnel		87 223 179,96	122 371 982,85
Produits financiers			
Charges financières			1 003 860,64
VI-Résultat financier			-1 003 860,64
VII-Résultat ordinaire Avant Impôts (V+VI)		87 223 179,96	121 368 122,21
Impôts exigibles sur résultats sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		15 973 670,94	1 576 001,89
Total des Produits des Activités Ordinaires		362 068 644,45	446 051 364,10
Total des Charges des Activités Ordinaires		326 259 243,78	326 259 243,78
VIII-Résultat Net des Activités Ordinaire		87 223 179,96	119 792 120,32
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)			
IX - RESULTATSEXTRAORDINAIRES			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		87 223 179,96	119 792 120,32

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

HOTEL
CHELLALA

Tableau Des Flux de Trésorerie
Méthode Direct

Période Du 01/01/2014 Au 31/12/2014

Unité : CTS

DESIGNATION	NOTE	2014	2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		436 726 140,11	397 616 533,79
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		426 029 102,73	437 031 150,02
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		10 697 037,38	-39 414 616,23
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		10 697 037,38	-39 414 616,23
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements s/acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp.		5 633 999,91	934 015,10
Encaissements s/cessions d'immobilisations corporelles ou incorp.			
Décaissements sur acquisition d immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d investissement (B)		-5 633 999,91	-934 015,10
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissement suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissement provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie provenant des activités de Financement (C)			
Incidences de variations des Taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)		5 063 037,47	-40 348 631,33
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l ouverture de l exercice		27 824 417,48	68 173 048,81
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l exercice		32 887 454,96	27 824 417,48
Variation de trésorerie de la période		5 063 037,48	-40 348 631,33
Rapprochement avec le résultat comptable		87 223 179,96	119 792 120,32